



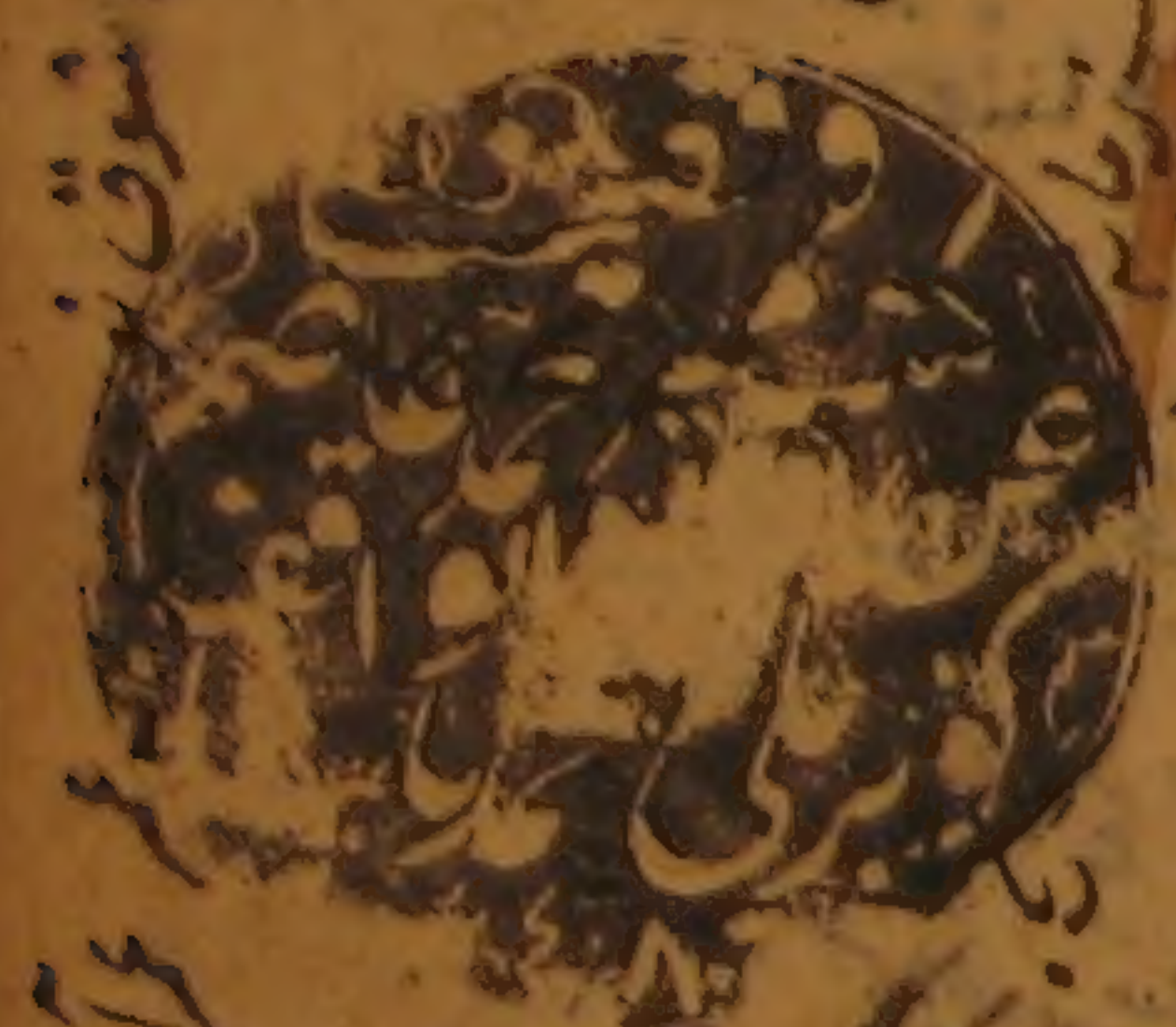


میان حاکم و مستوفی و صاحب
 قلم و دفتر و خادمان
 در خدمت و فراغت نیست جانان
 حاشیه امیر شاه
 علی السید السند
 المتصوره

در خدمت و فراغت نیست جانان
 حاشیه امیر شاه
 علی السید السند
 المتصوره

مقام سلطان جهان شاه
 امیر و کاتب و نام سلطان
 جهان نقش و نام شاه جهان
 عادت بدین اول خوب زیاده
 سر

کشف که یک نام نوسم ز غم
 کاغذ بکریست زارها که قلم
 از مسک صداد سازم از غم و قلم
 از دیده آب نوسم هر روز
 قلم از قصه این شوق نوسم
 عراغ شود و قصه بیابان



اضم اليكم

حاشية شرح

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي فضلكم بحزب العوارف وحمل المعارف والصلح
 على رسوله محمد بمبعوث يجلل العواطف الى جميع الطرائق على
 آله وصحبه اسوق كل سالك وفرد كل عارف **بدر** فاني يجب الى ما سلك
 بعض المجتزين طناً منه **المتجزين** ان ابين من كلام النحر الفاضل والفرع
 الكامل الشريف الجدي فاني تقدم الله بالغفران وثقتك بالذني والرضوان
 فيما امل على شرح الرسالة الشمية واعلى مدار القواعد النطقية ما
 خفي على الغابر من فهمه او تطبيقه ونظمه وافتح الاهدان ووجه القرائن
 والكشف الغشاع عن حدود خرائد وكنت اضرب صفحا واطور كشفا على
 بان اثار الزمان كاخراس الرهمان في مضمار التقليد الا من خلفه يسد
 المعبد له يزهو فلا تدان تشديد عن اعنائهم حتى ينفق فدايا الخلق
 في اسوافهم يجمعون حول القيل والقال ويفضون بالآثار لال ذلك
 كلما ستوقف شوقوني وكلما طوقت طوفوني فلم اجد بدا الى سقا
 شجبا على عتق **وما** توفني الابايت عليه تركت واليه
 انيب **وما** في كثير من النسخ بدل لفظ ثلث في كثير من النسخ وان كان
 هوها الوفا عما ارادته لكن الصواب بخلافه **وما** وقعت سهوا فلم
 انسخ بغير هذه اللفظة لم يعب الله بل ادرجها انسخا **لكن**
 كما هو متطرف العارف ومدلول الدليل الذي ذكره ولم يبد له
 اللفظة مع انها واقعة في الوضعية زائدة عنها لا حاجة اليها ولا فائدة
 لها اذ العنان لا يساعده والدليل نفاضة فسقط ما قبل النسخ

باني

ههنا بيان ترتيب الرسالة على الاسماء الخمسة فهو محتاج الى معرفة كنية
 المقالة واما فيما بعد فله حاجة اليها وان التكرار يحصل بذكرها ثانيا فيكون
 فيما بعد اذ لا نهما ينفع عان على وقوعها في الموضوع لا يخفى وقد
 سهوا لنا نسخ الى قلم كما هو ظاهره بنا على انه لا بعد من ذلك اذ قلنا في الكلام
 عن النياحة وانقصان فلا بعد من مثالب الالف **بدر** على ذلك
 في المصنف فيما بعد بديان لا شك في وقوع هذه اللفظة فيما بعد
 فلو كانت واقعة منه لكانت للاخبار رتبة بان اجعل مثال هذا الوضع
 وجه فان قلت لا وجه الا حمان اوله والاه خاير بالتفصيل ثانيا فليست وجه
 لست في السامع الى معرفة كنية المقالة حتى يتمكن عند الاخبار في ذهنه
 فضل يمكن كالبقال المحصى بعد الطلب اعذر المتأخر المتأخر بالرفع
وما يطلو الموهوب ويدلفه كمن لا يكون لفظ المفرد مثلكا بل المقالات
 كما شذاك لفظ العين بين معانيه وليكون خفيفا في بعضها ويجاز في
 البعض الآخر وفي قوله قد يطلق اشعار لعدم حرر اطلاق على المقام
 الاربعة فيجوز ليرطق ويراد به معنى خاص من النسب بين
 بالمعنى الا قد بينه بالمعنى الثالث العموم من وجه لصدف جميع مقام
 في كونه زيدا وصدفه بالمعنى الاول بينه بالمعنى الثاني في كونه غلاما
 زيد وصدفه بالمعنى الثالث في كونه كسول الناطق وبدونه بالمعنى الرابع
 في كونه زيد وصدفه بالمعنى الثالث بدونه بالمعنى الاول في كونه غلاما
 وكذا بينه بالمعنى الثاني وبينه بالمعنى الثالث لصدف بالمعنى الثاني بدونه
 بالمعنى الثالث في كونه كسول الناطق وبدونه بالمعنى الرابع في كونه زيد
 وصدفه بالمعنى الثالث بدونه بالمعنى الثاني في كونه غلاما ثم في غلام زيد
 وقد عرفت ما ذاك جنما في الجمع فلا تغيبها واما بينه بالمعنى الثالث و

لان بعض النسخ يورد ان نسخ في ذكر
 من بعض النسخ يورد ان نسخ في ذكر
 من بعض النسخ يورد ان نسخ في ذكر
 من بعض النسخ يورد ان نسخ في ذكر
 من بعض النسخ يورد ان نسخ في ذكر

المقالة ثلث

الاسم

وذلك محال في كونه الشروع في المقدمة موقفاً على الشروع في المقدمة محالاً
 توقف الشئ على نفسه **فيلزم** ان يكون المقدمة جزاء كسب المنطوق له جزاء
 ولنا في القول كونه المقدمة جزاء من كسب المنطوق ايضا بقوله تعالى فقف على
 الشروع في العلم بهذا المعاني والمعلوماث والكتب عبارة عن الالفاظ والعبارة
 كما هو اللفظ ولم يخل احد بكون المعاني جزاء من الالفاظ وايضا اذا كانت المقدمة
 جزاء من الكتب وكانت المقالات والخطابة ايضا كذلك ومجموع اجزاء الشئ
 فله يصح ترتيب الكتب عليها اذ ترتيب الشئ على الشئ بقية تقابلها ويكفي
 عن اللفظ وان كان الكتاب كما يجعل عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث
 انها دالة على تلك المعاني كذلك يجعل عبارة عن المعاني المخصوصة من حيث انها دالة
 بتلك الالفاظ بل هي اجزاء اخرى لتسلسل بعد ايرادها وهي عبارة عن
 المعاني والمعلوماث من هذه الحبيثة فصح كونها جزاء من الكتب وعبر
 بان طائفة من المعاني لو حفظت اجمالا ثم فصلت وجعلت حصصا متمايزا
 كل منها **والاخر** باسم قسما عينا بالادراك والادراك عينا بالادراك
 حصة فالفاظ ومفاتيح ترتيب الكتب عليها جعلها اجزاء من وضع
 كل منها في مرتبة فان ما ذكره وجه الترتيب كما يدل على الاختصاص بذكر علم سبب
 التقديم وان آخر كما لا يخفى وانما اقتصر على اللفظ في بيان الاختصاص بالادراك
 الاشياء الخفية اذ لا مدخل للشيء في تقدير ذلك المضاف وهذا اذا جعل الكتب
 عبارة عن المعاني كما يقتضيه بوجه كلامه وما حال جعل عبارة عن الالفاظ
 كما هو اللفظ ومفاتيح ترتيب الكتب جعل الالفاظ المخصوصة مع تلك اللفظ
 معانيها اجزاء اخرى ووضع كل جزء منها في مرتبة معناه وكلامه في العلم والادراك
 احمل حمد الكتب على كماله المعتبر في قدرها وكونها الاشياء الخفية عبارة
 عن المعاني والمعلوماث على كل من التقديرين فالمقدمة مثله عبارة عن
 معاني يتوصل بها الى تفصيل ما يقبض المنطوق وبيان احواله وموضوعه

فيكون ترتيبها على قدرها
 فيكون ترتيبها على قدرها
 فيكون ترتيبها على قدرها

فوله المقدمة في ماهية المنطوق وبيان احواله وموضوعه لئلا يكون
 المردود في تفصيل هذه الامور فينقطع لزوم كون الشئ ظرفا لنفسه
 وغاية ما نلزم من ذلك انهم يطلبون المقدمة على نفس هذه الامور
 وهم في اطلاقهم على تلك المعاني هي وصداها ولا حرج في ذلك لانهم قد
 اعترفوا به ضمنا وان لم يصرحوا به واما قول السارح والمراد بالمقدمة هي
 ما يتوقف عليه الشروع في العلم فليعلم ان الثقات الى الوصلة عند
 ما يعمد وهذا المقام سبب على سلطان الكلام لكن لا يحمده هذا الخلف
 وقد يحا من اصل الشبهة بان المنطوق قد يطلق على جميع ما يذكر في كتب
 كما يطلق على المعنى المتعارف على ما هو وظيفة الاختصاص والمقدمة جزاء
 بالمعنى الاخر خارج عنه بالمعنى الثاني فلا محذور وهذا الجواب هو الجواب
 الا في المأثور ان كانا غير في طحا والادعاء بعضهم بتقديم التفصيل
 بذكر الكتب انما يجب ان يعلم في تفصيل المنطوق وانما خير بان التفصيل لا
 له في بيان الكتب في مرتبة التقديم **فان** دفع المحذور كما هو محذور
 ما هو خارج اتفاقا وتوقف الشئ على نفسه **بذكر** على شكلها على ما ذكره
 فقط فيلزم خروج اجزاء العلوم **الحكم** فيبطل الحكم بذكر على ذلك قوله
 في جوابه فلا محذور في خروجها عن الحكم من غير التفتت الى شئ المتأفاه
 انما ذكرت فيها سماع وجه ذكرها وان كانت للمواد اجزاء لا فبشيء من اجزاء
 للعلوم فتشارك في مطلق الجزئية وفيها وجه انها متباينة لهذا الغرض
 في العموم فكأنه آله جميع العلوم لا اختصاص له ببعضها فكذا هذه الاجزاء
 لها لا اختصاص لها ببعض العلوم وقيل انها متباينة لقواعد الفن كما
 انها غير متفقة بالوجود في الخارجية فكذا هذه الاجزاء غير متفقة في العلم
 في علم ولا يخفى ان اليوم الاول فيكون **فان** فيكون **فان** فيكون **فان** فيكون

فيكون ترتيبها على قدرها
 فيكون ترتيبها على قدرها
 فيكون ترتيبها على قدرها

كتاب في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف

لم يذكر في المقالة الثالثة قلنا نفع الصور الا بغير ان يكون نفع المواد
 وفيه ولهذا تقدم البحث من حيث الصور على البحث من حيث المادة
 اقل انبى بالانفع لا وقد يقال لذكرها لما كان بابشعة للصورة والماذا
 معاجيب ذكره عفيها اذ لا مدخل لها في الا بغير ان يكون نفع المواد بان
 يكون شيئا واحدا مطلقا او مقيدا بكونه شيئا متعددا متناهي في
 او غيرهما وعلمنا بانها يكون حدودا في انفسها واصولا متعارفة ومعارف
 واصولا موضوعية في انفسها وعلمنا بانها يكون مبرقة ومبرقة
 تشترك مع الحاد في الموضوع وتعرف في ذلك لا دخل لهذا البحث الا
 بهما جزافا او حجة هذا بين على اختلاف الابرار ان من كلام
 الشيخ يظهر ان نفع كلامه فيشأ ولا مدخل له في شراطينه على
 لهذا المعنى انهم قالوا فان قيل في هذا الفصل حواشي في الطالع
 وكان هذا الثاني اعم من بقا وجه اجتمع منها والظن ثم قلنا فسرنا
 معنا ما يتوقف عليه الدليل ولا شبهة في عمومهم ونعم ما يتوقف عليه صحة
 الدليل فالصحة ان اخذت بحسب الغرض فالعلم كما اخذت بحسب
 نفع الا من المانع الكا لا يصدق على المفردة الكاذبة بخلاف المعنى الاول
 فيسرها علم من وجه ولما كان الا عبارة الا في البق بنظرهم راحة فادفع
 معنا في بعض النسخ من لفظة الصفة فسرهم فليس النسخ وان امكن توجه
 وبيان اخر يبيد ان تغاير ليد في العبارة والى واحد المراد
 بنسخ الكلام او الى الكتاب المفتوح مصدر بمعنى الا فتشاه وانما فسر
 لفظ الجمع نبيها على الا فتشاه امر عني بغير محذور من حين الا فتشاه
 الكتاب الى ان يروى في المفرد فيسبح الا مرين او اكثر يقال المسئلة في ابتداء
 الكتاب مع كون مقدمتها كثيرة لا لخصوصه عطف على قوله كاستلزامه الخ

في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف

المقام في معرفة الحروف الواجب له وجوبه لخصوصه ولعل الحق في
 في بعض النسخ لا لخصوصه عطف على قوله بوجه ان ما هو الواجب
 في هذا النسخ هو ان تصور بوجهه الا تصور بوجهه الرسم كما
 في نوجبه ان رسمه لا يكون غير جواب كما يقال المسئلة في الواجب كما هو
 رسمه ولا يكون غير مع انه لم يخرج غير رسمه قاله في ذكرنا ان يد على
 وجه الا ولونه عدم ورده الا عراض المذكور المحال لرفع الى محل
 قبل الرسم كغيره فان اريد ان لا يبدى الشروع على بعضه والنصور
 برسمه ما فهمه وغير مقيد لعدم تمام التبريد اذ المقصود بيان سبب ايراد
 الرسم في الرسم في المقصود وان اريد ان لا يبدى من النصور بهذا الرسم
 ثم وهذا الا عراض ساقط اذ مرادهم ان لا يبدى من النصور ان رسم
 كان ولهذا ذكر المقصود في المقدمة رسمه وان كان بعضهم بالاول وبعضهم
 بالثاني فظهر ان المقصود بيان سبب ايراد هذا الرسم في المقدمة
 فالنسخة بتمام بله اشباه نفع النصور بالحد لكان صالحا لكونه مقدمة
 للشروع كان الحكم بان لا يبدى في الشروع على بعضه والنصور برسمه باطلا
 وسبغ في الشرح انه غير صالح له ولما على ما اخذت ان في انفسنا في
 من النسخ بوجه الوجه الذي لا حد لكونه صالحا لتمامه وبطلان هذا
 الحكم في الواجب ان يبدى على وجوب النصور بوجهه كما ذهب بعض ان
 الى لمقدمة الشروع في العلم ما يتوقف عليه الشروع فيه واراوا بالادع
 الشروع مطلق سواء كان على بعضه او غيرهما فالوجه ان في منعه
 مذهبه ثم لا يشك ان في ما ذكره في بيان توقف الشروع مطلقا على
 المذكور لا سلم الا عراض على الشروع على بعضه ولا سند له في النظر بهذا
 الوجه وانما الشرح في المقصود فيسبح الا مرين او اكثر يقال المسئلة في ابتداء

في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف

في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف
 في معرفة الحروف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

عند معرفة كنهه لبعض الاله فاضل ههنا ههنا وهو انه لا يلزم من تصور
النحو بما ذكره حصول هذه المقدمة لانه تعريف بالخاصة والخاصة له
ينعكس ولو سلم بنا على ان هذه الخاصة شاملة فلهذه المقدمة لم يع
كبر القياس المنجى للمط ولست مسئلة لما وقع كبرى فيه اذ الطبيعة لا يعكس
كتفسيرها فله جدوى لان الاستنتاج والصواب ليقال لرسن تصور النحوي
وذكر حصوله مقدمة كلية بقول كل مسئلة لها مدخل في تلك المعرفة فهي من النحوي
وذكر في الترتيب الا طراد في الخاصة وهذه المقدمة تقع كبرى لصعوبة سبيلها
الحصول وينبغي التنبه المطلوب ويمكن ان يحاط به بان كل خاصية وقعت
في التعريف وجب له في ذلك ويعكس والا اختلف التعريف وهو في تصور النحوي
بما ذكره حصوله مقدمة فلهذا ان كل خاصية احدى اطرادها وادخل في مسئلة لها
مدخل في تلك المعرفة فهي من النحوي والاخرى من انعكاسها وادخل في مسئلة من النحوي
لا مدخل في تلك المعرفة وهذه الثانية لتحصيل صعوبة القياس والادلى على كبرها
فلهذا جدوى في الاستنتاج وانما لم يتبع في الاول اذ لا ندري في امر او في غيره
وانما التنازع في انعكاسها فتعرض للثانية لكونها محل النزاع والاحتجاج في
انها في النحوي تصور العلم بربه وقد على جميع سبل اجمالها ان لا
الى ان ياتي في المذكور في الرسم ويعلم كمالها بثبوت هذه الخاصة له
وهذا هو المنهج الثاني والمعرض لما اراد ان يجعل هذه السلسلة كبرى
عليه الاله ولبس الصعوبة في شيء كما ذكرنا اذ انه هو المميز انما يطو خزان العلم
ادب يعرف صحته وفائدة كالمميزان يعرف به خفا الشيء وثقلته ونسبته في الخط
ما كميزان ثم نفى بالانه لطف لا يحسن بينه وبين الشروع في العلم بربنا
اراد به بفعله لو لم يتصور غاية العلم لم يتصور ما هو غاية وغرضه في الواقع
اذ هو المذكور مع كل كلامه وسوقه الشروع في العلم بالاله ما لم يتصور الشروع في العلم بالاله

ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

البعض الذي سبق ان اعلم ان ذلك فانه ما الى العلم ليعرف الاله فانه قد سواد
كان ذلك الاله من عندنا اوله مرتبة عند الواقع اوله وهذا هو معنى التكميل
يدل على ما ذكرنا في شيء في شيء تلك الفائدة التي ان فائدة ما وقع في بعض
ان ذلك العلم فانه محصور في مرتبة عليه سواد كان ذلك الاله عنفا وجارحا
اوله اه وبذلك يفترى بالعدو غنى في تفرق العلم جذرا في ربحه فلهذا
فلم يكن شروعه على بصيرة وما وقع في بعض النسخ وبذلك يفترى فليس في
توجيه جدوى والعبث هو الفعل الذي لا يثبت عليه فائدة والفائدة والحكمة
والمصلحة لمع وهو ما يثبت على الفعل ترتيبا ذاتيا ثم لكانا حامله لا فدام
الاعمال على الفعل فالنسبة الى الفاعل عرض والى الفعل عدو غنى واما الفائدة
فقد جعل مراد الفائدة فيكون اعتمدها وقد جعل بانها لها معنى انه يثبت على العمل
ترتيبا ذاتيا ولا يكون حامله للاقدام فانه يكمل ربحه ان كان ربحه في العلم
لكون الفائدة معتمدا بها ويزداد ذلك الاله عنفا وانه لكونها مرتبة عليه فيكون شروعه
على بصيرة فتور ان كان طلبه عبثا ان يكون طلبه مما بعد عبثا عرفنا بناء على
استفاد الاله عندنا وعثمان نظره ما اعلى اسما السرى وكان هذا الفاصل
فصر على الشق الاول بان اجزاء الاشياء ومعرف احكامها كان الاله و
بالنسبة الى المعتمد والك بالنسبة الى المستفيد منقولة بين واحد الموضوع
اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا كثيرا والاولى ان يكون مطلعا ليعرف للحسن
او مقيدا اما بعض ذاتي كالجسم الطبيعي حيث هو متعين للعلم الطبيعي
او بعض غرس كالامر المتحرك للعلم الامر المتحرك والنسخ لا بد ان يكون شيئا
او متشارك في ذاتي كالحق والسطح والجسم الطبيعي اذا جعلت موضوعا
للعلم الهندسي فانها متشاركة في المقدار الذي هو جنسها وكما كانت وانما الامور
والتي من المتشاركة في الوجود الشرعي الذي هو جنسها العلم الاله صور او في عرفه كدور
الاشياء واجزائه والادوية والاعذية اذا جعلت موضوعا علم الطب فانها
الاشياء في امر عرفي

الامر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

انفسهم غرضاً صحيحاً وناحية النفس لزم من ذلك نبعا ومحصل الشئ على عكس
 انصوري ذلك فلا حاجة لحمل او الفاعل على الواو او اصله **ل** يعلم انه مراد على
 الشئ جعل فانه تعريف الحق مطلق التصور في مقام تعريف تعريف
 التصور الساذج النسبة على لفظ التصور بطلان ما ذكره على الغيب
 على الاطلاق في على ما يقابل التصديق في الشئ حيث لا يخفى الى البيان والاطلاق
 في الشئ في العلم بمراد علم الشئ بغيره فلا حظ تلك الشئ في نسبة على الشئ
 واما فيما بعد فله كما وقع النسبة عليه الى هذا الشئ وهذا الفاعل كما اراد
 لزم وجه التعريف لا يدرك على الاطلاق في على ما يقابل التصديق كما مر في قوله لا دخل
 فيه للتعريف جعل فانه العلم بالمراد في وجه في الشئ عليه هذا
 لكلامه على خلافه فامراد كما يظهر لكان من المنصف مع ذلك فان كانت الاشياء
 في مواضع وسنشير الى ذلك فيما بعد لسان الله تعالى بطلان على ما يرد في العلم
 ما يرد في هو لفظ التصور والتصور لا بطلان على لفظه لكن جعل في التصور وادق
 للعلم سماحاً واجزا واصاف اللفظ على المعنى واصاف المعنى على اللفظ وادق
 الوبار وادق العلم **و** واما اطلاقه في التصور على ما يقابل التصديق جواب
 دخل في قوله قد لا يكون المعلوم بنفسه العلم ومن ثم في التصور والتصديق
 يرد في العلم في اطلاقه في على ما يقابل التصديق من ان يعلم **و** ولذا النسبة فانه
 يظهر في حيث فانه جوابا الى عرض الثاني على ما وقع السبب عليه وتماثل
 ان يقول ان اريد ان يكون لفظه في جواب ما ذكره لا يظهر ذلك اذ هو من طرف
 القوم على ما اختلف واما اريد ان يكون لفظه في العلم فلهذا لا يجد زيفا
 النسبة بل يفرق في العدم ولا يفسرهم وهذا مما وعدها كماله شارة اليه **و** هذا يقع
 الحكم الحكمي في لفظه استنادا الى آخر تعريف الحكم فلهذا ايجابا او سلبا
 تفصيله لا كازعم الشئ في التقيد في ان الشئ لا يفسر الحكم فلهذا ايجابا او
 سلبا لا يخرج النسبة التقيدية اذ هو ظاهر الاصل في اهل العربية والحكم الحكمي

استنادا الى الموصوف على وجه هو هذا والاشارة الى استنادا الى الموصوف
 على وجه ان يستحق والاشارة الى استنادا الى وجه البانية **و** ليس
 امرا واجبا بل هو استحسان في بعض الابدان لفظه ثم يفرق بوجبه فلا في لفظه
 بالواو وتخصيصه ولا دخل لفظه اولا في اي هذا الخلل فاما قوله لا محقق
 هذا المصنف الا بان يحمل قوله لا بد على ما يقع الوجوب والاشارة الى ان على طرفه عموم
 المجاز **و** ادراك نسبة ثبوت الكنية الى ادراك نسبة في ثبوت الكنية **و** يفسر
 ادراك النسبة واقعة يدرك على طرفه لزم ما بعدها بالمعنى لا يستلزم
 الا في في الفاعل بل هو في احكام لفظية مثل وقوعه في علمه وفعوله ومثله
 وخبره وغير ذلك **و** لا يدرك النسبة واقعة ويسمى هذا حكما ايجابيا فان قلت
 هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه بعد النسبة ومحكوم به هو واقعة وعلى نسبة
 بينها ومعها عين لكان الكاتب والنسبة ان بينهما فهناك حكما ان حكم
 ثبوت الكاتب للانسان وحكم ثبوت واقعة للنسبة وكلاهما ليس في الحكم
 الا وقلت لا جعل الحكم فعلة كما هو مذهب المتأخرين في اني رعل ما ذكرت
 كما اعترضه الاستاذ خوادم نصر الملة والدين على ان ضل ان الدين الابرار
 بان الحكم بالمصروف تصديق ان وكله فان التصديق الا في كل الكلام
 وهنا على انه ادراك في اذ ادرك الطرفان والنسبة بينهما لم يتبين في الوصف
 ان التصديق الا ادراك النسبة واقعة على ما ينبغي لسان الله تعالى
 كان هذا المدرك اما جعله ملحوظا في ثبوت الكنية للانسان لم يكن له
 ثبوت فيه حكما ثانيا واما غير عنه بالتفصيل يظهر فيه حكم آخر وهو ان يدرك
 ان النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة وهكذا **و** واما الاشارة الى
 ادراك النسبة الحكمية وبيان ادراك الذي سميت حكما لا بالب سبب ادراك النسبة
 الحكمية وبيان ادراك النسبة واقعة لا محسوس ولا بحسب الصدق في النسبة
 الحكمية مع وصفه للووع في ما يميزان قطعا وكذا المعروض مع العارض متنازع

اجاب في

العرف من قطع ولا شك في العلم بالمتناب من غير منقوصا
 سائر لثوبهم الى في دلتناج الوجه دفعه وان الالباس في المعلوم القضية اذا
 اذركم هل يكن اذركم بغير الحكم والنقد في الام لا وهو في تدنيا قضيتنا انظر الى الدنيا
 كما يظهر من شيع كلامهم فالاول لربنا ان الالباس بينهما بحسب الوجود والعدم
 لا بحسب المعلوم والصدق وفي لفظ يحصل اياها **الصدق** ولم يحصل له الحكم السليغ
 بغير الحكم الا بجاني حاصله على وجهين جانب الالباس بكنههم فتروا الصدق
 هذا المعنى بكنهه وكنهه كما هو المطابق للشرع والثقة فينبغي ان يحصل الحد البعير
 اللهم الا ان يشار للحد الظن باليقين فادرجوه على سبيل التغليب **تدريج** الر
 الحكم فعل عذركم الحكم فعلا ثوبها وجعل منبه التعبير **الحكم** بكنهه الا انظر الى الدالة
 على ذلك ومثل هذا مبالغة في خطبهم من مدعاهم ومبناه وذلك لانهم لما راوا
 في القضية قسم من العلم وما عداها من المودل قسم اخر من ارادوا ان يجعلوا العلم
 المنفرد بالقضية قسم من العلم والعلم المنفرد باعدادها قسم اخر واذا راوا ان
 كتب الشيخ منجزة بابا العلم بمعنى قضية تصور الصدق والاشك
 ابعاد عارضه فانها في المعجز الكبير التصور هو حدث معنى اللفظ في النفس
 وهو كمنح في النفس منه معنى قضية يقبلها النفس بل كمنح منه معنى قضية
 في النفس لم يخل اما ان يكون مشتركوا فيها او مفرا او متكرا وفي الوجه الثالث يكون
 التصور حدث وهو وجود المعنى في النفس اما الشكل والاشك فلا تصديق
 معه واما الا فانه هو التصديق وهو معنى غير حاصل في النفس في القضية بل في
 آخر بغير راب وهو صورة الادعاء له وهو المعنى الذي حصل في النفس هو
 مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود وفي في الشفاء فالصورة في النفس بغير
 له حدث في النفس صورة هذا التاليف وما يولف من باب من والعرف والتصديق
 وهو يحصل في النفس نسبة هذه الصورة ان اشك انفسها انما مطابق لها فظهر
 لربنا تصديقنا في وجه العلم بمعنى القضية عارضه متعزلا ولا شك في

الغضبه مشددة على سبب بغير لغاتها صدقت او كذبت ومعلوم ان الانسان
 لا يبدع ولا يدرم الا على فعله وما هو الا الا نيات بنسبة لها صلوح لفظية
 وعدوها وهو المعنى بالحكم والامسناد وغير ذلك فجلوا العلم باجر العلم
 للعصبة مع ملائمة اقترانه بالجزء الرابع اعني الحكم قسمي وسموه تصديقا
 ومخالفا لاصطلاح عليه الشيخ اذ لا مشقة في الاصطلاح ولا منافسة
 في الا وضاع والعبارة في هذا توجب كلامهم واجعلوا سماه الشيعية تصديقا
 غير العلم بمعنى القضية او خبره ذلك بحكم آخر كساد بعد وبيان
 واجعلوا وجدنا في القسم ليعمل وجعلنا وجدنا فعلى اننا بعد اذ كان
 موقعها او تدعيمها اذ اردنا ان نفس النسبة الى نفس الا لا حظا في النسبة
 ومطابقا له او عدها ونسبة اخرى بينهما فاما ان تصديقا او نزعها
 تصديقي ثانيا وكلاهما في التصديق الا قد وعيا في ذلك ليعمل شخص
 التي في لفظها يستحق الا لزم بعارضه اخر بغير العلم في ان لا زيدا يستحق
 الله فانه فان قيل جعله وجدنا ان يعل على سبيل المعارضة له انفسك
 في البينة لا يوجب في بدها فيل اذا سلم كونه وجدنا ان يعل بعارضه
 بالوجه انما في كل القضية ان يكون مدعاه وجدنا في هذا الى مرجع آخر في
 بجانها النسبة الحكمية التي هي نبوت في النفس على وجه هو هو الانفصال في
 نبوت في النفس في انفسها في الانفصال في نبوت مبانة في عارضه
 على وجه انفسها لم يحصل لنا سبب في ان النسبة الى النسبة واقعة في انفسها
 التلذذ لا يوجد وبينه وبين ادراك النسبة واسطة مع التصديق في جانب
 السلب وبالعكس فيكون من مذهب الكيف هو عرض له قبل الفسحة لانه لا
 يوقف تصور على تصور الغير وقد مر في بعض المحققين على صورة الوجه هو
 ولكن كافي في بانية العرضية فعد في مطلق الصورة من الكيف محل ونظر هذا
 انما رايته في بعض النفاة ثم لعل ادراك المستحق بالحكم ينفي لالام انفسها

اصطلاح

بدعي

انفسها لا يوجب
 وبين ادراك النسبة واقعة
 في انفسها

الا في بانية العرضية
 في بعض النفاة

بذلك لا ينفك الكيفية الالهية كونه كماله في محله في الالهيات
 الثالث والحكم في محله الالهيات الثالث والحكم في محله الالهيات
 هذا بحسب النية الحزينة او بالانتماء كماله في محله الالهيات
 بالظرف في محله الالهيات كماله في محله الالهيات
 لهذا فحينئذ لا حاجة الى المنطق على هذا التقسيم ان يظهر اذ الوسط كل واحد
 من صنف المنطق ودين الالهيات كماله في محله الالهيات
 اربعة مذهب الامام في التصديق عما في الالهيات الثالث والحكم في الالهيات
 ذوات الالهيات الالهيات واحد متعلق بامر الالهيات الالهيات الالهيات
 في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات
 في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات
 الحق فلا ينفك على مذهب الحكم في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات
 فقط ونصير في تصديق في كنه الالهيات في تصديق في كنه الالهيات
 التقسيم الثاني والمتاخر في الاول في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات
 واما تقسيم الالهيات في تصديق في كنه الالهيات في التقسيم في الالهيات
 التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات في التقسيم في الالهيات
 ان تصديق في كنه الالهيات في تصديق في كنه الالهيات في التقسيم في الالهيات
 ان تصديق في كنه الالهيات في تصديق في كنه الالهيات في التقسيم في الالهيات
 وثالث المجموع تصديق وهذا هو مذهب الامام بعينه في كنه الالهيات
 انه يمكن ان يحل كلامه على ما هو مراد المتأخرين ويجعل قولهم وبقول
 للمجموع تصديق انما في الالهيات كماله في محله الالهيات كماله في محله الالهيات
 مدحوج كماله في محله الالهيات كماله في محله الالهيات كماله في محله الالهيات
 للمصنف اخذ مذهب الامام في التصديق فلا يلزم ذلك واما سائر المتأخرين
 فقد قالوا في التصديق ما افترق به الحكم او لا بواسطة وهو مجموع التصورات

الأخرى

الثالث واما افترانه بكل واحد فبواسطة افترانه بالجميع في التصورات الذي
 يقرب به الحكم تصديق ما عداه تصديق فبكون ما يحسب تصديق ما عداه تصديق
 الحق اجاب ان في رسالة المحقق في التصورات والتصديق ما عداه تصديق
 بالجميع الشارح هو التصور الذي لا يقرب به افترانه الحكم لا الذي لا يقرب به
 افترانه الحكم ولا يلزم ما افترانه الالهيات في التصورات الشارح افترانه الثاني ولم
 يلزم الفاصل بين الالهيات بناء على ان يطله ما مدعاهم عند بحسب الالهيات
 البديهة ولا يصح ان يكون ومنهم من قال ان الالهيات في المحقق شمس الله والدين الالهيات
 حيث فسر المعنى بالحق في شرحه للمطالع وكانهم كانوا ارادوا بالحق في العرف
 والالهيات في معنى واحد اذ اطلاق لفظي العارض والمعرض عليها على سبيل التوضيح
 كماله في محله الالهيات في تصديق عارضه هذا هو التزامنا على اصطلاحهم
 ولم يكن التصديق في العلم المقرب ما جعل التصديق في العلم كماله في محله الالهيات
 بل لا يمكن جعله في مذهب الامام اصله الحكم لكان فاعله والتصديق
 مركب العلم ونسبه فطام انه لا يكون في مذهب الامام كان اذ كان والتصديق
 عيان في علوم متعددة والعلوم المتعددة لا يدخل تحت علم واحد
 وذلك لان عدم كون التصديق في العلم ببناء على ان التصديق في العلم
 عن الماديات كما قد عرفت في الشرح حيث قال هو ان يحصل في الالهيات
 هذه الصور في كماله في محله الالهيات في تصديق في كنه الالهيات
 في الحكم واعتقد كونه فعلا او جعله عيان عن مجموع المركب من التصورات
 في العلم كماله في محله الالهيات في تصديق في كنه الالهيات في التقسيم في الالهيات
 الحكم على ما مراده من المجموع في التصورات الثالث والحكم في الالهيات
 مذهب الامام فلا اشكال واخص من يدعي على كنه في مذهب الامام في مذهب الامام
 لا يفتح واما في جوابه في الحق في المركب واما في الحق في المركب في الحق في المركب
 مذهب الامام انما في الالهيات في كنه الالهيات في كنه الالهيات في كنه الالهيات
 اجوز في العلم فلا يظهر ان الحكم ان جعل فعله فلا يفتح كونه في

الاولى

وان جعل ادراكا فكذلك لان العلوم المتعددة لا تدخل تحت علم واحد كذا
 عند بعضهم فسمى بهذا المعنى ولذلك قال فلا يظهر اعلم ان كون الحكم فعلا
 مما يشترط به كلام الامام في مواضع بل قولهم التصديق عند الامام عبارة عن
 التصورات الثلثة والحكم كلف لم يوجد نقصا با حدهما بحيث يحصل به الجزم بكونه
 فعلا وادراكا فان جعلوه فعلا وبنوا عليه الكلام واخرى ادراكا وبنوا
 به الى المرام وذلك حاله لم يوجد في كلام الامام نقصا با حدهما واعا بان الامام قد
 ناقض فيه نفسه كانه في بعضه من قبيل لا يحل كلفه منهم على ايقافه بل على
 اقصاءه الى ضيقا وهو معنى اخر واما معنى التصورات الثلاثة التي هي في السور
 بل هو المصباح المشهور كاستمر او اراد بالتصديق المحقق المركب من الادراك
 والحكم اما بان اول الذين واما بجعل الحكم ادراكا وعدا المحقق فسمى من العلم على
 فعله بعضهم واراد بالتصور ما عدا ذلك من التصورات الثلاثة فاعاد بناها
 جميعا المعلومات والمجهولات ايضا متوجهة على قسمين اتمه متوجهة بان اراد بالتصديق
 التصور مع الحكم وهو قسم من التصورات فقط وقد جعل في القسم ثانيا
 فيلزم كون القسم الثاني نسبته وان اراد به الحكم اعني القناعة بالنسبة او ان اراد
 هو قسم للتصور فقط وقد جعل في القسم الاول من العلم المراد بالتصور المرجح الذي مراد
 حصاره انما هو من غير انهم وان خبر بان الله لم يرد به شيئا على ما مر في قوله
 في قوله تعالى انما اراد ان يعطيني من نفسه اصلا الا ان يرد في نفسه علمه بل اراد
 اظهار ذلك حجة في ان تقريره لا يحل كانه في نفسه لفظا لا حاجة اليه اصلا بل هو
 من التصورات فقط ليدل على ما هو المراد من التصور فلا يخلو له اصلا في نفسه كونه
 الادلة على ان التصور خال عن الحكم وحده لم يفتقد شيئا منها كما ان في الشئ
 الثاني في الدلالة على انه خارج عن الحكم فينبغي ان يفتقد الفاعل الى الفصل من لفظ
 التصور بوجه فالتصديق في نفسه لا يحصل بدون التصديق في نفسه فينبغي ان
 الا في قوله في السور ان تصديقكم اني قد بعثت فيكم رسولا من قبلي قد بعثت
 كلام الغوم ايضا في قوله دافعا عن كلام المصنف وكلام الغوم قد صحح بل هو

انضاف

دوسر

حاصل كلامه ان العلم على ما مر في قوله تعالى انما اراد ان يعطيني من نفسه اصلا الا ان يرد في نفسه علمه بل اراد اظهار ذلك حجة في ان تقريره لا يحل كانه في نفسه لفظا لا حاجة اليه اصلا بل هو من التصورات فقط ليدل على ما هو المراد من التصور فلا يخلو له اصلا في نفسه كونه الادلة على ان التصور خال عن الحكم وحده لم يفتقد شيئا منها كما ان في الشئ الثاني في الدلالة على انه خارج عن الحكم فينبغي ان يفتقد الفاعل الى الفصل من لفظ التصور بوجه فالتصديق في نفسه لا يحصل بدون التصديق في نفسه فينبغي ان الا في قوله في السور ان تصديقكم اني قد بعثت فيكم رسولا من قبلي قد بعثت كلام الغوم ايضا في قوله دافعا عن كلام المصنف وكلام الغوم قد صحح بل هو

فجعله كذلك ثم صرح للمصنف فلا يكون قوله وجوابه ان في جواب
 الا عن ارض الثاني اذا اوج على ثبوت التصديق في قوله اذا اوج على الثبوت
 المتصور وانما في ثبوت كلام الثالث في بطلان على خلافه من وجوه الاول
 الا في ثبوت في قوله في هذا الا عن ارض غير من دفع عن كلام المصنف
 اخر في قوله ان الثبوت المشار اليه بقوله كما وقع في المصنف ثبوت في جواب
 ما قبله والثالث انه صرح في حله هذا الجواب بان اخصر الذهب اذا اوج
 بطلان الحكم بكونه التصديق وما ذاك الا من ذهب اليه في زعمه وهو ذهب الغوم ومن
 الوجوه ما وعدنا بان ما رآه الباقين في كلامه انما هو بطلان على خلافه انما
 علمه على خلافه بل قد لا يندفع ما اوردته الشارح المتفاني على ما في هذا الجواب
 كما يدفع الى عن ارض عن تفسير المصنف بدفعه عن تفسير المصنف كما في قوله واما
 ذكره من ان ما عدا سبب العدول لا يصلح سببا على تقدير كونه هذا الجواب
 طرف الغوم فقد خرج عن عهده في قوله فيما تقدم الا ان يدفعه عن تفسير المصنف
 من ان دفعه عن القسم الشرعي فان قلت اذا اوجى كلامه انما هو على ما رآه
 ينفق عن الحكم المشار اليه فيمكن ان يكون خيرا وهذا الجواب المنعوم للحكم
 الى ضعف وجه العدول فكلان تعارض فيهم وليكن ان يقال بان الا في قوله
 بيان ان العلم في قوله في لفظ التصور على ما يرد في العلم والاطلاق في قوله على ما يرد
 التصديق وقد بينا في تعريف التصديق على العلم في قوله في العلم والاطلاق في قوله على ما يرد
 على الباقين في قوله الذي هو معنى الجواب بيان واما كلام الغوم فلان
 بين في قوله العلم في قوله اذا انما رآه على ما يرد على تفسيرهم
 خيرا انما يرد على المصنف واما انما رآه في نفسه الا في قوله بكونه الجواب كما لا
 يخفى واما كلام المصنف في قوله انما لا يكون التصور في واحد من الادلة
 فانما لا ينفق الا ذلك في اخر مصنوع لا في المصنف في قوله في التصور في نفسه

التي فيه علمه قد وقع

حجة قار الخلفي بحيث عفا من حيث انها توصل الى تصور ان تصديق وصدق
 في عبارة الموصل الى التصور الموصل الى التصديق وان اراد ذلك من النظم
 لا يقتضي الا ذلك فكلهم ايضا في النظم كذلك غير ذلك الفاعل الواحد
 في كلامه ما يرد في العلم في كلامهم ما يباين التصديق واما انما في النظم
 الصواب فاما هو بالجوهرية وانه هذا الحكم ايضا محتمل اذ لا يخفى من انه من دفع هذا
 الجواب ايضا كما مر في حيث قار كما يدفعه كلامهم المصروف في حيث قار كلامهم
 انما ينسب بل ينسب ركن الشئ الى التصديق من النفي في الشئ الى الحكم وعدمه على ما ذهب
 الامام والاشرا الى الشئ الى التصديق والحكم بنفي في الشئ الى عدم الحكم على ما ذهب
 وكذا على ما ذهبنا في اخرين الى المصروف في التصورات الثلاثة اشترطوا في
 العارض في حيزه وحيزه اخره اعني عدم الحكم فان قلت عدم الحكم ليس بنفي
 الحكم قلت بقوله متناقصين بحسب الظاهر على انه صفة له وفيه اذ يقال
 بقوله لا حكم معه وليس كذلك القطع اجزاء من ذلك وفي بعض النسخ و
 ليس كذلك القطع قطعا جزاءه والاول واحد وان كان كذلك كثره فان
 الحكم في ذلك فردا في اثنين والا ربعا الذين هم زوجه واللفظ المبرك
 مشتمل على الفرد والكثير مشتمل على الواحد ولا اشعار في ذلك ولما اختلف
 صدق القسمين على ذات واحد وهذا التصور في نفسه انما هو جزاءه
 موصوف بعدم الحكم وكونه موصوفا بالحكم ليس الا بواسطة الادركاك
 الثالث الحكم لم يوصف له اولا بل بواسطة عرضة المحرك الى الادركاك الثالث
 موصوف بنفي في الآخر فالجدار موصوف بعدم السقف والسقف بعدم
 الجدار على ظاهره احوال كون القسم معتبرا في الاسم امر شائع شائع في
 النفس كما ان اعتبار بانه صادق عليها وكون القسم معتبرا في نسبة ليس كذلك
 لكن شائع في اعتبار بحيث يقع وانه جزاءه وبنوفا وجوده على وجوده

ان بانه صادق عليه على المقدرة الكافية وحيث ان له في التصديق
 البطلان الى ان اصله فيكون اخضع من الضرورية لصدق الضرورية بدونها
 في التصديق واما انما في هذا التصديق يسمى بدورها انما في التصديق
 هذا التصديق بدورها عند الحق والاول عرض من دفعه با حقيقه واما
 الامام فقد تافض فيه نفسه فعد بدورها وبنوفا اخرى على الادركاك
 بقوله الى شكك كما ذكره هنا وعلى الثاني لا استكمال اصله كما ينبغي في حيزه
 شرح المطالع وقدما كانا في صدرى ان اوفى بغير كلامه بان المذكور
 في حيزه شبه مذهب الامام المذكور هنا مذهب من واقفه في كون التصديق
 عيانا على محضه وخالفه في نظرية مثله هذا التصديق في نظرية بنظر من
 قبل الشايع بان الامام قد تافض فيه نفسه فاستغنى عن ذلك وكان المتأخر
 للامام اما اخرا واداهته هو بان شاعرة الكتاب التصديق والاول
 الثالث اللازم من نظريته فاجاب في طرف التصديق الى تعريفه
 آخره في فقه النظرية منه بما يوقف حيزه الذهن بالنسبة بينهما على
 نظر البداهة بالبنوفا من عدمه بما عليه او بما يوقف حكمه على وما لا يوقف
 حكمه عليه ولما كانا الحكم متراجعا يداهته فرى عليه الا شكك المذكور ولا
 يمكن له ان يرايه ما يوقف حكمه عليه له التعريفين هنا لمطلق البداهة
 والنظر في الشايع لبداهة التصور ونظرية ايضا فادونه في طرف التصور
 كالحكم بان الحكم محتاج الى الموثول له مكانه فان هذا الحكم غير محتاج
 الى نظر وتصور الحكم محتاج اليه فان تصوره بانه الذي استوى طرفه وجوده
 وعدمه يوقف على البرهان الدال على انقائه وكونه احد الطرفين ليعتبر له
 الثاني فيعرف به واما تصوره بان لا يفتقر لذاته وجوده ولا عدمه فبداهة
 لكنه لا يمكن له ان يكون له مكانه على وجهه ولهذا ان يوقف له مكانه وركن التعريف

فاستغنى عن

يزودنا فافهم **كلمة** يعني لهما مد عينين شيئا بديل واحد واذا كان واحد
 منها والاخر ينفذ الى الطويل في العبارة فيجمع بينهما الكون ليليهما واحد **الافتقار**
 هذا النظر واد على ظاهر العبارة في قوله **الافتقار** في حين عدم
 انه يجوز ان اصله لو لم يفسر ففسرها بعدم الوجود في الخارج الى انظر في قوله **الافتقار**
 الفاضل دليل على وجوده على ظاهر هذه العبارة اذ هو بان على وجه التفسير
 محتاج الى توجيها وحذف لفظ عطفه وهو **الافتقار** على الجملة الكاملة
 المحتوج الى نظر فان قلت **الافتقار** في العبارة ليس من ادب المحصلين قلت
 هذا اذا كان المقصود واحدا والاف في محلهم وكان العربا بناء **الافتقار** على
 الاسباب ان التصورات ينبغي ان تكون كذلك **الافتقار** في حواشي **الافتقار** في اللفظ
 فيه **الافتقار** كان **الافتقار** في قوله **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 على دلائل **الافتقار** في قوله **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 نفعنا **الافتقار** في قوله **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 معلوم في نفس الامر **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 واما ما كان يحصل **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 واما اذا كانت **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 في زمان الواقع **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 بها من كونها معلومة **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 وانصدقت **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 الجميع **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 دليله عليه **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 بعض التصورات **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 هذا الدليل **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ

مخلص

عند متعلق **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 قيل في قوله **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 لغا ارت **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 الغير المتناهية **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 يكون **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 لا يتعلق بها **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 وقد مر **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 قد تبين **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 ويترك **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 يحصل **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 اشارة **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 الا **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 من **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 فليس **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 وهو **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 اورد **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 فمرنا **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 او شرط **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 بالسبب **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 اعرض **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 حصرا **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 لحدوث **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ
 له **الافتقار** في اللفظ **الافتقار** في اللفظ

الفاصل

هذا على ما اشتهر عند جمهور
 معرفة الفرق **الافتقار** في اللفظ
 او شرط **الافتقار** في اللفظ
 في حواشي **الافتقار** في اللفظ
 وروى **الافتقار** في اللفظ
 بان **الافتقار** في اللفظ

هذا هو المقصود من هذا الكلام

انما العلم ولا شك انما هو متوقف على حصول الماهية فيكون شرطها ان لا يكون متوقفا على
علم ما يشك على حصول الماهية عقيب الفلوج عند كماله والعقل هو
عند المتكلمين اذ على كونه عا ديا لا يكون العلوم السابقة شرطها ايضا بها جسد
لنا ابتداء العلم واسطة قوله التي بها يحصل صدق كاشف نعم يعلم اجمال كانه
قبل العلم يعلم المقدمات البديهية والغريبة اصله فقال نعم وان حكمه على ذلك
الامور الغير المتناهية لما حمل كلام الشارع على ما سماه عقبتها اشارة الى
الاعتدال من جانب وان اجري كلامه على ظاهره ايضا لما سماه عقبتها اشارة الى
العلم في الحكمه معلنى بالاجماع انما بالفعل وانما فترها بقوله بالفعل العلم
التفصيلي ليس هو العلم من حيث هو عند الفعل غير امتياز انما متعلق بال
فصل فتكون حصوله واستحقاقه بالفعل والاهتمام بالعلوم من حيث هو امتياز
ناقصا متعلقا باليه ضمنا فلا بد هناك وقوع تعلق بها من استحضار وتقصيد
منه شانه انساب جدير فتكون حصوله بالفعل واستحقاقه بالفعل وقد يكون حصوله
الشئ واستحضاره معا بالفعل وهذا الحق يكون غريبه وبعدد ونسبه كما
حق في موضع وبغير العلم بخبره وكان هذا الفاضل اذ يكون العلوم مجزئة
بالقوة الغريبة استحضار فقط او حصوله واستحضار معا ومع كونهما بالفعل
الغريبة لذلك يحتاج فيها الى كسب جديد ويجوز ان يجعل قوله بالفعل متعلقا
بالاجماع فيكون تغير القوة مفضلة باعتبار تعلقه بالاجماع والآراء واحد
اذا كانا اياها دفعه مفضلة اذ كانا مفضلة بنفسه استحضارها في تقدير اصل
السؤال فذا درج هذا الجواب وعلى ان يقول منع من تقدمه الفاعله لكنه يجب
بما معه مجزئة والجواب السابق على تقدير تسليمها عند حصول الماهية المتوقف
عليها مجزئة هذا القيد اخذ قوله مجزئة لا يظهر له معنى ولعله دفع طغيان الظاهر
فدعوههم عدم اثباته عليه انتموهم هو الشارع المتعارف في الله والى
لر تبار وجه الاول لرد عليهم شمله على ما هو في الحد لوان حدث النفس

ما لا ضيق

شبهه

ولزوم الدور والنس وعلمها هو متوقف بالادلة وعلى كون بعض التصورات
والصدقيات ضرورية ومتوقفة على نبوءة ما لم يثبت بعدد هو امتناع الكفا
التصديق من التصورات فليس ببيان الظاهر بالحق واستدراك التناقض
للاكتفاء بينهم بعضها فاندفع ما يقال القائل هو الشارع المتعارف في
حيث اعترض على الشارع هكذا واعتذر عنه بان الظاهر انه قصد التفسير
فوقع اخلل العبار ولا كان التصورات والتصديقان دفع لا يوافق
لر تبار على تقدير تصور ان التصورات في المدعى لا يتعين القسم
المذكور جاز لا يكون في التصورات بدتها ولا نظريا فليمتنع القسم المذكور
انما في جانب التصديق وكذا الكلام في جانب التصديق فان النظر في
اللابد في والبداهة في النظر وجاز عطفها على قوله فان النظر في الال
عطف جملة فعلية على جملة اسمية وانما جعل النظر في الال بداهة لتبضع عدم
تعيين القسم المذكور غاية الانفاذ اذ من البين المكشوف عندهم السلب
الاجزائي لا سلبهم الا بما المعدول فكان المنع من قبوله صدق فلو كان ليس
جميع التصورات بدتها لا سلبهم فلو كان بعض التصورات لا بدتها
اي نظري وكذا صدق ليس جميع التصورات نظريا لا سلبهم صدق
بعض التصورات لا نظري اي بدتها لولا البينة البسيطة انتم والوجه المذكور
في ذلك لا يكون في التصورات بدتها ولا نظريا اذ السلب الاجزائي انتم والسلب
الكلي والى بما المعدول واعتبر بالمتعارف فانه كما مضى ليس بعض العقائد
مبحر ولا ساكن يصدق لانه في العنفا لا يبحر ولا ساكن لم يخلو عن وجه
الشبهة فله يكون متوقفا اذ التخفيف يبين الشئ عاربا عن الشبهة وفيما يليه يبين
الشئ مشتملا على شبهة تاو اذ لم يكن التناهي التصورات متوقفا في دليل
بعدد عليه لا يسلم المنع او النقص والمعارضه وهذا لم يورث ان راعى علم
دليله واما التمثيل فليس المشافهة على التحويل وهو من سبب المعنى المتعارف

عذر

كانه

وضوح

فيه اشعار بان النسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يحصل هذا
 لا توقف لما على ان يكون المقدم مصحفا للمقدم والنتيجة لا في كاطنة بعض
 ولم بعينه من هذه النسبة فتكون اعظم الترتيب بحسب المفهوم قطعاً اما في
 فقبل انها متساوية وان قبل هو اعظم انها كما بينت في بعض حواشيه
 طريق الكسب بالتصورات التي اثبت في دفع المنع الوارد على قولها فالكسب
 الا من انصرفت وقوله فالكسب في الامور انصرفت الى احرم وفوقه له في عقلي
 كل مركب صادر في هذه القاعدة على ان الحكم اذ هم الفاعل والمادة والصور
 فالقصد لا في حال ان يصدر عنها لا موجب وعلى التقديرين اما بسيط او مركب
 فالبسيط الصادر عن المحل لا بد له من عنصرين فقط وهما الفاعل والمادة والمركب
 الصادر عنه لا بد له من العلة الاربع كما ذكره والبسيط الصادر عن المحل لا بد له من
 فاعل فقط والمركب الصادر عنه لا بد له من مادة وصور وفاعل فقط وقد
 يعرف الشيء الى المركب الصادر عن المحل بالقياس الى العلة واحدة كما في كسب السراية
 منخذ الخشب ويتقيد بغيره محتج او عشرين كما في كسب معصوم في النجار
 او ثلث علك كما يقال فيه معصوم بصور من خصوصية او اربع علك كما يقال فيه
 فيه معصوم منه الجلس وذلك في كل ما في الاقسام وهو ما ذكره في الترتيب
 الثلث ويجوز ان يدعى في اقسام التعريف مطلقا كما في بعض حواشيه
 لكنه اكمل واكثر ان اسم لشيء من الزايات باسمها مع بعض الحواشي المكنة لشيء
 من حيث وجودها فهو قول على سبيل التشبيه فان قلت فاذة الشيء لا يكون
 الشيء مع بالقياس والامور العلوية خارجية عن النظر فليس يكون ذلك في
 كونها خارجية تشابه المادة متشابهة في كونها فاذة فلهذا جعلت في عدادها
 فالتشبيه في المادة وجوباً في العلة المعينة يدل على كونها فانها متشابهة
 في الحركات النارية بعينها واما الحركات المعينة فلهذا تدعى على علة النار والاشعة
 والاشعاع كالطائفة في الظهور ولذا قد يطلق الصور على الترتيب

هذا هو المقصود من
 هذا هو المقصود من

اظهر

ان اظهر بان العاقل في جعل فائدة الاضرب كونه من فائدة الاضرب في نفسه
 بناء على كونه من العبادات وقد يقال ان فائدة بعض العقلاء بعضها اوضح
 من كذا الاطلاع على ما في فائدة العاقل اسبق الاطلاع على ما في فائدة
 العاقل نفسه فان اختلف في الملل والذاهب ما يفرع سمي كل عاقل في يبلغ
 الى حد النوات ثم يقع الاطلاع على ما في فائدة العاقل نفسه فلهذا جعل
 في ذلك الاضرب كونه من فائدة الانسان نفسه اوضح واشهر فستفهم
 على اني وانما المعينة التي قد لا يكون مضمون التقبيلين وافتان ريت
 واحد سائر كما سبقتها او غير معينة واختلف في ان في الفكرين لا يقدح في ذلك
 ولما كان معرفة تفاصيل احوال الله تعالى راجعة الى الخط لا يقع الا فيها
 لم يرد الكسب في النظريات كما كانا هو المبدأ والعين بمنزلة فاه اوله
 اوله وصرح بالمراد بان صورته المحل التي هي ان تهتم بالصور في العيان
 فاذا اردت الكسب بصور ما اذا اردت تفصيل تصور مجرد او مجرد او غير
 او غير ذلك فلهذا احتج الى المستطوفين بل لا بد من تصوراته لها مناسبة
 مخصوصة كالجنس والفصل للمادة النوعية وكذا اقسام التصديقات كالتفصيل
 البقية الشاملة على الجمل كقولها للطلاب البرهانية طريق مخصوص
 مثل احدى الرسم في الصور والقياس والاهتم في التمثيل في التصديق في الشرح
 مخصوصة كذا في المعرفة للمعروف وتقدمه للمعروف وكونه اجلي في التصور واجيب
 معنى السهل الا في وكنية كبر في فعلتها في التصديق فهذا يتقوى وتظهر
 كذا معنى النطق كانه محل الفوق النطقية على معنى الفوق النطقية احدى معنيته
 وبين وجه الاختلاف في معنى النطق في النطق في النطق فيمكن ان يقال
 ان في النطق النطقية هو الفوق العقلية كما هو المشهور في الظاهر
 لا يحصل الا بذكر الكيفية المتوقفة على الفكر المتوقفة على المنطق على زعم النصارى
 فمعنى النطق سبب النطق في ظهور الفوق العقلية ولم يثبت الى هذا الوجه

هذا هو المقصود من
 هذا هو المقصود من

المنع على التوقف في الموضوع كما يظهر من نصه كونه كذا تمام هذا الوجه في التسمية
 خطا في بكن في النظر ويجري فيه المحلة **لأن** العلة البعيدة لا يصل
 الى العلول ونفصيل هذا المقام ان اردنا ان يصل الى العلول بالمتفعل المتاثر
 كما هو الظاهر فالعند لا يكون الا حرازا بل كحقيقا لما هب سوار قبل يكون العلة
 البعيدة فاعله والعلول متفعلة والى غير ذلك مما يحتاج الى تفصيل على العمل
 لا يخرج الفاعل عن المتوسط وفيه نظرية فله يحتاج الى شيء أصلا وان اردنا ان يصل
 ماله دخل في وجود الشيء وبالمتفعل ترتب على ماله وجود الشيء فالعند
 الا حرازا يخرج الفاعل عن المتوسط فان في التفسير اني اخذ الشق الا قد منع قوله
لأن العلة البعيدة لا يصل الى العلول وزيد كماله في العلة البعيدة ليس
 بقا على ذلك بل يتم فان وصل الى العلول ولو بواسطة وعلى التفسير في العند لا
 يخرج الفاعل عن المتوسط والفاضل الجواب في الشق كذا جعل العند لا يخرج كما
 نرى **والعالم** من كل فان لم يكن لم يفسر الفاعل في الرسم الا قد اعني قوله
 فان لم يفسر في ظرف التفسير السطر كذا وفسرهما في السطر في هذا كذا
 ضمتي ومنهنا فصدت وهذا صدر في قوله وسمي فان لم يكن الحق في التسمية
 بأخر الفاعل من هنا فلت لي به وفيه وصفا للآلة فان قلت ما وجه ايراد التسمية
 قلت التسمية على انه علم في نفسه وآلة لغيره فان التسمية لا تولى بالنظر الى ذاته
 وما حيث انه علم العلوم والثاني بالقياس الى غيره من العلوم **ويقال** من
 الى تلك النوع المندرج فيها فيكون كذا معدا في اعينها الاضافة **على** حصة
 ان على احكام جربا في موضوعه ففقه حذف مضاف ومضاف اليه ودرج في الاله
 بالمراتب الفضا بالمراتب المندرجة تحت تلك القضية الكلية واذ فيها اليها
 لا في ملكه بسنة وكذا الاضافة الى احكام الالهيات الى الاحكام الكلية في الجرب
 فليس فيه حذف أصلا وهذا الوجه وان رخص في حصة لتخرج لفظ لكن استحسنه
 الفعل **لا** فاعله لها في ذالم يكن المطالب التسمية متفعلة فلم يكن النظر

من هذا الوجه
 في التسمية
 في التسمية
 في التسمية

والعلول بينهما فله استثناء التسمية الى ذالم كان الحكم فاعله كذا التسمية
 فاعله ومنه من القضية متفعلة وهو وقوع التسمية اولا ووقوعها في
 واسطة بينهما في وصوله الى التسمية **وبالعلول** ان في تسميتها فيكون
 متفعلة بوقوع الترتيب فيها فان سبب لئلا قال ان حصل فيها كافي
 بعض التسمية الى الترتيب اى حصل في العلول واما الحكم المستند ومرفوعه
 اى هو بواسطة هذا الفن فله سمي على مدعيه واما الحكم في حصة على
 ان **في** يعلق على العلول **الخاصة** ان وفيه استثناء الى جواز اطلاق
 على معنى ثالث كما الملقب بعضهم على الملكات وقوله على التسمية في حصة
 التسمية استثناء الى التسمية فان كان كذا والى غير ذلك من لفظ حصة
 كل علم ماله ولفظه حصة التسمية واجواب نصيحي فيكون وعنده
 الموضوع واجبا في مخرج العلوم كذا ان نصا محيا في نصيحي واضح والى
 فوجه لغير ان اسم العلوم وان كانت موضوعه بارز الى جوار التسمية
 كذا المفصلة بالذات منها لئلا المسائل لهذا الاله عن رتب حصة المسائل
 او التسمية بها **اجيب** بان وضع الاله سم لغيره لا يتوقف على حصة
 في ماله الذهن فيجوز ان لا يتجلى له في حصة بل في حصة التسمية
 كما هو المتبادر من عبارة الشرح اوملا خطها اجمالا كما ترمي فعل الاله في
 يرد عليه قبل ان يلقى العلوم ثم لا يدعها في حصة وعلى ان يرد عليه
 مع فقه بحسب حصة حصة خطه ماله اجمالا فله توقف لما في العلم
 جميعها تفصيله في الزمان جعل معرفته بخلق المخلوقة ولهذا روي عن ابي
 التفتازاني انه قال في حصة فانه جليله راينا كذا اجل من انبائها ووقوع
 بان وجود العلم في الذهن قد يكون بذواتها كذا اذا علمت كل مسئلة منها في
 التفصيل وقد يكون في صورها كذا اذا حفظ ما فيها اجمالا ومعرفه العلوم

من هذا الوجه
 في التسمية
 في التسمية
 في التسمية

في حصة

بحسب حدها وحقيقتها لا تحصل الا بوجودها بذواتها لا بوجودها بغيرها
 فمنها من يزعم انهم الوجود الذي يقع على الوجود لا ولا منزلة الوجود الخارج
 واحكامهم بالعرف براجح الحاشية واجزاء الوجود لا يخفى عليه المعنى
 في حدود وجوده لا شيئا بصورها لا بذواتها لم يكن صحيحا على كل
 حده جميع المسائل كازعم ان لا على رعايته الشيء وكونه ان لا شيء كان
 عذرا كما اخبر ان في التفار ان امره محارفة من يعلق بدار الشمار
 من الصبر المحرور وفيه لما كان تصور جميع التصديقات ان اراد تصور جميع
 كل من التصديقات تفصيله فهو مسلم وغير مفيد وان اراد تصور جميعها اجمالا
 فهو مفيد وغير مسلم ولا بد من ان لا يتصور على الوجود في مختلف الحكم
 في بعض الصور واستلزام الدليل محالا فداين الا كذا انما اشار الى ترتيب
 المفردين على هيئة الشكل لا ولا بعد الاشارة الى خصصها فقولهم فليس
 في توافقه اشارة الى الشبهة وهذه الغفلة فيهم ان اذ كان الحكم على كل واحد من
 وجه الشبهة وهذا اعتبره الشبهة بما يدعى على الحكم فلهذا علينا ضمتنا
 ان لا نذكر في هذا الموضع مفهوم الشكل الا ولا بد من ان لا نذكر في هذا
 ما يسمى المشهور واما ما وقع في المنطق فهو ان الشكل لا ولا شيء في
 الا ربعه انما اذا جعل في عيان على ان لا فقط ولا جعل عيان على ما هو
 الموضوع مفهوم الشكل الا ولا ايضا من ذلك بغيرهم جعله وان لم يكن
 الغريب البديهي وبعضهم البديهي وعلم بديهيته اشارة الى الاشياء
 البديهيته البديهيته في ارضها بديهي فان قبل استفادته البعض البديهيته
 اه اشارة الى امكانه بغير المعاد منه مع وجوبه لا يجوز فيه اخباره بذكر الوجود
 الثالث وذلك لان في ارضها بديهي كما خلفه في فرائض والعكس
 فان خلفه يرجع الى الفاسد البديهي والافرائض والعكس

ان فاسد ينظم الشكل الا ولا كما بين في موضعه فيلعلنا انهم اذا
 قرأوا كلام المعارض على كل وجه به ولنا ان نقرر انهم المعارضه على هذا الوهم
 يوجد في كلام الشارح التفار ان لا يكون هو هذا من هذا الفاعل ثم في
 الثالث ايضا من مقول هذا الفاعل وليس مما نورد به ان في التفار ان لا يكون
 به فبغيره نرى ان بان القوي لا ليس مما لم يطلع عليه الشارح الذي بل ان قد اطلع عليه
 واعرض عنه لعدم المناسبة كما ذكره فان قيل قد فرغ الشارح من التفار ان لا يكون
 يكون المناسبة مرتبة فلنا ان اهتمام في هذا الوجه لذكر الشارح وتقدم البديهي في
 التلطف لا يفيج ذلك ورد بان انما يكونه بديهي وكسبنا لا نعلق له بغيره
 من اجل ان البديهي مستلزام والدلالة ان لا يطار الى كونه بديهي ولا يستلزم كونه
 محاسبا اليه ولا عدمه ونظمه ليقارن لا نعلق لا يطار الى كونه بديهي وحادثا يكونه
 كائنا الى يستلزم كونه كائنا ولا كانا ولم يفتش الشارح الى ان لا يكون
 الشارح مع كونه بديهي لم يفرغ له كما ذكره ليس عدمه ثم انه لعدم شقوق بل
 لعدم قبوله وما ذكره ثم ان من التفرع الى المعارضه ليس كذلك ان ما يقال
 في نبوت مغضاه لا يتميز عنك بغير انما ما يصح في المحذور هذا
 كلام الغفلة الى ليس بمرضى الشارح وانما ذكره ككاتبه عنهم في المقصود
 الموضوع لا يخفى في القول من الكثرة في صور الموضوع سواء كان لا يتصور
 مفهوم الموضوع او تصور ما صدق عليه اذ على التقديرين بديهي عليه
 السؤال المذكور ثم الجيب في علم المراد في تصور مفهوم الموضوع وهو غلط
 مريب لثباته المعارض بالعرض والراذ في كماله تصور ما صدق عليه
 هو ليس بغيره في لا يخفى في هذا الجواب وكلامهما ممنوعان في صور الموضوع
 اما الا فلا لانه ليس بواجب لنا تصور العلوية التصويرية والتصور بديهيتهما
 اما ان في هذه العلوية موصوفة بالموضوعية والوصف خارج عن الموضوع
 فلا يكون بديهي بل ان اضرب في قوله بديهيته في المقصود تصور الموضوع

منه بديهي

يقول

التراع

بكنها

ان الله مركب من الحق وهذا يخفى على من فله مدخل في غموض الالهام **وجاء**
 الحق انما في ذاته فيجوز حمل على مطلق الالهام الزائفة كما فعلت في الثمانية
 كون نفسنا لللفظ لا بحمله وانما حواه على ذلك بوجوب كلام صاحب الحق حيث
 قال موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه ان تلحق بالاهل وهو لعله جعلناه
 بلحقه لذات اوله اختصاصه على طريقه عموم الحجاب واسطة في ثبوتها بحسب
 الالهام واسطة في الثبوت ما كان العوارض ثابتا في بنو سبط كما لم يكن في غيره
 للمحور في ذاته ولان ان بنو سبط والوسط في التصديق ما يربوا يقولون لان
 حينئذ لا يثبت كذا فيهم قد يجهلون كما في الجسم في ذاته واسطة في ثبوت حدوث
 وفي سبط التصديق بثبوتها اذ يقال لا جسم في كل جسم حدث وقد يوجد الوسط
 في الثبوت بدو الوسط في التصديق كما في قولك الان في كل مكان للشيء واسطة
 في ثبوت الصلح للان في وليس بوسط في التصديق اذ هو بدو في وجود الوسط
 في التصديق بدو واسطة في الثبوت كما في قولنا المثلث باب في زواياه الثلث
 للثلاثين فان تلك المساواة يحتاج الى برهان وليس بصحة اذ يثبت في
 ما نال العلم الا على ما نال الله في ولان احوال المحور واحكامه كما في مطلق
 لالانسان خاصته بل هي مقبولة بصفته الالهية اذ في هذا التقيد
 دفع محذورين احدهما لزوم اندراج ما نال العلم الالهي في النظم مدقة التثنية
 وثانيها لزوم كون ما نال الغير من جملة موضوعه لولا كان مقبدا بغيره لكان
 لا تكون الموضوع متى قد دفعه بزيادة لفظ الصفة وتبينه بقوله في موضع النظم
 مقبدا بصفته الالهية وذلك بالترغيبات في هذه الالهية كما في احوال
 يستمر بالترغيبات فالبعبان على المعاني لا على النظم هذه الامور انما هي
 الكل والناني اه وفيه هذه الالهية انما هي كائنا كانت وذاتية انما هي
 من قبيل التصورات فتدل ترغيبات التثنية امور معلقة على الموصلة الى التصور
 مثله التصورات فاما ان يربوا التصورات في كلام النشأ في التصورات لم يترك احد

لها

الاله وسط وان اجري الكلام على ان صرح ما في مدلوله الشريف فادرجه اجوابه في
 وصفا من قبيل التصورات فمثل **ولما ثبت** لهذا النوع اشارة الى التقدم
 الى غير السبيل بل هو الى اشياء صفا وافرادها ليست في ما يقال في تصديقهم
 العالم ليس ببناء على التصديق على التثنية بل ان التثنية في ذاتها في ان لا يلا في
 لان وجود تقدم الشيء في ثبوتها لا ينفق وجوب تقدم سببها وما ناله على جهة
 وما ناله **سواء كان** بكنه حقا وفي مطلق التصور بوجوب على ما عد التصور
 بالكنه فلا يثبوت له ونسب اشياء الى اخرى في بعض النسب **لنفسه**
 هو ذلك **ولا** يعرف خفا بكونه خفا في المحكوم عليه كما حكم بالاسم
 موجه وواجب وعالم وفادور بان هذا الشيء صحن وجسم عند عدم العلم
 بانه اننا اوفى **وهذا** معنى بطلان ثبوتها في الواقع لا يوقف في تصور هاهنا
 امتناع النسبة بدو تصور هاهنا لا بوجوب احتياج التصديق الى تصور النسبة
 لاهل الدليل لا ارتباطه بالمدلول كما اذا قيل لا بد ان البناء على حكم العمى لا يثبت
 العمى في الواقع بغير حكمه اما الدليل وحده فصح واما الدليل وحده فغير
 صحتها لاهل النسبة مما يتحقق في الالفاظ لا يوقف على اعتبار معتبر وقيل بغير
 لتوقفه عليه بخله في ما ذكره في ان العمى **لا** امتناع النسبة الحكمة ان في
 الواقع بدو تصور هاهنا على قياس ما ذكره آتفا وكانه قاله وهذا وانه
 في كثير من المواضع في كنه **وهذا** اظهر من ساد الاشكاله على الفاد السبيل
 وعلى زيادة اما الفاد ان ينفق واما النباء فيبطلان المدلول له
 النسبة ليست بخارج من التصديق وانما هو تصور هاهنا كما لا يخفى **ابرار** انما
 الخ اما انما انما في موضع للثبوت في انما لو اريد بالحكم بغير الالهام لزاو
 اجزاء التصديق على اربعة واما الدفع في موضعها **النظم** اذا اراد العلم
 غير محمول تصديقا او تصديقا بالافعال في **والحي** فله بدو في الالفاظ
 لممكنه ذلك في ايات الى ان يرد ان في المعاني في قوله ان في المعاني الى

حقيقة

المعاني الالهية
 في المعاني في الواقع

والطائفة النصورية على ما هو المناسب بحال يجعلها حيث اللفاظ
من البادع
اللفاظ مطلقا كما يدل عليه قوله فكذلك الجارية سائر العلوم وهذا هو المناسب
المستعمل في
النطق

في حاشية السور السبعة عشر
السبعة عشر
على يد عبد الصغيف المحاسب الى الله الفتي
عبد الحكم من الله
الضحي الكبري يوم الجمعة شهر الله المبارك
الربيع الاخر في ربيع سنة ثمان
و ثمان
المنهج السوي

وجهك زيبالي تو رشك و آياتك
هرچند که صنعت میکنم در حسن ارازیات تو
هرچند که صنعت میکنم در زیادت تو
آفاق و اوردیدیم شکسته در
بیا و بیا و دیدیم لکیده تو چو چرخ و در شهر شما
مهر و غریب است کردا افتاده و غریب
بستاند از بهر تو

شرح دیباجه و تصورات

و نخستین علی اوائل شرح
الشمیه للقطب
م

صبر صبر
شکسته

الاخر اذ لا يطلب في شغل العلم المتروك اي الزام بين ان الشرح منصوب
 المحل مفعول الخ السمع في المصداق له من الالوه القاعد حكم كل منطبق على جميع
 جزئيا به لتعرف احكامها منه كقول كل سالته كل من كلف نفسه باعلام من مفعول الالوه
 معني طال ايامهم على علمهم بان مقصودهم التعرف لنام ومعني كناية عن كون الشرح عريضا
 اي فاضلا على ما بالعرف معني عارف مامرا استاذ او حاذقا استظروا واطلبوا
 الخط الهم الصب والماد بالاسمطار الاستعداد وبالسبب منها الرجل الكامل سوف
 الام الماد من الام املا الشرح البراءة العقل استون غلب سلطانه حكمه اي مانع عظم
 واختلال حال توسطه برهانه حجة العالم الممثل المثل والنسوة ان خيرنا رغبة في
 بعض الشرح خب وتشتبه اي شوق بلا محال من اسعاهم تعال اسعفت الرجل بحاجته اذا
 قضيتها فالاسعاف قضاء الحاجات فترجوا اي طلبوا على وجه الجلالة فوجه تعالى تحت
 الشئ اذ جعل في جهة الركاب جمع ركوب بمعنى كركب النظر يراون في اضافة الركاب
 اما النظر من قبيل اضافة حام مصه تحت حبيب المطار في قيل جمع مطوف على الرواد
 وصل العلم الذي في الصوت الاردي لم يره على اعلانه لساكن الطرايين في مصه
 وضبت اذ ياتي الى الوسط لاسلك مساكن ولا يلبها التزايد جمع فريد على اللؤلؤ الكبر
 الذي لا نظير له وناط على وفا علمه الشرح اللاتي جمع لؤلؤ والمعاد جمع معدد على خط الذي
 سظم في اللؤلؤ الا في انواع الزمان والمباح محالها النكته مسد لطيفة اخرجت بدقه
 نظر وامعان فكر من نكهة راحة الارض واحمره فيها خاش فيها او اخراجها وسميت بحبله
 الذي قيعه بكنة لتأثر احوالها استنباطها ما خلت فاعلم ان رسالة السموية الضمير عايد
 اماما ومن الابحاث بيان له مقدم عليه العباد بمصدر معنى المفعول المعبره عن الشرح راقه
 عجيبه نعم في معانيها الاذيان فاعل سابق الاذيان في طلب كل من الاذيان لم يكن
 سابقا في الوصور اما معانيها ان يكون سابقا للمعاني كناية عن ضوعها واختلالها بحيث

ان يطلب كل واحد منها ان يتجلى ولا يكشف التقدیر من التبعية على المعاني مسوقة
 اسميها منصوب مفعول تعجب فاعله الاذيان جمع اذون قال وفدت به اما قوله
 اسميها منه قال على مفعول حدث مصاف اما حفره ومع مضافا من حصه
 اي جعله محصورا في الشرح به التي هي ملكه استحصا جمع ما يمكن للنوع دفعة
 او قريبا من ذلك الربا منه لكون ريب الالوه بهم الهمم وكسرها وجعله معطوف على
 حصه فاعل يصعد من ريب الدنيا وهو الخط العاجل والذي عند الله السلام لغرض صارت
 من الدنيا والريي تابعه لم رتبة يتصاعد بتصاعدا يتطاولا ينخفض دون عوارضات
 جمع هادق وهو معرب سرابده ورقاب جمع رقبه فاعل يتطاولا الدسور الوزر
 الكبير الذي يرجع في احوال الناس ما يريسه الا على جمع عظيم سباق مبا نفعه ساقى
 يسبق العباد من سائر الملوك في نصب الرايات ومع جمع ربه على العلم فاشاعة
 العدل جعله منيرة صافيا من كدورات الظلم الناطور مبا نفعه ناطرا اي الذي ينظر ديوان
 الوزر وهو صاحب الرفعة ومبا نفعه منظور اي الذي ينظر الوزر البير قبين لما بامر
 عين عمار الامان اي محاربا شرف الامان انما ثبت اخر وهو الرسل الذي يكون في
 جهته بيان قرار الريم والغزاة على البيان في القول جمع لايحه معنى الظاهر القلح الذي يفرغ
 رايحه الرول جمع رايحه سرمدية الازلي لا بدية محمد باسط على وجهه غريرا لربا يله المنو
 اما الرب لالف والنون للتاكيد مؤسس محكم المباني جمع منى العنان على الصل الاقبال
 توجه السعادة التلواتق رى ملجى معلى السيد الراشد الله لقيه من عند شرف لانه
 شرف دين الهدى شيمه ان الامان باملت اذ به نسبت واحد محمدا انشق منه
 التلقيد فدا للفق للرجل الهدى الهداية والمهددين الهدى دين الاسلام الشم
 احسنه الامان بالكر كرم الرجل امير بابت حسنت حمداي كان محمودا
 اي اسمه فاعل لقيه هو الله والصيغة مفعول الاول عايد اما شرف الحق فان شرفا مفعول الثاني

الاخلاق ص

مثله على ما بل مجله في مقدمه العلم الاحال حاصل في مقدمه الفصل حاصل بعد ما قيل
 مقدمه العلم خارج عن العلم وموضوع العلم من العلم لان العلم عما من له اجزاء موضوع ومبادي كسائل
 ملك الموضوع الذي هو العلم بصور موضوع الموضوع الذي جعل مقدمه الموضوع هو موضوع الموضوع
 جوامع هو اقول اننا نحقق اننا تصورين تصور ما عليه الموضوع تصور طرية الموضوع تصور نفس
 تصديق ما عليه الموضوع كالتصديق بان موضوع العلم اني هو وتصديق بهلية الموضوع كالتصديق بوجود
 الخارجي اذ عرف هذا فنقول ان التصديق بالموضوع من معدتها الشروع وتصديق ما عليه الموضوع من
 المبادي التصديق بالعلم والتصديق بحمله الموضوع من اجزاء العلم وعلومه من كلامهم ان لكل علم من العلوم
 اجزاء بله مبادي وسائر موضوعها واما تصور بهلية الموضوع فليس من معدتها الشروع ولا من
 المبادي كالتصور للعلم ولا من احواله بل هو على التصديق بهلية الموضوع هذا هو الحق المقول من مولانا
 اخذنا في القول ان الموضوع من المقدمه بل بيان الموضوع لان موضوعه في قوله وموضوعه مخطوف
 على ما كان الحاجه في ما كان الحاجه فان سلم سلم له العاقل المراكب الى المقصود بالزات وغيره فالكفا
 وان سلم للمواد انضبا الى المقصود بالزات وغيره فالت ان لم يعلم المورد المهيئ تنبها على ان المورد كلف
 مبادي كرك يقول لربنا طول المعالاه وقره لان هذا المعالاه مع المقصود وغيره كالحاله المراكب المقصود
 او غير المقصود فان سلم سلم للمراكب المقصود وغيره ومكان هذا المراكب مقصود فليس ان
 المقصود على نوعين مقصود بواسطه ومقصود بعينه واسطه فالمقصود بعينه هو المقصود
 بالذات والمقصود بواسطه غير المقصود بالذات فاجعل المعالاه ان سلم كعلم المقصود بالذات انما المقصود
 بالواسطه لان كونه مقصودا كونه خارجا قياسا المعالاه النالكه من المقصود بالذات انما المقصود
 بلا واسطه او يقول ان المقصود ايضا باعتبار اخر على نوعين مقصود من هذا الفن ومقصود
 في هذا الفن فالمعالاه ان كان مقصودا كونه مقصودا من هذا الفن فالمعالاه النالكه المقصود
 من هذا الفن فاجعل المقصود من هذا الفن مقصود بالذات وغيره مقصود بالذات **قال**
 او مرجع الحاد وهو على كماله **قال** بل علمه ان ما يعبر عن القول ان المراكب كماله يكون من

العلم اننا تصورين تصور ما عليه الموضوع تصور طرية الموضوع تصور نفس
 تصديق ما عليه الموضوع كالتصديق بان موضوع العلم اني هو وتصديق بهلية الموضوع كالتصديق بوجود
 الخارجي اذ عرف هذا فنقول ان التصديق بالموضوع من معدتها الشروع وتصديق ما عليه الموضوع من
 المبادي التصديق بالعلم والتصديق بحمله الموضوع من اجزاء العلم وعلومه من كلامهم ان لكل علم من العلوم
 اجزاء بله مبادي وسائر موضوعها واما تصور بهلية الموضوع فليس من معدتها الشروع ولا من
 المبادي كالتصور للعلم ولا من احواله بل هو على التصديق بهلية الموضوع هذا هو الحق المقول من مولانا

العلم اننا تصورين تصور ما عليه الموضوع تصور طرية الموضوع تصور نفس
 تصديق ما عليه الموضوع كالتصديق بان موضوع العلم اني هو وتصديق بهلية الموضوع كالتصديق بوجود
 الخارجي اذ عرف هذا فنقول ان التصديق بالموضوع من معدتها الشروع وتصديق ما عليه الموضوع من
 المبادي التصديق بالعلم والتصديق بحمله الموضوع من اجزاء العلم وعلومه من كلامهم ان لكل علم من العلوم

من كمال المقصود بالذات والحاله في مواد الاقرب ومواد الاقرب المقصود بالذات والعقضاء ما من كمال الغير
 المقصود بالذات مجمل من كمال المقصود بالذات وهذا ما قص مرجه فان في جوابه ان
 موادها ليست مطلقة لعقضاء التي جعلت من موادها مقصودا ان المقصود بالذات
 اقرب الى المقصود بالذات والاوسله سلم كونها مقصودا بالذات انما هذا السؤال وارو
 ادا كان المراد بالذات ما يكون الشيء باليقين واذا كان المراد بالذات ما كل منه كالي رد السؤال لا يقال
 والمحل لا يستلزمه اجزاء فكونها واحد فانه فاذا كان المحل واحد فهذا الاعتبار يكون
 على العكس لا ساقص ان سلم لم يقدم الحاله على المعالاه النالكه لان المعالاه الثالثه في العيان وان
 في موادها في مقدمه علمه **قال** اما مقدمه عليها شرفا لان ما حال العكس في مباح
 الحاله ونقول ان الحاله غايه من المواد من حيث موادها في مقدمه الحاله وعلى الشيء بالذات
 ان في الوجود والحيه الحاله من حيثها مادك الشيء سلم ما خرمه فان سلم ان المقصود بالذات اما
 الحاله في موادها في اجزاء العلوم وثانيا قال اما من حيثها مادك الشيء سلم ما خرمه فان سلم ان المقصود بالذات اما
 في الحاله فان المراد بالذات مطلقا الحاله اعم من ان يكون موادها اقرب ومواد العلوم واجزاء العلوم
 موادها فان الحاله تشمل اجزاء العلوم ايضا هذا كلام المتقدم ونظير لان سوق الكلام دل على ان المراد
 من المواد هي مواد الاقرب لانه قال ان المراكب المقصود بالذات انما المقصود بالذات
 حيثما هو من حيث الصور ومنه ان المراد موادها اقرب والمراد من الصور صورها كماله
 لا تشمل اجزاء العلوم فلا يبطان انما فاجعل الصحيح ما قاله السيد المقصود من الحاله هو
 الحاله ووجهها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت فيها تبعا او لا مداخل في ما يصل الذي هو
 المقصود فلا محذور في خروجها عن المحصول **قال** والمراد بالمقدمه منها **قال** وانما فان ثلثا لان
 المقدمه على كماله معان مطلق ويراد بها قضيه حاله العاقل مثل ان العالم مغفور ويطلق ويراد
 بها ما هو عليه صحتها كالبصير والكبرى في الشكل الاول ويراد بها ما هو عليه
 الشروع في العلم والمراد منها المعنى الثالث في غير احواله في المعنى انما ايضا لانه لو كان المراد

المقصود بالذات

س

ويطلق

المشروع اولا يكون الغايات معتبة بالنظر الى الشئ فلا اشكال وعلم ان هذا عيان
فلا بد من سأل النوق شيئا ونسب الغاية والغرض والنوق شيئا ان الغاية بالاجل لا يصدر العقل
عن الفاعل سواء كان الشعور به او لا والعرض بالاجل يصدر العقل عن الفاعل مع الشعور
فبينهما عموم وخصوص مطلق والغاية على العلم **قال** وصدر الحق سبحانه العلم **اولا** اصل عليه
قدم العلم دون تعريفه مع ان التعريف مقدم على العلم لان العلم لا يسمى بشئ بعد معرفته الشئ
قلت ان العلم يدبره هذا الامام والمص من توابعه فلماذا لم يعرفه اعلم ان العلم ضروري
عند الامام بوجهين الاول ان كل علم كل احد بوجوه ضروري وهذا علم خاص والعلم المطلق
جزء منه والعلم بالكل والكل على الفروى او ما ان يكون ضروريا
فالعلم المطلق ضروري انما ان غير العلم بالعلم بالعلم فلو علم العلم بغير العلم لزم الدور وفيه نظر
لو كان يدبره ما عرف التصور الذي هو مراد العلم فيكون تعريفه بالحقيقة ايضا ان
يجرد دعوى يدبره شئ لا يكون يدبره من اجل جوابه ان العلم لصعوبته وغايته خفائه
لا يمكن تعريفه وحده **لان** هذا الكلام يدل على ان تعريفه بحسب الماهية الحقيقية غير ممكن ولا يام
من ذلك انه لا يمكن تعريفه بالرسم كيف وقد حال في تعريفه انه شئ اذا حصل في محل صار
محله عام مع ان حقيقة العلم ليس باخفى من حقيقة الباري عز وجل فان العقل والتفوق على
حقيقة غير معلومة للبشر مع انهم يجوزون تعريفه بصفاته المختصة كالعالمية والقادرية
وغيرها فان قيل لم يجوز تعريف الباري مع ان الباطن لا يعرف قلت لان الباطن
لا يعرف بل لا يدرك ما كان او ناقضا ولا يرسم ايضا بالرسم التام اذ لم يقض التركيب
في رسمه بالتقص فالادى ان يقال في تقديم نفسه على تعريفه للتنبيه على ان الحد في بيان
الحاجة التسمية دون تعريفه **قال** اي تصور لاحكام معناه **اولا** اعلم ان الشارع الفاضل
فليس هو فقط لاحكام معناه اي تصور مقيد بعدم الحكم هو التصور السامح وحسب التفاز ان يادراك
مجرد اي تصور من غير قصد مع الحكم او غير وهو مراد في العلم والتصور **قال** معتبره في الشارع

الفاضل عدل عن هذا الوجه للاعتراض بوجهين الاول انه يلزم ان الشئ ان نفسه والى غير ذلك
انه لم يكون قد عطف مستدركا ومن عادة المحققين ان لا يكون في عباراتهم شئ مستدرك بل كل لفظ
يذكرونه لا بد ان يدل على معنى معتبر واحواب على الاعتراض الاول ان العلم ليس ان نفسه والى غير جابر
اذا كان على سبيل من الخلو فان العلم الى الادراك من حيث هو ادراك والى الادراك من حيث هو
على سبيل من الخلو على ان فاعله من احد من القسمين وكذا اجتماعها ولا يجوز انتفاؤها
وعن انما انما يلزم استدراك قيد فقط اذا كان المراد معناه اللغوي بل المصطلح عليه لا يشك
في اصطلاحات ولا نزاع في المشهور وانما لو لم يكن المراد من التصور عطف ادراك مجرد ولم يكن
للفهم جمع في قوله وهو حصوله اه لا في العرف ليس للتصور سافح **قال** اي ان العلم الصغير
يعود الى مطلق التصور الذي يكون في الصور فقط اصل علمه لا اصل عدمه بعد اذا كان المعنى
بدونه ومنها كذا في فلا يلزم الفروع الى التقدير على ان العلم مرجع به في غيره الكتاب اذا تصور
فقط مولا ادراك مجرد لكن ما سافح تابع للجمهور والجمهور سيقب التكملة في الما غير وان كان جابرا
على سبيل من الخلو عدل الشارع الا انه ليس يدرك اذا داب الفرض ان شئ على مراد العلم ثم تور
اعترافه وايراداته والشرح اقتدى راي الجمهور في شرح بخلاف مقصود العلم واما ان مخالفه
الشرح بمشروعه في قولنا خطأ بل خطأ عند الادباء فان قيل لم قدم التصور على التصديق لم يعكس
كما فعل بعضهم قلت نظر الى المقدمة طبعيا ومن قلم التصديق علمه نظر الى المفهوم فان مفهومه وجودي
ومفهومه عدمي والوجود مقدم على عدمه في الخارج ولولا ذلك لم يعول لا كونها ان يكون متصفا بالالتصو
والتصديق لانها متصفا بالعلم واجهل فلو انقسم الى التصور والتصديق لزم ان العلم
والعلم والتصديق الشئ مما يشك ان العلم يطلع لا يشك ان علم معنيين احدهما الحضور الزماني
والاخر اجازم الثابت المطابق للعاقبة فاحمل قسم من الاول وقسم الثاني فلا يلزم حكم الشئ قسما
منه واجاب عنه ان غير الدين الابراري بان ذلك انما يلزم ان لو كان كل واحد من التصور
والتصديق اخص من العلم مطلقا اذ لو كان كل واحد منهما اعم من وجه فلا يلزم ذلك فان يقول

اعلم من الابطح من وجه ولا يقض مسمى اما الحيوان مع ان الحيوان لا يتسم لما ايجاد واعلم ان
 الجمل لا يرى في الصور لان الصور هو الاماكن المحض وموعيد عن الصور وهي طابقة لما
 صور له من حيث انه صور له كمن بعضهم يرى ايضا فيها ان كان ذلك الصور مطابقا لما في
 الواقع فهو العلم والافواه لا يرى فيها ايضا **قال** ما يتعارف الانسان **او** قيل علمه
 ان المراد من قوله يتعارف ان الصور المرسمه من الشيء في العقل غير ما في العقل منه او ما في الخارج
 منه للسبيل الى الاول والا لزم كون الشيء عينه نفسه وهو لا يمكن لان الميزة التي هي عليه الشيء
 اعرف منه عند العقل فيعلم كون الشيء اعرف من نفسه انه محج ولا لا ان ايضا لان الميزة انما هو
 بقصوره ان كان مركبا ونفسه حقيقة ولو اريد ان كان بسيط والصورة غير ما فلا يصح ان يكون
 ميمنا لان الميزة محمول والصورة على الشيء ليست محمولة بمغايرتها في الوجود فلما انا مختار بها
 ما عرنا العقل منه ولا يلزم ان يكون الشيء منزها عن العلم لان ما في العقل قد يوجد فيه بانه وقد
 لا يوجد بانه ولا شك ان بينهما مغايرة وما في العقل موجود باعتبار ذاته مميزة في العقل موجود
 لا باعتبار ذاته فلا يكون الميزة الميزة واحدة والموجود في العقل باعتبار ذاته مقدم على الذي ليس
 بذاته لان العلم على السبيل الاجمال مقدم على سبيل التفصيل **قال** وهو حصول صورة الشيء في العقل
او قيل علمه ان العرب بهذا الوجه غير جامع في ذلك العلوم المعرنا مطابقة الشيء على العرف لان
 اضاف الصور الى شيء يعني ان يكون مطابقا له وخرج علم الباري تعالى بقوله في العقل لان العقل
 لا يظنون على الباري عز وجل بعض ليس علم اطلق العقل على الباري لكن لا يجوز كون الباري طرفا
 لصور الاشياء قال بعضهم في جوابه لفظة في العقل وهو ان الشيء على العقل وهو صورة من الشيء
 فيكون بعد العرف حصول الصورة من الشيء عند العقل لان حصول صورة الاشياء عند الباري
 جائز في جوابه من غير ان يلائم ان صورته الشيء ان يكون مطابقا لانا في الصور بما
 له بغير شيء العلم اما في الخارج ما في الذهن **وسمى** ان يكون محج اخر وصورة اخرى مطابقة
 لصوره الاولى واما اذا كان المراد من صورته شيء خارجي **مطابقا** له وليس المراد كذا

الغيب

منه

وجواب الاعتراض ان من غير تقدير المراد بالعلم الموقوف العلم الانساني لا العلم المطلق بغيره
 تسمية اما الفوري والنظري فاقبل هذا التخصيص بانه قواعد هذا الفن فان قواعد هذا
 البحث عن الامور الكلية هي المبحوث هو العلم الكاسب والكتيب علمه من غير عن ذلك فلا
 بأس بوجه وتعليم القواعد انما هو كسب الحجة قبل هذا التعريف انه غير جامع ايضا ليجوز عنه
 الصور المنزعة عن الشيء كصور الحالات لان معنى الانتزاع عن الشيء يكون بوجه فلا
 ينتزع شيء من المعروضات ان المراد من حصول الصور من الشيء مثل صورة في العقل
 عند لا علمه شيء عام من ان يكون على سبيل الانشئ او على سبيل الاستحضار وبصور الحالا
 والمعدومات من ان يكون ايضا لا يكون ان صور الاشياء يحصل عند الباري اذ ليس يحج لان عند
 يشعرا لظرفية في العلم اذ بقيد التعريف في العلم ما قبل العلم ان العلم يطلو على اذ ان الحيوان
 لانه يصدق على اذ انما حصول الصور وبقوله في العقل يحج عنها لان المراد من حصول الصور ما
 يحصل عند الذات المجردة وبني العقل لا عند الاماكن وبني الحيوان العلم فان العلم صورة العالم وحصول
 صفة الصور لا يصح حكمه عليه لوجوب حمل المعرفة على المعرفة ان المعرفة ايضا صفة العالم لانه
 في حصوله فكل من مجموع حصول صورته في ان العالم يتصف بالعلم بمجموعه مع كل من في العلم
 في المعرفة ليس بتفصيل بل المراد به مجرد التصورية او التصويرية لا ينفك الجمل فلا ينتزع في الصور
 الجمل وان لم يكن مرادنا ان العلم من مقوله كيف ومن مقوله الانفعال ومن الاضافات فلان
 بعضهم قال انه من مقوله الكيف بعضهم قال انه من الانفعال والحق ان حصول الصور عند
 العقل في تلك الاماكن هو الصور وانتفاض تلك الصور فمن ذهب الى ان العلم هو الصور فقال
 من مقوله الكيف ومن ذهب الى ان العلم استعاض كل الصور فعال فهو من مقوله الانفعال **وهو** المتكلم
 الى انه من سبيل الاضافات اعني التعلق احاطة من العالم والمعلوم لانهم لا يقولون بان العلم الصور
 والوجودي الذي كماله والامام فانه من سبيل حال بان العلم الصور والوجود الذي مع هذا ذهب
 ان العلم من سبيل الاضافات وهذا عجيب فان سبيل على قول من قال ان العلم من مقوله الكيف في حصول

عند
مطاع

عدم

صورته في العقل ما هي لان العلم الصور الحاصلة لا حصول الصور بل ان حصوله في
تنبها على ان العلم مع كونه منه شعبة تقتضي اضافته الى محله بالحصول او نقول ان حصول صورته في
من قبيل اضافته الصفة الموصوفة فيكون تقدير صورته حاصلة **قال** لا مثل المحسوسات قبل
لم قال لا ان الحاصل لا يشبهها الا مثل المحسوسات اذ الحروف والتفصيلات سطحها مثل العقول
بلا حصر فليس ان هذا اشياء اما اختلاف ان النفس كل يونس فيها المحسوسات لانها في بعض
قال في يدرك الحواس بواسطة الحواس بعضهم قال لا يدرك الا الكليات **قال** في الحقائق مما هو مشهور
فليس عليه لانه ان الصور لا يحسن من مطلق الصور الا حصل يكون اقل وجودا
وما هو اقل في الوجود لا يكون مشهورا فالصور لا يحسن من مطلق الصور الا حصل يكون اقل وجودا
ان الصور لا يحسن من مطلق الصور بحسب المفهوم بل اطلاقه على الوجود مشهور من اطلاقه
على الادراك المجرد **ان** يدرك اول الالات ثم مفهوم الكليات **قال** ليس عليه لم قال لا يشبهها
ان يدرك اول الالات ثم مفهوم الكليات لم يعمل ثم ان الكليات الى اصالة الكليات فليس عليها ان
المادى في المحول المفهوم ومن طرف الموضوع مع المفهوم مع ما صدق عليه **قال** وادراكه في شئ
الكليات اه **قال** ليس عليه عالم بل وسببه شئ الكليات به مصور نسبة حكمية كما قال في غير الالات
والكليات مصور محكوم عليه وفيه فليس ان النسبة الحكمية غير قائم بوائدها بل هي سببه من الشئين
فلذا لم يقل كذلك ولم يصور له صور دون المصور **قال** وادراكه في موضوع نسبة **قال** ليس عليه
الادراك الى الوقوع في قوله وادراكه في وقوع نسبة غير جارية لكونه اضافيا لشيء الى شيء لا لوقوع اتصال
كما لا يدرك فليس ان الادراك ان النسبة يكون من قبيل اضافته لعالم الى الحاصل **قال** معنى ادراكه في
النسبة واعلم وليس **قال** هذا اشياء اما جواب سوال تقدير السؤال فان المفهوم من
قوله وادراكه في وقوع النسبة ان يدرك في الوقوع او اللا وقوع مضافا الى النسبة وادراكها ليس كما
بهذا المعنى واحاط بقوله معنى ادراكه في وقوع النسبة معنى ادراك النسبة ووقوع النسبة كما تقدم
بل معنى ادراكه ان النسبة واعلم وليس **قال** هذا اجواب ليس كما ينبغي لانه يلزم ان يكون

المفسر والمفسر واحد لان محل الجملة التي دخلت عليها في ما قبل المفرد فيكون التقدير على ادراكه في وقوع
النسبة والمفسر عينه فليس **قال** العبرة ان ان المقصود قد يكون معنى المكسور فيكون ان
المقصود منها معنى المكسور فان المفسر اذن جملة والمغاير فظاهره فان ليس مع هذا يلزم التسليم للمفسر
اذا كان جملة لا بد ان يكون من حكمها ان هذا الحكم بالمفسر لا يخرج عن السبب واقعه او لا يخرج
اما مقصود حصة او معنى المكسور وان كان الاول لم ان يكون المفسر واحدا وان كان الثاني لم
انضاضات حكم الذي فيها بالمفسر **قال** ان المفسر الذي الذي في الاحكام المتوالمات
المفسر الحكم الاول فلا يلزم **قال** وربما حصل ادراك النسبة **قال** هذا اشياء اما جواب
منع مقدر وذلك لان ان النسبة مركب من اجزاء اربعة وحاصلها لال النسبة الحكمية هي الحكم لا غير لانا اذا
ادركنا الموضوع والمحول حكمنا عليه **قال** او غير ذلك في الحكم لا غير يحصل لنا التصديق في ان
يكون منه شئ اخر واجاب بقوله فربما حصل اه **قال** ان النسبة الحكمية معانية لان النسبة الحكمية موجودة في
الحكم كن سلك او لونها وظن في النسبة السبب والتوهم والظن في النسبة بدون صورها مع لانها عارضة
عليه ووجودها عارضة بدون موضوع فلم يحصل الحكم ايضا اذ لا يحصل التصديق بدونه فان قيل
ان الشك في النسبة والتوهم يوجب ان يكون النسبة غير موجودة لان الشك والتوهم في الشئ يستلزمان
ان لا يكون ذلك الشئ موجودا فان النسبة غير موجودة فلا يوجد به ون الحكم فليس ان المقصود ما يحذف
تقديره فان السبب في السبب **قال** وعندنا في المقصود **قال** ان النسبة هي التي هي
انها هي الحكم مطلق وهو موضوع الحكم **قال** وان كان الادراك المقدم الحكم ومزاجه من سببها وحال الكسوف
والعوامل في الظاهر والاساس في الموضوع **قال** لم يكن من الصور والحكم وهذا مع الامام الا انه لم يفتوا في
الحكم فعل وانفعال فانهما في فعل الى ان فعل من فعل الفعل في موانع والمقدمون في موانع
انما انفعال وموانع من الفعل فيكون الحكم ادراكا وسبب في معانيه فعل الى ان لفظا التي تعتبر بها في
يدل على ذلك كالاتي والاشياء والالهي في السبب في كل افعال فاذ كان ما يقدره في
فعل الى ان يكون فعلا لكن الحروف من الفعل من انما في الفعل ادراكه في موانع

اولا ومنه معلوم بالوجدان ان من ادعى قوياً من الحكم ان الافكار ليست سبباً في وجودها
لاستنتاج بل من مبادئ العلم حصول الصور العقلية عن الفياض ولو لا ان الحكم صور ادراكه فغايته
ما كان كونه الافكار معدة لتناول الصور لان العلم لا يكون فاعله لا فاعله لحي الكائنات فاعله
واضح من هذا ان المعنى وارد على قول المباحين وموان الصدوق لا يكون على ان يكون عبارة عن مجموع
المرتب من الصور والحكم وهو عندكم فعل فلا يصح جعل الصدوق الذي هو مركب من العلم وغيره الذي هو
الحكم فاما من العلم او المرتب من العلم ومما ليس يعلم لا يكون على ما يصح الحمل عليه كالبسبب متافاة مركب
من السبب ومما ليس يستحق الذي هو محمول عليه كالحذر ان توجدوا السبب معاير لكل منهما ولا يكون
على شئ منهما محمولاً على المركب الذي مركبه من شئ ومن اخر معنى الوجود فيكون ذلك المركب مركباً
عن كل واحد منهما كالاسان مثلاً فانه مركب من الحيوان والناطق فكل منهما محمول الوجود محمول على
الاخر محمول على كل منهما على الاسان لا يقال لام ان الحيوان محمول الوجود مع الناطق والاسان محمول
والا لما وجد بدونه لانا نقول ان الحيوان الذي هو الوجود معهما ليس مطلقاً يقول بل الحصة التي هي لان
فلا يركب ان من اخصه بغير الوجود فيحتاج فليس لانه ان المركب من الشئ ومما ليس في غير محمول
عليه لا يصح حمل عليه والحق مركب من الوجود وهو العلم ومما ليس بغيره والاشارة مع هذا يصح عليها
قلت لانه ان الحكم مركب من العلم والاشارة بل هي عدد مركب من الوجودات لانا اذا اخذنا من العلم
والاشارة فم باخذنا من الاربعة وواحد من اثنين واثنين وواحد لزم من خرج من غير مرجح فان قيل لا يخ
اما ان يكون حصل الحكم كما هو موصوف الحكم، واما ان يكون مجموع المركب من الصور والحكم كما هو
الامام لا سبيل الى الاول اذ لا يصدق على حصول الحكم انه ادراك حصل منه حكم ولا الى الثاني لان الحكم
لا يكون سبباً على الصدوق فكيف يكون مع لاه حراً واخر سبباً في ذلك اخبار ان الصدوق مجموع
الادراكات والحكم لكن لما كان الحكم جزء اخر للصدوق محالة حصول الحكم حصل الصدوق فيكون ادراكاً معية
زمانية وتقدمها ما لا بد من ان في ذلك فليس على مذهب المتقدمين لزم ان لا يكون من الصور
والحكم قابل وان يكون عن الصور في ذلك لان الحكم او اكان ادراكاً فاما ان يكون سبباً او ادراكاً فغالباً

الحكم لا سبيل الى الثاني واللازم المقارن والمقارن شياً واحداً فتفصل السبيل لكون الصور
السبب وحسب الحكم فلا يكون سبباً قابل فكل التقابل بين مفهوم الصور سبباً في الصدوق والحكم
ولا يلزم منه ان يكون سبباً ما يصدق عليها فلا بعد ان يكون الحكم بصوراً سبباً في اعتبار ما يصدق **قال**
والعرف سبباً من وجوده **قال** حصل عليه من العرف والادلة كل واحد منها على الآخر فكل واحد منها
مرفوع على حدة وان كان كل منهما واحداً الحصة بغير التفريق وتسهيلاً للتعلم او ليعول عينيه كل منهما
بخاصة وعلى ذلك الحصة مفهوم مطلق العرف **قال** وناسبا ان تصور الطرفين شرطاً **قال** فمن علم ان شرط العلم
او شرط الراحل ان تصور الطرفين معطى صوراً الحكمية معهما ايضاً شرط او شرط فلا معنى لاقصاف كل
صور الطرفين **قال** اما قال ان الصور لغير من شرط او شرط ولم يوصف الصور بسبب الحكمية لانا
بان صوراً الحكمية عارضة عليهما فاذا وجد العرف من حيث انه معروف وجد كل العارض **قال**
العلم اما بديهى **قال** فليس ان نسمي العلم الى البديهى النظرى فاسد اذ مورد القسمة الذي
هو العلم ان كان فرداً لا يحمل النظرى وان كان نظراً لا يحمل البديهى فلا يحمل مورد القسمة الى قسمين
وهذا الفاء يلزم من كل قسم **قال** لانه ان مورد العلم علم اذ هو مفهوم العلم ومفهومه معلوم لا يصدق عليه
انه علم اذ مفهوم حصول صوراً سبباً الفعل والذي يصدق عليه انه علم هو ما يصدق عليه هذا المفهوم وليس لانا
انه يكون على كل علم ان مورد العلم لو كان فرداً لم يشمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن بديهياً
في بعض الصور ونظراً لا بعضها فان طبيعة العلم كونه ان يكون مصنف بالامور المعادلة نظراً اما ذاته بل
كل ما هو بالامور المعادلة نظراً الى ادراكها الخارجية ليعتبرها بالصور المستندة فاذا كان يكون مورد
العلم لا لانا المقصد **قال** البديهى ما لا يتوقف حصوله **قال** فليس عليه ان يعرف البديهى النظرى فاسد ان
ان الحكم قد يكون مرفوعاً بغير تناسج الى نظره وفكره قد يكون صوراً الحكمية عليه والحكم هو محال الحكم بان الممكن
محال الى التوثر لا مكانه مع انه يصدق عليه ان يكون على نظره فيكون بديهى النظرى ويخرج عن كون البديهى
مستنداً لكونه مرفوعاً **قال** فكذلك ان من انما يرد من خلط المذهب ان الصدوق على كل من هو الحكم وهو
لا يتصور على نظره واما عند الامام **قال** ليس هذا الصدوق بديهياً فالى الصدوق عند الصور مع الحكم

المعدلات **اه** المعدلات بوجوب الاستعداد واستعداد الشيء كونه بالحق القدر والبعيدة
صحيح ان يجمع وجودها مع لطا بفعل من لم او بالامور العارضا من العلم بالعلوم بالقدرة
بعد لفظ لاها كما مع العلم كذا المعرف بجمع العلم بالعلوم بالقدرة مع العلم بالشيء بالعدد
الاسعالات لوامعة ترتيب العلوم بجمعها من سحر امور غريبة من العلم بالعلوم
السابعة وان لم يكن معدلات لانها لم يجمعها بجمعها كالم مع اجتماعها ومنها معلوم
بالوجود ان السات المكنة الكثرة المعدلات والنسب التي يوصل بها الى المظن وعند حصول المظن
نحصل عن كثر من المعدلات السابقة مع اجرم المظن بل ربما يزد من المعدلات التوسعة بعد حصول المظن
فتبين ان العلم بالبعديات اجتماع المظن بكونه يكون في الاعراض متخالفان
فصل في هذا العلم قوله ان الامور العارضا من المعدلات في الامور على هذا التقدير ليست معدلات وانما
المعدلات الاسعالات في ترتيب العلوم الماضية انما هي من الامور معدلات باعتبار انها محال لتسمية
باسم محال ولهذا قال ليس لوازمها كيف المعدلات لانها مع المظن في العلوم السابقة وان لم يجمع
اجتماعها مع المظن فكلها محال اجتماعها بجمعها بكونها الامور العارضا من المعدلات في قوة محال لا مفصل
على اننا نقول لما ثبت عدم جواز ذلك الامور محال معصية كذا في عدم جوار اجتماعها محال لا بد من بيان سلب
سلب كل الجوار **اه** هذا مبني على حد نفسه **اه** وقوله لا لا بد من انزاع المظن من جبهته لم اسئل منه
اما مباديه ثم منها اما المظن في هذا الزمان السات في علمها السخا لكل المبادي وملاحظها
وكسرها فاذا كانت غير متساوية لم يدر السات على شيء منها سواء كانت قد علم او عادت **اه** او ان
يكون البعض من كل منهما بدورها والبعض لا فخر **اه** فصل عليه ان كذا بجمعها كالم مع اجتماعها محال لا بد من بيان سلب
يكون كل واحد من كل واحد من الصور والصدقات ضروريا وكل واحد من كل واحد من الصور والصدقات
نظرا لا بسلام الا صدق يقتضي اللزوم مما السات لبيان الجرس ان في قول ليس بعض الصور **اه**
الصدقات ضروريا وليس بعض الصور والصدقات نظرا لكن السات المحرمة الا واما في قول ليس بعض
الصور والصدقات ضروريا لاسلام الوجبة **اه** في قول ليس بعض الصور والصدقات ضروريا

وكذا ان نرى في بعض الصور والصدقات نظرا لاسلام بعض الصور والصدقات نظرا لان السات
السطح اعم من الوجبة المعدولة المحولة ولا علم لاسلام الاخص **اه** ان السات في وجه
المعدولة المحولة اذا كان الموضوع موجبا ولها الموضوع موجودا فان السات لان ان الوجبة من المعدولة
المحول اذ قول بعض الصور والصدقات نظرا اذ يدعي ليس المعدولة المحول قلت بعض الصور
والصدقات نظرا في السات في قول بعض الصور والصدقات بدعي لا يخفى لان نظري فيكون
الموجبة معدولة المحولة فان قيل فليكن هذا لا يكون القضية المعدولة المحول مثلا زيدا قائم مع لافاعه وزيد
كانت في لافاعه وغير ذلك من هذا ان يكون اذ لم يكن منها واسطة من لافاعه نظري في كل عام
وقد فان سها وساطة كثر فان قيل الموضوع من ليس موجودا في الموضوع الصور والصدقات ولا
وجودها في الخارج فكيف يتيسر وان قلت لان ان الصور والصدقات لا وجود لها في الخارج
لانها قسم من مطلق العلم ومطلق العلم قسم من الاعراض من الاعراض وجوبه في الخارج وليس سها لانها
ليست بموجودتين في الخارج لكنهما موضوعتان في الزمن والعلام في الوجبة والامر فيكون الموضع
بخر من قضيات وليس كالمعدلات المستعملة في هذا العلم فانها من السات في فعل هذا الترتيب
من الموضع السات المستعمل في هذا الفن فان كلامها يقتضي وجود الموضوع في الزمن او في كل واحد
لا بد منه من صور الحكم عليه وان الحكم في السات ان الوجبة يقتضي وجود الموضوع في الزمن في الحكم
وقت ثبوت المحول للموضوع والسات لا يقتضي الا وقت الحكم وهو تصور المحول مستلزم الموضوع لا
معصية حال كون المحول مستلزمه نفس الامر ان الموضوع اذ لم يكن موجودا في الزمن ولا في الخارج
يكون جميع الاشياء مستلزمة نفس الامر **اه** فاما اذا حكمنا بان المحول مستلزمه لا بد ان يكون
الموضوع وجوده في الزمن السات في هذا الوقت **اه** والنظري يمكن تحصيله **اه** هذا اشار الى ان
قول السات المهندسين فانهم انكروا ان النظر الصحيح لا يفيد العلم بل المفيد العلم هو الحق فقط وانهم انكروا
انه لا يفيد الا السات واحتمل ان الخطا بالنظر ان كان معلوما يدرك يحصل الحاصل وان لم يكن معلوما يدرك
ما هو مطلوبه **اه** في معلوم من وجه غير معلوم من وجه او محتمل ان اسهل العلوم الفرق والنحو غيرهما

لا يحصل الا بالتعلم فكيف يحصل الصعب بالعلوم بالنظر بدون العلم والجواب لما وليكم على صعوبة لا يعلم
افادته النظر الفصح منه وامارة قول الشارح فاشارة اما بطلان قول التسمية اما بطلان قول المهديين
لانهم انكروا الثاني وادعى في الثاني فلو لو حصل السامح لكان الاشارة اما بطلان العلم فانه لم يتوصل قول
المهديين **الان** من علم لزوم امره **فصل** عليه لم اتى السامح مع الالتماس بالصدق
دون التصور بل تشبهها على ان التسمية محقق او كساية محقق او بعضهم ذهب الى ان البطلان
كلها بديهية فان قيل ان قول الشارح حصوله من العلم انما ليس بشيء بل ان لا
يكون الفكر معدا اذا الفكرة هو الموجب وقد قال من قبل انه معد فلو كان ان الفكر معد بل المعد
علا لاسال في تربية العلوم والافكار **فصل** في تربية العلوم **فصل** في تربية العلوم
اعلم ان الفكر بطلان الاشياء على ثلثة معان الاول حركة السمع المعقولة والثاني حركة النفس
من المطالبات الشعور بها بوجه ما لا المبادى والامور المادية اما الثالث حركة كسرها الى
المطالبات المتأخر فقط وان كان المقصود حركتها اما المطالبات فاعلم ان هذا الترتيب هو
على المعنى الثالث من الاخرين **فصل** في تربية العلوم ان يقدم العلم على الاصول لا غنية العلم
من الاصول ومعان العلم اقل من معان الاصول فيكون العلم اقل من الاصول فيقدم
علمه او المقصود من العلوم المعرفه فالابتنان ان عدم الاعرف لكون العلوم من الاسهل
اما الاصعب فربما فان قيل فله نظر لا يجوز عدم الاصول على العلم في غير هذا الترتيب لاننا نقول
في تقدم العلم على الاصول بل نقول سبغ او نقول سبغا وجوبه لكنه في هذا الترتيب **فصل** جعل الاشياء
المعقدة **فصل** في تربية العلوم ما الفرق بين الرسم والتأليف **فصل** ان منها عموم وخصوص
مطلق والرسم هو الخاص وانما بالتقدم والتأخر معتبر الرسم دون التأليف في
الرسم ربما ويقيد قيل في هذا السوء فخر لان التأليف عما من انضمام لاجزائها
فلا يحقق ذلك الانضمام بدون العلم والتأخر فيكون متساويا فان قيل ان الفرق المذكور
انما هو كسب المفهوم لا كسب الموضوع **فصل** في تربية العلوم **فصل** في تربية العلوم والتأخر في تربية العلوم

والسبب في معتبره الصدق انما هو كسب الوجود في التصديق كسب المفهوم ولا يمنع ان يكون
كسب الوجود ايضا مع العلم المذكور فان قيل ما الفرق بين التأليف والرسم **فصل** انهما
لفظان مراد فان حيث صرح السيد الجرجاني بانها لفظان للتسمية بقوله والرسم
مرادف للتأليف وقال بعضهم احصى من الرسم ان اللفظ معناه اجزاء التأليف دون اجزائه
وقال بعضهم التأليف اعم من الرسم والتأليف معناه السطو والرسم معناه المفرد والمفرد اعم
من البسيط ونسب من قاعدتهم ان تقيس الاصل اعم من بعض الاصل اعم من التأليف اعم فالحال
ان لا فرق بين التأليف والرسم اما كسبها العوضي فان الرسم اعم من التأليف
فان قيل قوله يطلق عليها اسم الواحد ليس سبغ لانه لا يطلق على الرسم اسم الواحد بل يطلق
اسم واحد بالتقدير ان اللفظ من بابانه بالوصف معان اما حصة عدد يطلق عليها
اسم الواحد فلا اشكال فان قيل هذا السوء ليس جامع فروع السوء بل هو واحد لا
يصدق عليه رسم او رسم او الرسم انما يكون فوق الواحد فلهذا عدل بعضهم
اما ان الفكر يحصل امر او رسم امورا **فصل** انما جامع او السوء بالمفرد انما يكون في
وقته معنى للرسم او معنى للرسم لان السوء بالمفرد اما ما خالفه وبالفصل مما لا يلا
في المطالبات الاخرية لانها كسب المفهوم اعم مما هي خاصة له او فصل له فلا يكون السوء بالمفرد
سوءا بالمفرد وحده اما قول من قال انه جامع لان السوء بالمفرد انما يكون بالمشق ووجهه
لابه فجز ان يطلق النفس على صورة بسيطة يعلم من علمها علمها خاصة ولعمري بل لا ينفك
مشق والجواب الصحيح ان حال انما عرف الحكم بالرسم امور معلومة متابعه للشيء لان
التوبيخ بالمفرد لا يجوز علمه **فصل** في تربية العلوم **فصل** في تربية العلوم
بدل معلومة حاصله كما قال في نفسه كان اصوب لان العلم من الالف الى الحشر كونه وجب
ان يجنب عنها السوء **فصل** ان وجوده لا حجة اذا لم يكن مرتبة ومهمل وموسم
العلم اما التصور والصدق والعلم لازم اساسا لفظيا لانه لا يرى الا بالصدق او

ويعتبر غاصم عند الحكماء وعند الرازي غاصم نفسه ورعا له شرط والاول اول
والاخر **فصل** في علمه ان الاله غاصم عام للمطلق ولا يقع العرف بها قلت ان الاله الموصوف
بالعصية عن الخطا في الفكر فاعلم ان عوارضه الخاصة له تكون العرف بها موصفاً كما فيكون
رسماً **فصل** في علمه ان غاصم كل جملة كل علم حاصل في العلم لان المسائل جز
منه اذ المذكور في الحق ان اجزاء العلوم بله الموضوع والمبادئ او كسائل قلت ان المقصود
بالاخر من العلم هو المسائل واما الموضوع والمبادئ فاما عدم الاجزاء الملائم
اما احصاها اما الموضوع للارتباط بسببه بعض المسائل بعض يحصل كسائل بل علم
واحد واما احصاها اما المبادئ لوقوفها عليها فالحاصل ان بعضهم اعترض ان كل الحاصل
على حد سببها وبعضهم اعترض الموضوع والمبادئ معها فالاول والاخر لم يشده احصاها
التي لا منزلة له الاجزاء فيكون من اجزاء العلوم فان حصل كسائل حصل كل المسائل والاول
ووضع سم العلم بارائها والحاصل ان مسائل العلوم تزايد يوماً فليوما يتلاحق الافكار عليها
ليس له ادم من قوله وحصل كل المسائل اولاً وان كل المسائل اسحق دون تمامها تمت
باسم بل المراد انها لو حصلت اجمالاً وبسم باسم وان كانت بعضها مستخرجة بالفضل وبعضها
بالعق وحصل كل المسائل في العلم اجمالاً ووضع سم العلم بانها **قال** اما غير ذلك او موعوداً
اما عدم معرفته بقوله وصدق لانه لا يصح لانه يعرف بالقائه والعرف بها لا يكون خيراً واما
معرفته بها ووقوفها عليها من التنبه المذكور فان سئل منهم من قوله العلم يطلق على
المسائل ان يكون سائل العلم واحال انه ليس كذلك لان المسائل من المعلوم العلم غير
المعلوم بل يصح ان يكون جملة كل علم مسائل وكل العلم قلت ان العلم يطلق باراء وبراءة المعلوم
المخصوص كما قال في علم المنطق اي من المعلومات الخمسة اخرى على العلم سائل المعلومات الخمسة
ففي الاول جملة كل علم مسائل وعلى الثاني المصداق بمسائله فالحاصل ان المسائل كلها المعنى
اما الاول بقوله فلان جملة كل علم مسائله واما الثاني بقوله العلم بالمسائل المصداق بها

ص

قال لا نقول ان **فصل** في علمه منع لزوم الدور او التل من على استدلاله مني عليها
الاكت اما قانونه يدس واحكامه لا يكون جوا بانه اذا استدله ولم للمع وهو يكون
احص من اللازم من العلم من دفع الحاصل دفع العام كسائل احكامه عن هذا المع بل نقول ان
قلت ان احكامه عن استدلاله يكون جوا من المنع اذ لم يكن مساوياً له اما اذا كان مساوياً
له فاجبوا عنه يكون جوا من المنع اذ لم يكن مساوياً له اما اذا كان مساوياً
بدهي فتم احكامه بل بعض حواه بدهي كالتكامل الاول **فصل** في علمه ان الشكل الاول
لا يكون بدهي والاما اصح اما السان قلت ان المتصان محدود بعدد كالتكامل الاول
الاول لتأخره فانه لا يحصى اما سائر اصلا اذ من تصور لو حسن الكل من بدهي لا بد
التي سمح حرم ما سئل المفسر الذين بما موجب ان الكليات الموجبة الكلية فان قيل القسم
الفوري كان كل الاول مثلاً ان كان كافياً في ذلك العلم بطري كفي في سائر العلوم
لعدم الفرق بين المطالبات في الحاجة اما المطلق الذي هو جميع طرق الاكت لانه مجموع
التواضع فعلى هذا لا يكون علم الفوري مع طرق فوري بحال انه كفاية بهذا القسم ان
لم يكن كافياً افتقر في ائت به اما قانون اخر فالجواب لان لا زمان قلت ان تحت القسم الفوري
مع الطرق الفوري لا احصاها في ائت سائر العلوم لكن لا بد من عدم لافقار اما المطلق لما
مع الكفاية ان القسم الفوري حصل لاحد قدر ممكن اما ائت بطري المطلق من غير افتقار
اما صفة واحد حصل قدر قدر تمامه من ائت سائر العلوم بالواسطة فهذا هو الصالح اليه
فان قيل لا حاجة اما تدوين هذه الحاجة في كسائل فوري وهو لا حاجة ما تدوينه
نعم لا حاجة اما تدوينها اما انهم دونوا لتأخرها احد منها لازالة الحجب الذي يكون بعضها
وكوجه اما تنبيه وثانيتها ان الاتصال بها المباحث الاخرى الكسائل او البعض
انما سئلوا **فصل** في علمه ان اسفاق البعض لطري من البعض الفوري ان يكون
طري لطري في ذلك العلم اما قانونه الدور او التل من ان كل لطري بدهي الكسبي من المنطق

قصة كتاب محمد بن قيس

المنصور
حازمة السهم
مقامه

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢

فعل لان الوليد على هذا التقدير لا يثبت مدعى لان تركيب الموقوف من
الكلمات يثبت كون الكلمات مبادىء لا كونها مبادىء مبادىء **فان**
التوقف المذكور يستلزم كون موقوف افراد القصة مقدمة على موقوفه **فان**
والمدعى تقديم مبادىء القضايا على مبادىء الجملة **فان** اذا كان الشئ مقوما
بالطبع على شئ يمنع انه يقدم مبادىءه ليوافق الذكر الطبع **فان** التركيب
الموقوف منها **فان** المتبادر من معنى العبارة انه يجوز ان يحل
والعارض العام جزء من الموقوف مع انه ليس كما يزعم الاول فبالاقتضا
واما الكافة المتبادر من معنى الموقوف **فان** يجوز ان يكون
الكلام على ان الدعوى كجزء ان يكون جزء للموقوف كقول الرومى بانه
انسان ايقظ ان الوضو العام يجوز جزء للموقوف كما سبق وهذا هو
والجواب بوجه تقدير ان يكون معنى قوله لتركيب الموقوف منها جميعها وما
اذا كان معناه لتركيب الموقوف من بعضها فلا بد من السؤال الا وهو
ان النوع والوصف العام اذا لم يكونا متوقفا ولا جزء الموقوف لم يكن موصلا لا
فريبا ولا جيبا فكون ذكرهما مبادىء الكلمات على طريق التبع لا على طريق
المسايل اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون موصلا بعد جواز كونها

فان كان الموقوف على مبادىء القضايا لا يثبت مدعى لان تركيب الموقوف من
الكلمات يثبت كون الكلمات مبادىء لا كونها مبادىء مبادىء
التوقف المذكور يستلزم كون موقوف افراد القصة مقدمة على موقوفه
والمدعى تقديم مبادىء القضايا على مبادىء الجملة
فان اذا كان الشئ مقوما
بالطبع على شئ يمنع انه يقدم مبادىءه ليوافق الذكر الطبع
التركيب
الموقوف منها
المتبادر من معنى العبارة انه يجوز ان يحل
والعارض العام جزء من الموقوف مع انه ليس كما يزعم الاول
فبالاقتضا
واما الكافة المتبادر من معنى الموقوف
فان يجوز ان يكون
الكلام على ان الدعوى كجزء ان يكون جزء للموقوف
كقول الرومى بانه
انسان ايقظ ان الوضو العام يجوز جزء للموقوف
كما سبق وهذا هو
والجواب بوجه تقدير ان يكون معنى قوله
لتركيب الموقوف منها جميعها وما
اذا كان معناه لتركيب الموقوف من بعضها
فلا بد من السؤال الا وهو
ان النوع والوصف العام اذا لم يكونا متوقفا
ولا جزء الموقوف لم يكن موصلا لا
فريبا ولا جيبا فكون ذكرهما مبادىء
الكلمات على طريق التبع لا على طريق
المسايل اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون
موصلا بعد جواز كونها

جزء

فان الوجه الاول ان وضع مبادىء القضايا ليسا بتركيب **فان**
نوع معرفتها على موقوفه القضايا لا يستلزم وضع مبادىء القضايا وتبنيها
مع مقدمة وثلاثة فصول بل يستلزم تقديمها عليها **قلت** ليس مقدم
الشرطية توقفها فقط بل هو شئ اخر محذوف وهو كان للقضايا
مبادىء كثيرة والمحمول يستلزم الجزاء المذكور وقوله ورتبها معطوف
على الفعل الشرطية لا على جزئها وجزئها ان يكون ورتبها مالا من
المعاد الثانية محذوف قد كماله وله نع صرف مدورهم اي قد صرف
مدورهم **فان** مل كجزء ان يكون الاول لا يستلزم
اذ الكلام المتألف لا يكون بالاولى على مذمب اكثر النحويين
قد سبها اما التعريف فلا بد من عدمه لانه اثبات الاول للتعريف
يتوقف على تقديره فانه يتقدمها **فان** العلم على الشئ يتوقف
على تقديره بوجه مالا على وجه يتنازع جميع ماعداء **قلت** المراد
من قوله فلا بد الوجود الاسمي لا الفعلي قد سبها او بذلك
التعريف معنى كانه يحصل من متهم الشئ كالفصل في انكشاف كنهك
حصول من العلم في زيادة انكشاف لانه لا انكشاف في الحاصل

فتم القسم لا العرف زائد على انكشاف الفاصل من التوفيق فقط
 وهو ط فيكون القسم الاول مشابها للمتمم الشئ انه موجب لزيادة الاكثاف
 ولذا قال من شئته **فان كان** كان القسم الاول موجب زيادة الاكثاف
 كذلك وجبها القسم الثاني فلم يذكره المقدمة **فان** مقدمة الشئ لا تعجب
 ان يذكر قبله بل كبر كما اشار اليه **فان** كثر المقدمة **فان** درس
 ونعتين اقسام **فان** كونه القسم علم لتعين الاق الاصلية
 لا موجب كونه من شئته **فان** الفرض الاصح من النوع منها ان يتبعها
 الاقسام الاولى اي الحلية والشرعية حتى يكثر اثبات الاحوال عليها
 وهي لا يتعين بمجر التوفيق بل وبالتقسيم الاول فكان من شئته **فان**
 الاقسام الثانية ايضا كذا **فان** الحجاب ما اشرنا اليه **فان**
 فان النقصية يجوز ان يكون دليلا لعبية الاقسام بالاولية اي قيد الاقسام
 بالاولية لان لفظة اقسام اولية مثل الحلية والشرعية واما ما ثلثية
 مثل الضرورية واللا ضرورية والضرورة والاتفاقية وليس الفرق من
 وضع المقدمة ذكره مع اقسامها بل الاقسام الاولى ولذا قيدنا بالاولية
 ويجوز ان يكون دليلا لمقدمة الدليل الذي يشب لكون المقدمة **فان**

من الاقسام التي لا يكون لها اول ولا آخر
 ولا يجوز ان يكون لها اول ولا آخر
 من الاقسام التي لا يكون لها اول ولا آخر
 من الاقسام التي لا يكون لها اول ولا آخر

الاولى ومعدان المدونة والمجلة والشرعية ومما اقسام اولية فله
 اما الصغرى فطروا ما الكبرى فلان القسم ينقسم اولاد الى الحلية والشرعية
 ولا يخفى عليك على التوضيح حتى تفرغ قوله فالفرض **فان** كثر
 ان يكون بياناً وتقييداً لما يفهم من تقدير الاقسام بالاولية و
 لاحاجة الى تقدير مقدمه لكن قوله فالفرض الى ما ياتي عن ذلك
فان اشرج بل اقسام ثمانية اراد بالثانية ما يقابل الاولى كما
 اطعوا المقولان الثانية على ما يقابل الاولى مبتدئ من الثانية
 وغيره فلا بد ان اللزومية والاتفاقية يستلزمان الثانية بل ثالثة
 اذ ينقسم القسم الشرطي اولاد الى المتصلة والمنفصلة ثم المتصلة
 اللزومية والاتفاقية وتقام بين الاما والسلب الحلية والشرعية
 المتصلة والمنفصلة بجمع واحد بل في كل واحد من القسمين
 اولاد ولم يذكره المقدمة **فان** الشارحة فالقصة **فان** قلت قوله
 ان حال لقائله مستدرك لانه يكتفى ان يقال انه قول صادق او كاذب
 كجمله ان يجعل المقوف القسم المنفوط حتى يصح جعل القسمين
 الشرقي قسمي للتقسيم المطلقة ويذكر ذلك القول فيها على ان المقوف

من كثر لا بد من ان لا يصح جعل القسمين الشرقيين
 المقولان ومما لا بد من ان لا يصح جعل القسمين الشرقيين
 المقولان ومما لا بد من ان لا يصح جعل القسمين الشرقيين
 المقولان ومما لا بد من ان لا يصح جعل القسمين الشرقيين

هذا القسم المعلوم لا المعقولة ويؤيد ذلك قوله العفة السطية
 انه حقتنا اي معناه مال عفا لدقين لو يذكر ذلك في السوس
 لتوهم الدور لانهم اخذوا الخبر والعفة عوى الصادق والكاذب
 الدين مما صفة العفة ولو اخذ في توس العفة لتوهم الدور وما اذا
 ذكر علم بتوهم هذه المرتبة اذا لم يظهر انهم ذكروا لفظ الخبر عوى
 الصادق والكاذب الذين مما صفة التكلم فامل في مد التوس
 فانه يظهر فدل من وجوه الاول انه قد ساء قد حرقه وكنيته
 المظور بان المركبات سواء كانت تعبدية او فبرية او انشائية كقول
 الصدق والكذب لكن اتصاف الخبرية بافتعال الصدق والكذب لانه
 واتصاف الباقية باعتبار انها مستندة الى الخبرية فيصدق على المركبات
 كلها انها قول يصح ان يقال لانه صادق فيه او كاذب لا فبرية في
 التوس يدل على انه اتصاف فائد بالصدق والكذب بالنظر الى
 ذات القول مجردا عن ماعداه في حجة الباقية عن الثانيان الفميرة
 انه ان كان راجعا الى التامل لزم انشاء الفميرة لانه صير فائد
 وفيه راجعا الى القول وان كان راجعا الى القول لزم ان يكون صادقا

لذا

هذا القسم المعلوم لا المعقولة ويؤيد ذلك قوله العفة السطية
 انه حقتنا اي معناه مال عفا لدقين لو يذكر ذلك في السوس
 لتوهم الدور لانهم اخذوا الخبر والعفة عوى الصادق والكاذب
 الدين مما صفة العفة ولو اخذ في توس العفة لتوهم الدور وما اذا
 ذكر علم بتوهم هذه المرتبة اذا لم يظهر انهم ذكروا لفظ الخبر عوى
 الصادق والكاذب الذين مما صفة التكلم فامل في مد التوس
 فانه يظهر فدل من وجوه الاول انه قد ساء قد حرقه وكنيته
 المظور بان المركبات سواء كانت تعبدية او فبرية او انشائية كقول
 الصدق والكذب لكن اتصاف الخبرية بافتعال الصدق والكذب لانه
 واتصاف الباقية باعتبار انها مستندة الى الخبرية فيصدق على المركبات
 كلها انها قول يصح ان يقال لانه صادق فيه او كاذب لا فبرية في
 التوس يدل على انه اتصاف فائد بالصدق والكذب بالنظر الى
 ذات القول مجردا عن ماعداه في حجة الباقية عن الثانيان الفميرة
 انه ان كان راجعا الى التامل لزم انشاء الفميرة لانه صير فائد
 وفيه راجعا الى القول وان كان راجعا الى القول لزم ان يكون صادقا

لانه وكلامها بطر الثالث انه يكون لافراج المركبات التعبدية والانشائية
 فبانه صادق فيه ولا حاجة الى قوله او كاذب فيجب على الاول بان يقال
 من قوله انه صادق فيه انه صادق وتفسر ذلك بمجردها سبيل لانه الفرد
 الكامل وحمل اللفظ على المعنى المتبادر واجبة التوسا فدل هذا
 صدق التوس على المركبات التعبدية والانشائية لانه يصح ان يقال
 لقائله انه صادق او كاذب فيها بالنظر الى سبيل لانه صادق فيها
 مجردا عن ماعداه وعن الثانيان صيرانه راجع الى التامل وبطلان
 انشاء الفميرة كل ما دق م او نقول انه راجع الى القول وحاصله
 ان العفة لا يصح ان يقال لقائله انه اي ذلك القول صادق فيه اي
 متصفا بالصدق ذاته مجردا عن ماعداه وهذا المعنى صحيح لا فائده
 كحتمه عن المركبات التعبدية والانشائية لان اتصافها به ليس
 بالنظر الى ذاتها بل بالنظر الى ما سبيلها فلا يصدق التوس عليها
 يندفع بهذا التوجيه سوال الاول ايضا وعن الثالث بان قوله او كاذب
 ميسر للاعتراض بل لان التوس يكون متساويا للتوسا بالكاذبة
 صير نظره من وجهين الاول انه محال للاحكام الشارح حيث جعل مجرد

اما طلبة الاول فقط عند عدم دلالة بطلان
 على انه لم يسم احد كذا الصادق والمصدق
 واما دور بطلان في بعض اقسامه انما
 في قوله ولا يصح ان يقال ان كذا صادق
 في قوله منه

لا يصح ان يقال الصادق والمصدق
 على انه لم يسم احد كذا الصادق والمصدق
 واما دور بطلان في بعض اقسامه انما
 في قوله ولا يصح ان يقال ان كذا صادق
 في قوله منه

لا يصح ان يقال الصادق والمصدق
 على انه لم يسم احد كذا الصادق والمصدق
 واما دور بطلان في بعض اقسامه انما
 في قوله ولا يصح ان يقال ان كذا صادق
 في قوله منه

في لسان العرب
 في لسان العرب
 في لسان العرب
 في لسان العرب
 في لسان العرب

من تعين المقصود واما اذا اريد ان يبين المظن فلا وسهنا
 كذا قال **قال** ودرسه لان المقصود فيه كنه لا لودل على ان
 الملاقى القصة على المعقولة بالحققة وعلى المفعول بالحق لا لودل
 على ان يكون الخلاق علم المتكافؤ البيان والنحو والصرف على الاطلاق
 بالحققة وعلى المتكافؤ بالحق لا يمكن اجراء مثل هذا الدليل بان المقصود
 بالحققة عند اصلها هو الفاظ واما المتكافؤات فاعتبرت بكونها مدونة
 لها فسميت علم المتكافؤات المدونة باسم الدار والحال انه كذلك
 لان اسماء هذه العلوم يطلب على المسائل واوركانها والملكة
 الحاكمة منها بالحققة وعلى الاطلاق الدالة عليها بالحق لا لودل
 باسم المدلول فانظر اصل النظر **قال** ودرسه يطلب على المفعول
قال قلت لم اكن في وجه التسمية بده يطلب على المفعول
 ولم يذكر مع اما بالاشارة او بالحققة والحق لا لودل
 الاكتفاء به منه على الاعتماد وعلى ما سبق لانا نقول فلا ودره لا
 يذكر في يطلق الحق يكون اصفوا اظهر اما الا فصرته نظرا واما الا فصرته
 ملفف بتوهم من ذكر ان وجه التسمية هو ان يكون فقط بخلاف الكل

قلت لفظ القول ليس مثل القصة وجميع القبول المذكورة او الملاقاة
 على مذهب المعنيين ليس مخصوصا بهذا الفاظ لانه مشترك كما بينهم
 ما كلامه في شدة المطالب حيث قال فالقول ليس بعيدا بالاشارة
 على المفعول وعلى المفهوم الفعلي بل المناسب ان يكون هو في اللوح
 المركب ومجازا مع المركب لان التراكيب صفة اللفظ **قال**
 ودرسه والحكم اكن من ذكر النسبة الحكيم بذكر وقوع النسبة الاولى وقولها
 لان المراد منها هو المعنى الخبير لا الاضافة فبدل علم ضمنا لكون بقومها
 شيء وهو ان المفهوم من ذكر الوقوع كونه السمة جزائرها ضمنا مثل
 كونه الواقعة وذلك لا يكون المقصود الذي هو خبرية النسبة
 والا يلزم ان يكون الواقعة ايضا جزءا على حدة **قال** ودرسه فمنا
 العلوية الحق **قال** قلت العلم على رأي من قال العلم بالاشياء هو
 بزواتها من انما من علمنا العلم باعتبار انه حاصل في كل
 المعلوم بهذا الحقيقة فقيمة لانه لا يقع فرق بينهما على هذا الوجه
 يد ما ذكره على رأي القائلين بالشيء والفرق بينهما على هذا
 الداعي كونه ان يكون ان الشيء من حيث انه الله انك فتوهم من

حيث ان مقتضى عند الصدق معلوم **قال** قد سئلت والعلم بها الى ان
 من الجملة معطوفة تقع حمله في العلم او يرد عليه ان نسبة المعلوما
 المذكورة من حيث انها حاصلة في الدنيا فطرية من كون العينة معلوما
 عقليا كمالا لان وقت العقل مستخرج من العينة فيصير تفرقه في العلم
 العلوي عليه والاسم العلم بها فيصدق في غير ما منه فلا يكون تفرقه
 وايضا واما اذا كانت حادثة فلا يرد **قال** لان العلم التقديري
 الى الظاهر ان ما اعله لعمدة اطلاق الصدق مع الصدق على العلم
 ويرد عليه انه لا مدخل للحكم المستفاد من كمال الواقع في الدليل بل
 بل انما يقال الصدق مع الصدق به صدق على العينة في الصدق
 يتعلق بها فلو كان صدق الصدق به ~~يصح~~ بان الحكم ملحوظ
 في المدعى ايضا وحاصله ان هذا الصدق مع الصدق به مطلق عليها
 ولا يطلق على غيره ما هو يحتاج الى الدلالة الحكمية فيظهر ان لا يلزم
 عدم تعليق الصدق الا بالعينة ما يجمع اجزائها او بعضها عدم الخلافة
 على غير ما اوجز اطلاقه على الجزء الذي هو الوقوع والدلائل وقوع على
 الحكم بل الخلافة على الجزء او على هذا المذهب اللهم الا ان سال الحكمية

اي بالنسبة الى غير الجزء ويمكن ان يجاب عنه بوجه اخر وهو انه لو لم يذكر
 الحصر لم يظهر صحة ادعاء يظهر انه مجرد من العلاقة اي تعليق الصدق
 بالعينة اطلاقا مع الصدق به عليها كان او لم يظهر ان مجرد تعليق
 العلم بالعلم في التصديقية كان في اطلاق العلم مع العلم معلوم على
 معلوم في التصديقية او ان مجرد تعليق العلم بالعلم في الصدق كان
 في اطلاق العلم مع العلم معلوم عليها ولا شك ان انه ليدل ان كان
 فيه حصر كان اولى **قال** انما ان يتخلل بينهما مع ان شاء
 العينة ان يتصرف بالاشكال بواسطة انصاف الطرفين او لا يتصرف
 فالاول هو المصلحة والثاني هو الشرطية وانما قد لا يتخلل بينهما لان
 العينة شرطية تبين بالاشكال بواسطة التخلل طرفيها لان التمسك
 ولنا ان كان التمسك طائفة يتخلل التمسك الطائفة ومما موزون
 فلو لم يتغير به لعلت الشرطية موزون فمصلحة وايضا لو لم يتغير به لعلت الشرطية
 قائم في الشرطية لانها يتخلل ان موزون في الموزون والقياس من العينة
 يتخللها الى موزون فقط قبل فاق العينة بالاشارة الى العينة
 في التخللها الى الطرفين موزون الطرفين لا الطرفان مع الصدق لا يتوهم

انا العلة التي طرفا ما موزان ولا حد او كل واحد منها فذو
 شرطه او كل طرف مع العلة ليس بمعزول لا يقال الاظهر ان ما ايمان
 بخلاف طرف ما اولاً في الغاية في التقيد لا نأخذ في اننا نأخذ في الاشعار
 باننا التقييد وصف بالاخلال كانا باعتبارهما لا بد ان لا يخل
 من انه يفتقر ما هو المقصود ظاهر او هو يفتقر الحقيقة وذكر ان
 التي هي احوال لها صيرى او صفة لانه لا يلزم من كون الاخلال حالاً
 وصفه للطرفين في الحقيقة عدم كون الحقيقة والشرطية في الحقيقة الحقيقة
 قائم في غاية فابن التقيد الاخلال وصف للطرفين اولاً وباللغة
 انه ارتقاء العتد والعتد والربط انما هو لا حد الطرفين فاضاف
 الوصف الى موصوفه من قال ربطاً اي بواسطة اخلالها ويرد
 عليه اما بنهم من الدليل ان الاخلال صفة للربط الذي هو الوقوع
 لا للطرفين مع ان الكدعي في الحق المسحوق قدس من الاخلال
 بطلان صدور العلة والتفكار او انها لا ان ما ان تفسيرا
 العتد نفسه لا يلزم وصفه انما هو لا تفكار اللازم للبطلان
 قدس لان الخمد الخ مع ان المتصف بعتد الصدق والكذب

صفة هو الحكم لا غيبة فلو لم يكن الحكم في العتد لم يتصف العتد بـ
 صفتها والى انما يتصف باعتبارها كما يقال الخبز هو الذي يخل
 الصدق والكذب في الخبز هو الحقيقة **فان قلت** قدس قدس
 في شرع المتناهي بان الخمد لهما هو الحكم مع الاتباع والاشارة
 لا بمعنى الوقوع واللاقوع والجزء من العتد هو الوقوع واللاقوع
 فلا يصح قوله لانه **قلت** يمكن ان يكون حاصله ان العتد يتصف
 باعتبار الصدق والكذب وذلك ليس باعتبار ذاتها وهو لا يخل
 ان يكون باعتبار جزء من اجزائها والجزء الخمد لهما هو الحكم لا
 غير ذلك بدونه فلو كان الماده من الخمد قوله لواء الخمد فيصح
 الحصر غاية الامر يلزم منه ان الحكم مع الوقوع متصف باقتضاها
 باعتبار الاتباع ولا فساد فيه جواز ان يكون الشيء متصفاً بـ
 براسطتين كما ان الجسم بوصف بانه مسطح مع ان السطح ليس بـ
 بل الجسم التعلل القاييم بالمادة فلو كان وصفه بـ براسطتين
 المضاف محذوف اي في تحققها فلا بد ما ذكر لكن ياتي عنه قوله
 والحكم الذي هو مرتبط **الخ قال الشارح** وهذا الحكم عليه وبنها

فتدبط قنين بهما لانه التبا ووجها الطرفين ما يوافق في النها
يتبين والواقع في النهايتين قولنا ان كانت الشئ طائفة فالنها موجود
هو الموجد والسبيل كلمة ان واما مفرد ان فلم يفسد بها بل كانت
الشرطية فقولنا الخلة ومرتبط **قال** قد سبقت اعني المحكوم عليه وبه
الظاهر انما انما للتفريق ووجهه غير ظاهر اللهم الا ان يقال مراد
فقد سبقت ان العلة لا بد فيه من الحكم الذي يكون العلة به بالفعل
والحكم لا بد له من المحكوم عليه وبه الذين يكون العلة بهما بالواقع في
نظر تفرقة **قال** قد سبقت بينة المادة انما قال بمنزلة المادة ولم
يقدر المادة لان المادة لا يكون الا في الاجسام كما قد مر من قبل
ان اشارة ومع الملاهما هذا معنى الخلا العلة المعلقة وما ذكره قد سبقت
معنى الخلا العلة المعلقة يرد عليه ان المعنى الذي ذكره اشارة غير
موجود في قولنا الانسان كاتب بل يلزم انه لا يكون من العلة
ففيه لانه حذف من الاول والاداء على الدابة فيكون قضية متجدة و
القضية بعد الاخلال لا يكون قضية فهذا لا يكون قضية فهذا لا يكون
في قضية فهذا هو الحار انما يسمى به ثنائيتة فالواجب ان يكون هذا

الحققة بهذا المعنى **قال** قد مر والمراد بالخارج الحادث في
واعلم ان العدم عند الكيفية الغائية من الموصلة الخارجية
وجوده لا يكون في خارج الذين فيلزم من نفس الخارج بهذا
المعنى ان يكون ان لا يكون اخذ قولنا كل فند وعلم كيف طار
ان كل ما يند في خارج الذين فهو كيف في تابع بمعنى
ان يكون مبتدئا بالخارجية في التابع بذلك المعنى **قال** التام
على افراد المقدرة بالوجود فان قيل ان السج ان العلة
في الصانع والموضوع به كانت افراد مستحصلة في الحقيقة لان
المراد بها ما كان موجودا سواء كان في الماضي او الحال او
الاستقبال فلم يمتنع عند فصحة فلتد مد الا ان
مرضاها في فهم المتأخرين من عبارة الشيخ لا على ما هو
الحقيق عند وعلى الجواب عند بان المراد بالفعل الذي اعتبر
بالشيخ عند الموضوع فعله انما خارج دار الموضوع كالموصف
العنوان فيجوز ان يوصف الشيء في الازمنة العلة فلا يوجد
في الخارج في احد الازمنة الثلاثة لكن يمكن وهو هذا

فيكون افراد العددان على ما ذهب اليه ايضا اعم من الافراد المتحققة
 بالجمع المذكور فيجتمع على منه مد ايضا **قال** **الكسبي** وهذا العدد
 اعم امكان الوجود من الظاهر من غير ان يترتب له وجود على الحقيقة
 لا حاجة الى امكان وجود الافراد والى ان لا يرد عليه ^{الذي}
 يلزمه من سائر ما يكون محتاجا اليه في احوال الافراد المتبعة ولا يلزم
 منه ان لا يكون محتاجا اليه اصلا لا اشتقاقا الى امر كاستمرار اشتقاق
 العام فيحوز ان محتاجا اليه في حصول العلم بان المراد بعد الوضع
 ايضا وافراد الموضوع به بالامكان فانه الامر يلزم منه ان لا
 يكون الكسبة التي ذكرها في بياض وجه العدد هي هي يكونوا الاعتراض
 في الحقيقة بما بدلت الى ان رجحان الكسبة التي ذكرها بسبب التقييد
 لا الى المص **والكسبي** فلسفة النفس الحقيقية بمعنى اتصال الجوهر
 عليه انه ان اريد به ان المعنى الاتصال لا يوجد في الحقيقة اصلا بل
 ان لا مطابقة ولا تقييد ولا التزام فهو غير مسلم لان زيد لم يوجد
 بالاشياء المستمرة لها وجود زيد كان انسانا وكلما وجد كان
 صيورا فيسلم قولنا كل انسان صيوران ما بين الشرطين كما ان

٢٩
 الشرط يلزم الحيلة ومن هذا ملزوم لئلا يكون ان اريد ثمران المعنى
 الاتصال لا يوجد فيها مطابقة فسلم لمن قوله فكيف يعبر عن
 الحيدان ان يكون نفسها به معرابا بالمعنى الا لشرامي فيصح به كما
 يصح مع الشرطية بالحيلة بطريقه باصل النظر فانه **دقيق قال**
 السارح لا يلزمهم ان كلهم هي معلومة بكونها لا سعة فيكون لهم
 خروج اشارة التعاضات عن معبرهم عامه لا لثباته لا لغيره وقوله لا
 متعلق بالخروج فيكون معلومه وحاصله لم لم يكتفوا بطلان الاتصال
 فانه التفتوا به لا يلزمهم ما يلزم على تعبيره بالذموم من ان الشر
 التعاضات خارج عن ذكر التعاضات لا ينطق الا على مقصده يكونا
 موضوعها ووصف محمولها لا زعمنا لذات الموضوع **قال الكسبي**
 قلت قد يقصد الى الظاهر من هذا الكلام لا يكون الجواب للسؤال
 المذكور لان السؤال كقوله نفس الحقيقة الى عرف معناه بالارد
 الشرط في جانب الموضوع لنفهم الافراد ليس المراد من محمولها
 الافراد هي يحتاج في تقييدها الى انه ادخلها او في جانب المحل
 فيكون اذ ان ذلك وادراك الافراد في محمول العصبه المنفردة لا

يقف امراد ما عاين محمول الحسنة في جانب محمولها **قال** الثاني
ولهم ايضا لا يجوز وعطف على لا يلزمهم لان غاية الاستدلال
الاعمال السدوم صفة العضايا في الضرورة بل عطف على يلزمهم
بحسب **المعنى** **قال** سادس ساول الحكم معها جميع الاواد الى مع الحكم
في الحقيقة الكلمة على جميع ما يفيد في العنوان في عين الامر ان كان
له افراد خارجة حقيقة ومقدرة وافراد ذمنية وحمل الكل وان كان
له افراد ذمنية فقط كالمتنع كان الحكم في الحقيقة متنا ولا يلاحظ
وان كان له افراد ذمنية وافراد خارجية مقدرة فقط كان الحكم
فيها متساو لا يلاحظ كذا بعد فلا يترجم ان الحقيقة يقتضي
ان يكون الموضوعها جميع الاواد العامة كذا صفة **قال** سابع
التجريد **قال** سابع واما قال والا ولا ان هذا العلم يكون على
ما يحسم اللوارم على اللوارم السلمة كذا في التقييم **قال** الاول
التاريخ لا نقول يمكن الجواب عن بان المصالح تنحصر العقايا
فيها بل قال يوجد باحد الاعتبارين ولا يلزم منه الحصر صريحا
وقول التاريخ ما هو في الاغلب باحد الاعتبارين اشارة

الباب الثاني في اذ كان موجودا فان الحكم له فان قلت
مذا ايمان الحسنة ومن قوله وان كان الموضوع موجودا لا يخلو
ما ان يكون الحكم مقصودا على الافراد الخارجية او مساو لا
لا يلزم من الاول ان الحكم يكونا يكونا عاماتنا ولا لاواد
الحقيقة والمتعدية على تقدير وجود الموضوع ومن التامه و
نقصر على الافراد الحقيقة على المراد من الحكم الواقع في الاول
حكم العقل في التام المحمول بوجهه كما اذا انحصر الاشكال في
المرجع وقد اقرم في الاول ان اذ كان موضوعا او المحمول
ما سا لكل من الافراد الحسنة والمتعدية فان الحكم فيها لا يكون مقصودا
على الافراد الخارجية وفاضل الكلام ان موضوع الحقيقة اما
يمكن الوجود او لا واذا كانا خارجا عن البحث والاول اما لا يوجد
واحد الارسم العلم او يوجد فيهما وعلى التقدير الثاني اما ان يكون
المحمول ما سا لكل من الافراد الحقيقة والمتعدية او ما سا لا
الحقيقة فقط وعلى تقدير الاول معنى الحقيقة بدون الخارجية على
التقدير الثاني معنى كليهما وعلى التقدير الثالث معنى الخارجية

بدون الحقيقة **قال** قد كسب انما هو كسب الصدق فان قلت هذا
 المحصر غير صحيح لان الساذج كان بين الحيوان والانس عموما
 ومخصوصا من وجه كسب المحل كانت السبب بين الحيوان والانس عموما
 ومخصوصا كسب النقص فلا يقع ذلك المحصر عند المراد من المحصر
 كسب الصدق اذ المحل على العدم والمخصوص من وجه في المفردات
 وما في حكمها لا يمكن **السادس** سمى العصب معدولا رعي بعضهم
 المعدول لانه ان يكون محولا لعدم ملكته سواء عيشت بلفظ محصل
 كعدوك بداعي او حامل او سائب او ساكن او ملغوظ معدول في
 ترك كالم السلب مع ثبوت محصل فعلى مدعى العصب المعدول ان
 يكون موضوعا مستبعدا للملك اما كسب محله ونزعه او قبضه
 كان او بعيدا والحق ان المعدول بالمال محولا لموضوعها
 ان عدم شيء في نفسه سواء عيشت بلفظ وجودي او عدمي سواء
 كان الموضوع مستبعدا لذلك الذي اوصى العدم اليه بوجه من ^{الوجه}
 المذكورة او لا كما اصره قدس سره في كتاب شرح التجريد
 السادس لان طرف السلب في ما قلت هذا سمي طرف السلب

معدولا لا الطرفين ولا التفيد والمعلل بالسادس الاول
 ملك الطرف ركبت في طرف السلب وغيره معدول كالحديث معدول
 الكل او يقول ان طرف السلب الذي هو جزء من الطرف متفق
 بالعدول في العصب والطرف معدول سمى للشيء باسم الجزء **السادس**
 السادس سمى العصب معدولا في هذا المعنى بصدق على السالبة
 المحل ومن غير المعدول كما خرج به السلب الذي لا يهوى في
 سره للمطالع **قد كسب** فلا يوجب اصل في مفهوم العصب
 فان قلت هذا مسمى لا يخرج به في كل شيء التجديد في الاعكام
 يختلف باختلاف العنوان والامر ان هو كذلك جاء في ذلك
 بعد ذلك جاء في رجل كسب يصح ان يعلم الساذج الاول وان
 كان ذلك الرجل في الواقع ربي او لما اصابه رجل على طرف
 وهو الجزء من العصب مفهوم العنوان لا ذاته ولا لزم ان يكون
 العصب كله مدكبه اجزاء متساوية لان اعدادها التي علم عليها
 بالمعدل غير متساوية واختلاف الابدان يوجب اختلاف الكل اي
 كلياً سمى ان اصل العنوان يوجب اختلافاً في اقسامها اي بالكلية

واختلاف الاقضية لا يوجب اختلاف الاحكام فيها لان الاصل
سبب بين الطرفين فيكون نوعها ما فلا يكون السبب بالظن
المخصوصين ما به بطرفين آخرين ولا لزوم اشتغال ما هو غير
الوضع من محل المحل اقر فلا يكون معهما ما ودرع انهما
ما قلت المراد منه ثبوتان اختلفا في العنوان لا يوجب اختلاف الاحكام
كثيرة المعنى والنوع والمراد من كلامه في كونه التجريد ان اختلف
العنوان يوجب اختلاف الاحكام كسبب خصوصيتها وذلك لا ينافي الا
وبناء انه اذا قلنا الاصل لا عالم والجوار لا عالم والمقصود
منها اساس الامانة للذات الموصوف بهما وهو الحكم لا يختلف
بالصرف باللاقية ولا بجمادية باختلاف الموضوع لا يوجب
اختلاف الاحكام كسبب خصوصية لكن يوجب اختلاف في كسبب
فان الحكم بالامانة على واس الجاه من حيث اجماع غير الحكم
به عليها من حيث اجماع فاعلم **الشارح** فلا اعتبار بالعدول
وعدمه يدعي التسمية المحل لا سال اعتبار العدول في المحل من لا يدور
لها لان نقول من ان اعتبار العدول وعدمه يدعي التسمية

وعدمه يدعي التسمية وان اعتبار العدول في المحل يدعي التسمية
لا اعتبار العدول في الموضوع لان اعتبار في اعتبارها كذا
اذا زاد ما ذكر لان المدعى يختصص الوجبة المعدولة والسالبة
المحصلة من بين العدول لا المحل والمحصلة ولا دخل فيه لشرح
التسمية باعتبار العدول في الموضوع **والشارح** بل هو عروف
واحد في الابطال ورفيق في السلب بعد الفرق مسلم اذا كان
العدول في المحل فقط واما اذا كان في الموضوع ايضا فلا
يصح بوجهين في كليهما فان قلت الكلام في العدول المحل
وهو معدول الطرفين فيكون خارجا عن التسمية معدولة
الطرفين اما داخل في معدول المحل او لا داخل فيها فعلى الاول
لا يكون هذا الفرق صريحا وعلى الثاني وعليه كما ان العدول
في جانب المحل معني الفتن لانه يوجب اختلاف الاحكام كذلك
معدول الطرفين معني الفتن لانه يوجب اختلاف الاحكام ايضا
في ما شرع في الاول كما مما يصح كلامه بالعدول في المحل في
التخصيص الذي ذكره الشارح لا يكون في سبب التسمية

قال الثاني في قوله عرف السلب فانه لا سلب كما صرح في موضع
 نحو ليس في السلب فانه يحتمل ان يكون موجبه محصله وان يكون
 سالبه معدوله **قال** السلب كدسرة ووف واحد من كل رند
 ليس كسرة بل هو كسرة **قال** السلب وهو اجتماع النقيضين اريد
 المفهومين لشا منيين للا العصبين المحصلين بالاشكال والسلب
 بحسب بعض لانه صدق احدهما ونذب الاخرى فحق يرد عليه
 ليس كذلك **قال** الثاني بخلاف السلب عندنا اذا لم يكن السلب
 السلب اذا كانا موجبه وجود الموضوع ايضا لان السلب
 احي كعدله ليس زيد بل كان معناه زيد كانه **قال** السلب
 فانه لا يجاب لا يصح فانه قلنا ظن تقيم الدليل على خلاف ما
 اقام الخصم ومدار الموجبه المعدول لا يتفق وجود الموضوع
 لان عدم المحول الوجوه كانه لا يتبين ان صدق على
 المعدوم فقد ثبت انه لا وجود للموضوع في الموجبه المعدوله
 وان لم يصدق عليه صدق نقيضه وهو الكمال وبذلك يكون
 موضوعا بغير وجوه وهو موج وتعد بوجوه يحصل المطلوب

لانه من صدق الوجوه على المعدوم فصدق العدم عليه ولا
 قلت لانهم انما عدم المحول الوجوه ان لم يصدق على المعدوم
 يصدق المحول عليه وانما يكون كذلك ان لو كان الحكم منحصرا في
 وعدمه لكان انه لا يصدق عليه عدم المحول ولا المحول بل يصدق
 سلب المحول عن الموضوع فقط **قال** الثاني في القضايا بالموصفه
 فانه قلت ان العدم يستعمل العصبه باعتبار الرابطة ثنائ
 وباعتبار ذكر ما تلتها وباعتبار الجهة رباعه وان كانت الجهة ثنائ
 كيفه النسبه فلم يستعمل باعتبار السور كلتيه مع ان بيان كيه او
 الموضوع قلت ان المهمه لانه لا للعصبه لا المحول الى الموضوع
 لا يح عن كيه ما في نفس الامر بخلاف السور بان الموضوع قد
 لا يكون له افراد كالموضوعه **قال** الثالث في سلب المحول
 لا الموضوع لا شك ان الجهة كيفيه النسبه في جرد او وجود المحول
 وقال الامام في شرحه ان سلب المحول للمحل وقال صاحب المطالع
 موضوعية الموضوع وقال صاحب الفقه كل من والحق انها غير الموضوع
 وغير المحول في الحكمه التي هي اتياع السلب كجائيه ان كان

التعريف موجب ورغبتها ان كانت سائبة واذا عرفت هذا فليس
المراد من قولك نسبة المحمول الى المحمول لان محموله المحمول لا يتحقق
الا بنسبة المحمول اليه بل المراد نسبة اليه بالابتداء او بالرفع فيكون
مرادنا لكلام صاحب المعاني والسبب في ان زيد ارادة
التعريف بطر لان هذا الدليل لوصح تدل على ان لا يصح عكس التعريف
المعرفة لان لوصح ان كل انسان وقايم زيد لكان الذات محمولا
وحرر طاه وقد مر جوابا بان عكس كل قصه لازم لها وبقي التعريف
المنحرف فالاولي ان يقال ان الجهة كيفية النسبة التي هي جزء
التعريف وهي نسبة المحمول الى الموضوع لا عكس لان الاول لا
فظ في المصدر قصد اوجه الثانية سواء كان الموضوع فيها
اخر متقبلا لا يقتضيه الدبط اولا يكون كذا قال الشاعر
والضرورة تقتضيه وانما لم يعم الضرورة واللا ضرورة وان
كانتا حاضرتين بجميع الكيفية العارضة للمحمول لا الموضوع
ضرورة عدم فروج شي عن التعريفين لئلا يتقدم عدم
ما صرية غيرهما من الكيفيتين السابقتين ما ورد الدائم

واللازم وفعال هذا التوهم اوله في التعريف المتعارفة
ان لا يستعملها الحكماء غايها مذهب الابع وما الضرورة وما
بلها ومن الممكن والدالة ومقابلهما وهي المطلقة والسابع
ومنه فانه للجهة التي فان قلت لو كانت الجهة محالة لم يكن صدقها
في اللفظ الدالة على المادة وهي الكيفية الثابتة في تعريف
او حكم الفعل بها والجملة الخالية ليس كذا قلت مع قول الجهة
في اللفظ الدالة على الكيفية الثابتة في نفس الامر انها اوله على ان
مدولها من الكيفية الثانية في نفس الامر لان الاول لا يضاف
الصور الدينية المحسوسة من الامور الخارجية كما اشار اليه الشاعر
فما بعد ولا يلزم من انتفاء مدولها في نفس الامر انتفاء دلالتها
عليه كما اذا قلت زيد قايم فانه يدل على ان قايم زيد ثابت
في نفس الامر وان انتفى قيامه فيه قال الشاعر فالتعريف السببي
الذي بدأ تعريفه السببي قد علم من السبب فلا حاجة الى
وكذا ما ينفى قال الشاعر ايها معاني اما كما لا يقال قوت
ان التعريف المعنوي يترك من المحكوم عليه والسبب الجاهل

او السببية فلا يكون من مقتضى التقييد ايجابا فقط لاننا نقول بالتفصيل
 بالسببية لا السببية السلبية مع ان السببية السلبية قال الثاني
 ومثلا اذ به وقت معين او غير معين من اوقات وجود الموضوع كما
 في الوصف والمشتق فلا يرد عليه انه قد تفتت الصورت فيها وقت معين
 اوقات وجود الموضوع قال الثالث يقولان مفهوم الضرورة اخص
 من لانه ان اريد به ان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك السببية
 عن الموضوع سواء كان الذات الموضوع او لا من مفصل كما هو
 قوله وليس من مقتضى الوجود لان الوجود لا يحل عن الضرورة لان
 وجود الموضوع والعدم من الممكنات فلا بد له من ملة فيكون ضروريا
 لعله فلا يكون اعم من الضرورة بل مساوية لها وان اريد به ان مفهوم
 الضرورة امتناع انفكاك السببية عن الموضوع لذات الموضوع ثم
 عدم صحة قولهم الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لان الامكان
 في بل الضرورة فيكون مفترقا لا يوجب انفكاك عن الموضوع
 لذاته ومحور ان لا يكون الانفكاك محالا لذات الموضوع كونه
 محالا لا من مفصل فيلزم من محال عدم وجوده من قولهم الممكن

لا يلزم من فرض وقوعه محال ان لا يلزم من محال بالنظر ان لا
 تدفع عنهم ذلك قال الثاني فلا يلزم اعم الخ بهذا حيث سبها اعم لا يبعد
 ظاهر قال الثالث ان يفرض انما هي بالاعتناء الخ بينه ضرورة بتدليل
 لا فاد الموضوع فتن من مجموع الذات الموضوع ولا يلزم من
 كون مجموع الذات والوصف ملة لفرضه ثبوت المحول لا فاد الموضوع
 كون المحول ثابتا بمجموعها فان دفع ما توهم من ان الحكم على الافراد فقط
 والوصف العنوان عند ادعاء الحكم عليه كما بين في موضعه قال الرابع
 ولا فائدة في اعتبار الطرف الخ فثبت ان المحول قد يكون ضروريا
 بالاعتناء بالمجموع الذات والوصف لا مجموع اوقات الوصف وقد يكون
 ضروريا في جميع اوقات الوصف لا بالاعتناء بالمجموع الذات والوصف وقد
 يكون ضروريا بالاعتناء بالمجموع الذات والوصف في جميع اوقات
 الوصف كقولنا كل من محض فهو مظهر مادام محضا يكون المحض
 مظهر الخ لا فائدة للضرورة وبهذا السببية الضرورية فيجوز اعتبار
 الوصف طيفا للضرورة وبهذا السببية الضرورية اذا اعتبرت
 مادام الوصف قوله ولا فائدة لا اعتبار الطرف مناهم لانه لا

أقرب الطرف لو كان اعتبار الوصف فيه الماسية إلى الفرونة
مساراً لا مساراً طرفاً للفرونة مستقيماً ومعلوم غاية الأمر
بأنهم أن يكون للمشروطة ثلثة معانٍ ومد الغنى أحسن من الاثنين
ولا فساد فيه فالله أن يقال إذا اختلفت مادام الوصف كان
مناك معصراً على أنه طرف للفرونة لا جزء لما نسب إلى الفرونة
لأن معنى الفرونة مادام الوصف الفرونة للدائري جميعاً
الوصف ووقت الوصف طرف للفرونة لأنه طرف في الفرونة
فإن واجب فيها أن يكون الفرونة حاصله قطع الدائري الوصف
فإن السالكين على الوصف فيه ما قد عرفت أنها قال السابع لأن الوصف
بغيره لا فائدة فيه إلى مد التطويل بل يكفي أن يقال إن السالكين
العام عرفه العام لأن العرف العام بغيره هذا المعنى منه فلذا نسب
قال السابع الحس المطلق لا عدو المطلق من الموصفات كما ينبغي
لأن المطلق من التي لم يكن صرحاً الجهة والموصبة ما في الجهة فلا يكون
موصبة إيجاباً من المطلق فله محصلة المعلوم داخل في العلم
الغنى واللا فائدة لسوء المطلق العام مكان اللادائم الذي هو

من الغنى بالموجبة فقد و المطلق العامة من الموصفات السابع
فقد لنا كل إنساناً ومعناه ما بينهم من الغنى المجرى عن جميع
الغنى وهو التي يكون نسبة المفضل إلى الموصوف بالعدل لأننا
إذا قلنا كل إنساناً تنفس بينهم من عرفنا ولغة ثبت التنفس
لأننا بالعدل لا يكونه فاصلاً من آراءه فضل في الزمان
أولاً ما أن التنفس دأبهم لأننا أدغية دأبهم مكن أو غير مكن
فإنما بينهم غيرة آفة لما يذيق على العدل الفرونة والدوام
أو غنى من العدل كالمكان فإنه أقل من العدل إذ عار
أن يكون بالعدو قال السابع وهي أهم من الغنى بالحق
فإن قلت المطلقة متباينة للموجبة لأنها ليست فيها الجهة
والموجبة ما في الجهة وإذا كانت متباينة لهما كانت متباينة
كيف يكونان أهم منها قلت العاقل بين المطلق والموجبة إنما
يولد من اعتبار الجهة في المطلقة واعتبار ما في الموجبة لأننا
بينها لأنه إذا صدق قولنا كل إنساناً صديقاً بالعدل موصوف
كل إنسان صديقاً بالعدل في بزم بدون العكس فكيف أهم منها

والاستماع والاعلم من الاعلم فاما قلت هذا القليبية
صحيح لان الجنس اعلم من الحيوان وهو اعلم من الانسان
والحال اما الجنس ليس اعلم من الانسان قلت فقلت الكلام
في الاعلم بحسب التحقيق وهو اعلم بحسب العمل فلو كان خارجا عن
المبحث فلو كان متفصلا فالسنة فان قيد قيد امي امي
اللفظة غير ظاهرة لانه يجوز ان يقيد قيد امي بالادوم
بشيء يخص الوصف فيسبب بالمراد به فان قيد قيد امي امي
معتبر فلو بد والتقييد المذكور بالامر بالامر هي ما لكنه غير معتبر
واليه هذا السؤال والجواب ان قد سئل بقوله اعلم ان المشروط
العامة يمكن تقديرها بالادوم ضرورة الذاتية لكنه غير معتبر فالسنة
فان مفهوم الادوم فيه مسائلة لانها ليست مفهوم الادوم
بل مفهوم الادوم فاما قلت الادوم جهة ولا تطلق العام
ليس كذلك وكذلك الادوم في الموضوعات المطلقة ليست كذلك
فكأنهم ان يكون احدهما مفهوم الاخر قلت قد عرفت جوابه
في الخاتمة السابقة فالسنة والمفيد اخر من المطلقة هذا

اما بالطبيعة الانسان في ضمن رتبته وعمره ونحوها فلا يقال فيه
ان اتصاف الطبيعة النوعية بالمجرد ليس مستلزما بل لا يتصل
شخص من اشياء صباه الى الله لان يقال كماله من اتصافه
لا يكون الطبيعة النوعية افرادها بالاعتلال واما
المذكور كانت الطبيعة افرادها بالاعتلال
ان رتبته فاما لا يمكن الادوم الامكان المتبادل للفعل لان
يمكن ان يكون انسانا بهذا المعنى فلو اعتبرنا ان كانت واقعة
فيما صدق عليه كل انسان بالامكان فيكون كل انسان حيوانا
بالضرورة بل بمعنى الامكان العام المتبادل للضرورة فلا يقال
قول كل انسان بالامكان في النطق لا ما صدق عليه الانسان
مما مركبه النفس والبدن والظن ليس كذلك ينبغي ان يعلم
ان مراد الفارابي بالامكان انذار في ذلك الموضوع كذا
الاعتداد بالامكان في الموضوع بحسب الامر ولا يصح الحكم على
العلم ممكن بالعام ولا شئ والمنع **الشارح** وبالفعل
عند التبريد اى ما صدق فاما قلت لم يبرهن بالاعتلال
فقد مر

بل ما هو اعم من ان يكون كسب لا مر وكسب الغرض العقل ايضا
 فلم قال ربح بالفعل كسب الامر كذا لكن المتأخر من فهم
 من معان العمل العقل كسب الامر لان المتبادر وان ربح
 فسر منها مثلا كما هو في عمارة لا تحيق الامر كما هو في كسب
 برده ان العمل كسب الامر اعم من مد التغير لان العمل كسب
 ما يكون حاصله سواء كان حاصله في الزمان او في وقتا واحد
 واما كل زمان كم يختلف في الساعات اجيب عنه بان يجوز ان يكون
 هذا ايضا مذكورا بطريق الحكاية فيكون بالضرورة
 لآصالهم في الكلام انهما التقيا بالمنفعة في هذه الاربعة
 فلام منه ان يكون العضايا الموصدة اربعة وقد مر جوابا بان العضايا
 الموصدة المشهورة ثلثة عشر لا تفتقر ان الحكم منحصر في الاربعة لكن
 لما كان كل منها انواع ارتفع عدد الواجبات لا يثبت كاشية
 الى اى معنى العضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما ما كانها انسان
 الى ان معنى العضايا المستعملة في هذا العلم الحكم في تقاضا المستعمل
 في العلوم الحكمية ما صدق عندنا عليها في نفس من يكون من

قلت الامر كذا كذا

لان الوصف العنواني الذي
 هو مفهوم الزمان حاصل
 لافراده لكنه ليس حاصل
 لها في الزمان والآن لم ان
 يكون للزمان زمانا
 مسئلة

تقدير ان يكون التقييد اخص من المطلق والا فلا لسان
 انما هو فانه ليس اخص من الانسان فالسرفى معناه الاخر
 فيه ما مله مدرك فاني فاني يكون التقدم الى فان قلت صدر
 العلاقة في الثلاثة مع لجواز ان يكون في العلاقة بين العتقين
 اللتين كلما صدق لعل الصورة صدق بمجموع هذه الصورة
 والمادية قلت هذا الاتصال داخل في القسم الاول لان الجزء
 على الكل ويندرج في القسم الثاني استلزام الكل بالجزء قال
 فالاولى ان يقال للذومية الى انما قال فالاولى لانه يجوز
 ان يكون ذلك التعريف نوعيا للذومية الصادقة لانها
 المعبرة في العلوم او ان يكون المراد به ان يكون صدق
 الثاني على تقدير صدق التقدم لعلاقة ما هو اعم من ان يكون
 ذلك الصدق كسب علم ان بل وكسب نفس الامر في تناول
 الذومية الكافية لكنه غير متبادر فلذا قال فالاولى
 في السرطان اذ في نفس وجه الاولوية منها على ما عرفت
 في وجه الاولوية في الذومية في وعندي في هذا نظرا

او يلزم من ذلك جواز منع الخلق في هذا النظر فلا
ان اريد به انه يلزم من ذلك جواز منع الخلق بين اللازم
واللازم المحولين احدهما على الآخر فلهذا ومن قولنا فان
جزء الشيء من لوازمه الخ قلت ان اريد به ان كل جزء من
لوازم الشيء المحول عليه ممنوع فصحة كلية ممنوعة لان كلامي
السن والجدران جزو للدار مع انها ليسا محولين على الدار
وان اريد به ان كل جزء من لوازم الشيء في الوجه والحق
فمستلزم لكن لا يلزم منه جواز منع الخلق بين اللازم واللازم
المحولين فلا يكون الدليل واردا على المدعى وان اريد به
انه يلزم من ذلك جواز منع الخلق بين اللازم واللازم المبا
نيين فمستلزم لكن اجماع القدم على انه لا يمنع جمع بين مدعي
اللازم واللازم ولا يمنع خلق بينهما لان المراس لا
رعة للشمس مائة كها مع انها لا يصدق ان على شيء واحد اصله
فيكون بينهما منع جمع على رأي ما يصدق عليه قضية اخرى
يتوهم انه لغتهم من منع العبارة ان القضية يصدق على شيء

آخر من قول ضرورة كذا بهما على شيء من الاشياء بينهم ان
القضية لا يصدق على شيء اصله قبيح العبارة بيننا
لان معلوم من قولنا لا يستلزم ان الجزء صدق القضية على
ما يصدق عليه قضية اخرى كما هو المعبر في الابعاد في الصفا
وصدق هذا النوع لا يتوقف على صدق القضية الاخرى على شيء
مع يفهم من تلك العبارة صدق القضية على شيء ويكون
مخالف لا فلكل ما قال السر واصله من الخالص لا
ان اقل الشيء الذي يثبت عليه القضية من هو
قال السر ان حكم بان مفهوم احدهما مناف للآخر وانما
فسره بطلان على ان التناقض في ذات الجزء من لا يكون كما
في المركب الشيء وقضية واما في غير فبطلان ومطلوب الحكم
ان الحقيقة العبادية يتركب من الشيء فتقضي امر محليا
تقضي لان المراد من التناقض لذات المذكور فيه ليس في
الاداة المذكورة في تعريف التناقض بل ما هو اعم منه وهو
ان العقل اذا لاحظ الجزء من احدهما ما تقضي التناقض

في الصدق والكذب قال السيد ان لم يحسن مفهوم الحق لا يقال
كيف لم يحسن مفهوم ادعاء ان يكونا مباينين لا فلا ينع
قد صدقوا بان المنفصلة الحقيقية الموجبة ممكنة قسمه و
نفيها او للتساوي لنفيها وهي متناول العنادية والا
عافية فيكون الحكم فيها بالتساوي بين الجزئين لذاتها لانا
لانا نقول المراد بالمنفصلة الواقعة وتصريحهم المنفصلة
العنادية لا مطلق المنفصلة فتح يرد عليه ما ذكرنا في تمام
نت الموجبة للذوية الحق لا يقال فتر الشايع الموجبة للذوية
فيما سبق بما حكم فيها يصدق قضيه على تقدير صدق احدى
بينها موجبه لذلك و ذلك الحكم غير الحكم بلزوم التالى لان
نقول المفهوم القرين مع الموجبة للذوية هو الحكم يصدق
التالى على صدق المقدم لعلوته موجبه له والحكم يلزوم التالى
للمقدم لازم كذلك الحكم فتفسير الشايع الموجبة للذوية فيما سبق
بالحكم الاول وتفسير بالمفهوم القرين منه وتفسير شيا بالحكم التالى
بالمفهوم اللازم له فلا منافا بينهما والسيد لانها اذا صدق

الطرفان هذا يمنع على ان المتبصرة والاتفاقية عند عدم
موضوع العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة اصله والا
لم يصح لجواز كذب الاتفاقية من الصادقين اللذين بينهما
علاقة توافقية والسيد فان قلت التناقض
حوي في المعنى لا على قدر والسيد في طلبة التجريد
مفهوم الانسان والانسان ان يفتبر صدقها على شئ لم يكونا
متناقضين بل متباينين لا يتباعدا وانا اعبر صدقها
على شئ كانا متناقضين لكن الساقص بينهما في تناقض
التضام فتدريج التناقض الحقيقي بين المفردات المتناقض
العضايا فذلك عرفوا بان اختلاف العقدين المدخل
بينهم منه ان التناقض الحقيقي لا يكون الا بين القضايا او
من هذا الجواب يفهم ان التناقض يكون بين المفردات
ايضا فبين الكلوسيين متافا لانا نقول الجواب المذكور
في الخاتمة التجريد كحقيق والمذكور منها والمذكور منها
على تقدم التركيب فاندفع عنافا او نقول الجواب المذكور

والتي جنة التجريد كقيدته مرفقة له والمذكور فتقول ان في شخص
نفسه ما قاله السيد فتقول ففتين يخرج غير قضين لاقضاء ان
الاقضاء ان الاختلاف الواقع بين المزدب وبين المزدب
ليس اختلافا بالاياب والسلب فتخرج بقوله بالاياب والسلب
فله حاجة لاحد اوجه القيد فتبين بل لا حاجة الا قوله بالاياب
والسلب لافراج الاختلاف الواقع بين القاضين ^{المتقنين} الغير
بالاياب والسلب لانه يخرج بقوله كقيدته فتبين لاداته ان يكون
الاياب الاختلاف في اسم الاياب والسلب في العدد والتحصيل
والوصف والامكان وغير ذلك ليس كقيدته لاداته صدق ايها
وكذب الا في فان عرفت التناقض بان الاختلاف في نوع الاياب
والسلب في العدد والتحصيل والوصف والامكان وغير ذلك ليس كقيدته
بعض لاداته صدق ايها وكذب الا في فان عرفت التناقض
بان الاختلاف في المقصود لاداته صدق ايها التناقض وكذب
الا في كان ذلك التعريف صريحا فالاول ان لا يجعل ذلك
التعريف ان لا مترادف بل التحقيق مفهوم التناقض كما مر في التحقيق

رقعة في القيد الكلام السيد قيد بقوله كقيد نفسه
الحي في كقيد لان ان ايدي بالاقضاء لاداته وصدورته ان
الصورة على ما لم ولا دخل كقيد صريحا كما فسق قدسها
وطبقة التجريد فتقول اي الاختلاف بالاياب والسلب
يكون مستلزما في ذلك الاقضاء ولا يكون في محتاجا الى امر
فانما يتحقق ذلك الاختلاف في معنى صدق احدى القاضين
وكذب الا في لزم ان لا يتحقق التناقض بين قولنا كل
انسان حيوان وليس كل انسان حيوان لان صورتيهما
الموجبه الكلية والالبة الجزئية ليستا على شكل لذكر الاقضاء
والانزام ان يتحقق التناقض في كل مادة يتحقق فيها مانع
الصورتان لكن الماء ولم بان قولنا كل انسان حيوان و
ليس كل حيوان انسان ليسا بتناقضين مع ان شكل العددين
متحقق بان فيها وان ارد به ان يكون الصورة مدلوله في ذلك
الاقتضاء لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان كحيوان لان للصورة مدلوله ^{قيد} مدلوله

لا يخفى على السامع فالحق والادلة لا تترك كل حجة في بحث
لان هذا الدليل لو تم بجميع معذراته لزم ان لا يتحقق التناقض
بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان حيوان لانه يمكن
اجزاء الدليل المذكور فيه بان اختلفا فيهما بالاجاب والسلب
يتحقق صدق احدهما وكذب الاخرى لا يصور به بين كون احدهما
موجبة كلية والاخرى سالبة جزئية بل مخصوص الماهية والآدم
وكذلك كل موجبة كلية وسالبة جزئية مختلفتين بالاجاب
السلب ليس كذلك فان قولنا كل انسان حيوان وليس كل حيوان
انسان فثبتان مختلفتان بالاجاب الكلي والسلب الجزئي هو
ان اختلفا فيهما لا يتحقق صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما
صادقان فان السلب فاما اختلفا فيهما يتحقق لذاته وصورته فيه
فان لان اختلفا في ذاته لا يكون الا بين الشيء ورفع واحد
التفصيلين المذكورين ليست رفعاً للاخرى ومرتبطاً به يكون
اختلفا فيهما لذاته بل بواسطة ان كلا منهما مستلزم رفع للاخرى
فما عمل فان السلب المعنيان المختلفان بالاجاب والسلب اما

مخصوصتان بان فيه منع له لحوار ان يكونا العنيتان المختلفتان
بالاجاب والسلب طبيعتي او طبيعي ومخصوص او طبيعة ومخصوص
او مخصوص ومخصوص لا يقال المقسم هو العنيتان المختلفتان
بالاجاب والسلب اللتان يمكن بينهما التناقض الا تماثلاً للثبوت
الاختلاف وان امكن تحقق الاختلاف بالاجاب والسلب بينهما
لكن تحقق التناقض غير ممكن الا اختلاف الموضوع فيها لان
هذا لا يتعمم مافة النوع لحوار ان يكونا العنيتان الموضوعتان
بالوصف المذكور طبيعتين فان السلب فان وجه الموضوع قد
فيها الحق فيه بحث لان الشرط قد يكون متعلقاً بالحوال فلا
يندرج ومعدته ومخصوص الموضوع بل محدد من الحمول كونها
النازحة للخصب شرط كونها باسم النازحة للخصب
شرط كونها رطبة فان السلب فان السلب ان يقال من الوجه
مدرجة في وجه الموضوع الحق لا يقال الشرط قد لا يكون متعلقاً
بالموضوع ولا بالحوال فلا يندرج ومعدته تحت ومعدتها كونها
الماء متيلاً بشرط كون الهواء حار الماء وليس متيلاً بشرط الهواء

باروا لا نأخذ قول هذا ارفع الوجود الدائم ادعنا، الكمال
ما دام الوجود ما لا لا وليس كمال ما دام الوجود باروا ليس
كلما فيه قال الشيء اعلم اولاً ان ينفى كل شيء قال بعض
المدققين ان ضمير رفعه ان كان راجعاً الى الكل كما معناه ان
ينفى كل شيء رفع كل شيء فيلزم ان يكون رفع كل شيء نفياً
كل شيء وان يكون شيء احد تباين متعدي وهو ظاهر البيان
وان كان راجعاً الى الشيء كما معناه، فنفي كل شيء رفعه
فيلزم منه ان يكون نفياً الانسان رفع الناطق لا يهده
عليه رفع شيء فاللازم ان يحذف قيد الكل ويبقى نفياً الشيء
مورفعه كما قال صاحب المنطق اعلم ان نفي الشيء مورفعه
فقط سواء كان الشيء قضية او مفرداً قال الشيء لان اللفظ
رفع الشيء الى الاول ان يترك قيد الرفع ويبقى لان السلب
ونفي اليجاب وليس رفعه او يقال اليجاب نفياً السلب وهو
ليس نعم او نعم ويبقى الشيء نفياً لرفعه وهو ليس رفعه
لان المقصود بيان ان السلب مذهب كل شيء مع ان نفي

ليس رفعه قال الشيء ونفي اليجاب فيه ضاع لان نفي
السلب لو كان اليجاب لم يكن اليجاب سلب السلب لزم ان يكون
الشيء واحد نفيها لانه يمكن سلب السلب فيكون سلب السلب
للسلب نفياً قوله فاللازم ان يقال ان رفع كل شيء نفياً فهو
كان اليجاب نفياً للسلب ولم يمكن سلب السلب لزم ان يكون السلب
نفيها والظاهر ان قوله نفياً كل شيء رفعه مبني على ان سلب السلب
هو اليجاب كما يدل عليه قوله افران سلب السلب ضروري اليجاب
الذي هو ضروري باليجاب قال الشيء واطلق اسم النفي عليها
علماً بخبر الاختصاص ان اسم النفي لا يطلق على كل ما هو لازم و
ما ورفعهما ولا يلزم ان يكون قولنا ليس كل انسان ناطق نفي
لقولنا كل انسان ناطق لانه لازم مساو لقولنا ليس كل
انسان ناطق الذي مورفع كل انسان ناطق بل على اللازم
المساو المتخذ الطرفين فيكون مراد من اللازم المساو
له اللازم المساو له المتخذ الطرفين قال الشيء والمراد
بالنفي في هذا الفصل احد الامرين مداخلة بما بينهما بيان

النقطة حيث قال فيها ذكره في تقييد القضايا ليست منها
 تقييد لها بل مساويا لتقييدها وانما جعلوا ذلك لانهم لما
 جواز البراهين الاستدلال بطلان تناقض القضايا على
 مطالبها كما في البراهين العملية فعملوا الكل ففهموا في نفسها
 لمصح عليها طريقتان الاحكام في العكس والافق غير المتكافئة
 ليستدلو بها على مطالبها لصعوبة طريقتين الاحكام على الرفع
 المحذور قال الشيخ وتقييد الدائمة المطلقة يدور عليه ان مفهوم
 الحكم بفعله غير قيد آخر ومما عمن الحكم بالثبوت او الوجود
 وقت ما يجوز ان يكون الحكم لفعله النسبة في وقت كما في قولنا
 الزمان حادث والزمان غير حادث الذات ونحو ذلك في الام
 على الزمان فتقييد الدائمة في المطلقة المستمرة لا المطلقة
 العامة تقييد المطلقة العامة غير معين قال الشيخ وتقييد
 المستمرة العامة المستمرة الممكنة منها انما يصح لو احدث
 العامة كسبب ادم الوصف واما اذا احدث شرط الوصف
 فلا يكون النسبة تقييد لها لجواز اجتماعها على الكذب كقولنا

كل ما تبصروا بالضرورة شرط كونه ثابتا وليس كل ما تب
 حيوان بالاحكام عين هو ثابت قال الشيخ واما المركبات
 الجزئية فلا يكون تقييدها فيه كحتم لان عدم كنهية احد جزئها
 في احد تقييد الجزئية لا اذا قلت بعض الجسم حيوان لا
 دائما كما في معناه ان الحيوانية مسلوقة عن الجسم الذي ثبت له
 الحيوانية في وقت آخر فيكون تقييد الجزء الاول والسابقة
 الكلية التي هي قولنا لا شيء من الجسم حيوان دائما تقييد الجزء
 الثاني الموجبة الكلية التي هي قولنا كل جسم حيوان حيوان دائما
 لا قولنا كل جسم حيوان في اي مكان في وقت لان الجزء الثاني هو قولنا
 الجسم الذي هو حيوان ليس بحيوان في وقت كائنا واما الاول
 متضمنة الموصوع لا بالكتا من شرائط التناقض والاتحاد
 الموصوع فيكون الاول تقييد دون الثاني ولا يمكن ان تقييد
 قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما لا يخلو عن احد شيك الكليتين
 لان عدم تحقق تلك الموجبة الجزئية المركبة اما باعتبار ان
 الحيوانية مسلوقة عن جميع افراد الجسم واما باعتبار اننا ثابته لكل

جسم صيوان في جميع الاوقات وبذلك صرح المحقق في شذوذه
قال الشارح بل الحق وملكها طريق آخر اقن من طريق الترويد
من جزء المركبة وملوان يوجد نقيضها نقيض النقيض البسيط
لله جزء للمركبة الموضع للجزء الاول في الجهة والكم موضوعها
موضوعه حينئذ بنقيض المحل ومحولها غير محولة ان كان المركبة
موجبة وموضوعها موضوعه معيدا بالمحل والمحول ومحولها نقيض
المحل ان كانت المركبة سالبة وشارة ان النقيض ان كانت
موجبة كان محصلا معناه ان يكون متصرف بنقيض المحل باللاق
او بالاعطاء متصرف بالمحل لجهة من الجهتين فيكون راجع النقيض
بسيط موضوعها موضوع الجزء الاول حينئذ استقيض المحل
ومحولها غير محولة موافقة في الجهة والكم اذا قلنا كل انشا
كاتب بالفعل لا دايما كان محصلا معناه ان كل انسان متصرف بال
لا كاتب بالاطلاق فهو متصرف بالكاتب بالاطلاق فيكون
راجعا الى قولنا كل انسان لا كاتب بالاطلاق فهو كاتب بالاطلاق
فيكون هذا القول لازما لذلك القول واذا قلت بعض الناس

لا دايما كان محصلا معناه ان بعض الانسان المتصرف بالكاتب بالاطلاق
متصرف بالكاتب بالاطلاق فيكون راجعا الى بعض الانسان الكاتب
بالاطلاق كاتب بالاطلاق فيكون هذا القول لازما لذلك القول
ولا شبهة في ان يتصرف تلك البسيطة مساوي بنقيض المركبة ومخالفة
للجزء الاول منها في الجهة والكم ووجه الاستدلال ان لا يحتاج في بيان
صدق الاصل بالبرهان الخلق الى بطلان النقيض المتعدي كما
يحتاج فيه اليه اذا افترضنا النقيض المعلوم المردد في الشارح
فان الجزء الاول وانما من النقيض فان قلت هذا البيان مبين
ان لا صدق تعريف العكس على عكس المحصور من النقيض الشخصية
والطبيعية والشرطية لانها ليست لها وصف عنواني وذاته وصفه
والحال ان لها كونا فلا يكون تعريف العكس جامعالا يقال
يمكن للعقوبات الشخصية ولا لازم ان يكون الجزئي محولا والحال
ان الحاشية قد سكت قد تم في تلك في مواضع عديدة لا نأخذ
هذا لا يجد نفعنا اما اوله فلا يكون عكس الشخصية ثابت بالنقل و
العقل واما بالنقل فلا يصح ان ينقل من قال ويمكن اصلا

ذكر بان شرط في المحصورة المستقلة في العلم العكس واللاقي
 ان لا يكون عنوان الموضوع فيها محالاً للمحول في الكلية والجزئية
 بان يكون مثلاً احد ما كلياً والآخر غير كلي او يكون احد ما جزئياً والآخر
 غير جزئي بل يكون كلاهما اما غير متعدي شئ منها كقولنا كل انسان
 حيوان او يكون كلاهما اما متعدي بالكلي كقولنا كل نوع كلب او با
 جزئية كقولنا مداري مثلاً ما يكون المحمول متعدياً بالكلي دون
 العنوان قولنا لا شئ من الاشياء بنوع و مثال ما يكون متعدياً
 دون المحمول قولنا بعض النوع انسان مثلاً ما يكون المحمول متعدياً
 بالجزئية دون العنوان بعض الانسان زيد يفهم منه انه يجوز ان
 يكون الشخصية والطبيعية مكرراً ما بالعقل فلا نه اذا صدق قولنا
 زيد انساناً وحيث ان يصدق بعض الاشياء زيد والاصح ^{تقتضي}
 ومولا شئ ثم الاشياء بريد وان ضم الى الاصل ينتج ان زيد
 سى زيد ومذا بط لا سلب الشئ من نفسه واذا ثبت ان
 للشخصية على بطل عدم كون الجزئي محمولاً واما ثانياً فلا نه
 على تقدير التسليم في البعض بالطبيعة والشرطية باقياً الى

قلت مراد الشايع ان جزء الحقيقة في الذكر قد لا يكون مراداً
 في الحقيقة كما في المحصورات فان جزءاً ما في الحقيقة ذات الموضوع
 وصف المحمول فلو لم يرد بالجزئين الواقع في تعيين العكس
 الجزان في الذكر بل الجزان في الحقيقة كونه من عكس المحصورات
 لانه لا يصير فيها ذات الموضوع محمولاً و وصف المحمول موضوعاً
 بل موضوع العكس بموالات المحمول في الاصل ومحمول وصف
 الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين في اكر الا في الجزئين
 الحقيقيين قال الشمس فان المعلوم ما قولنا اما ان يكون
 فيه بحسب لانه ان اريد به ان المعلوم منه صريحاً ومطابقة الحكم
 على الروح معناه الروح فلا نه لانه هذا الحكم مكم على كونه
 منه صريحاً والالتزام ان يكون حلية وان اريد به ان المعلوم
 منه ضمناً والشر ما ذكر الحكم فلم يكن لا يقتضي ذلك ان يكون
 للمعروف الالتصاف في الصريح منه عكس بل للمعروف الالتزام
 اعملي والمقصود اثبات الاول قال الشمس وما يمكن ان
 لان فان قلت هذا الحكم كلياً غير صريح لانه قولنا لا شئ من الاشياء

بنوع بالضرورة او دايما سالة كلية ضرورية و دايمة مع ان
ملك في السالة الكلية الدايمة غير ممكنة لانه لا يصح ان يملك
لاشئ من النوع بئان دايما او يصدق نقيضه الذي هو بعض
النوع بئان بالاطلاق وكذا يصدق لاشئ من الحار زيد
بالضرورة او دايما مع ان ملكها لاشئ من زيد الحار غير
صحيح لان زيد الا يصدق على شئ من يكون له افراد قلت
هذا الحكم مختص بالسؤال الكلية الضرورية والدايمة التي تختلف
موضوعاتها بمجرد لانها بالكلية والجزئية كما عرفت انما
لان اذا صدق الخ بهذا لا يخلو عن المصادرة فالاولى
ان يدل كلمة التعليل بكل مثله وتياك شيك اذا صدق الخ مع
ليكونا فاليا عن المصادرة وتفصيلا للمدعى قال الشافعي والاول
لصدق نقيضه فان قلت لا يلزم من عدم وجود صدق نقيضه
لجواز ان يصدق في بعض الامكان دون بعض فلا يصدق
نقيضه قلت مراد ان لم يجد صدق لا يمكن صدق نقيضه وان
صدق سيلزم الخ في قال الشافعي في الناس واسباب الداء

الي هو المتقدمون المجتهدون عليه بالخلف والعكس واما قل
فانه اذا صدق لاشئ من ب بالضرورة وجب ان يصدق
لاشئ من ب بالضرورة ولا يصدق بعض ب بالاطلاق
فصدق الاصل ينبغي من ان كل الاول بعض ب ليس
بالضرورة وجوابه ان الصوري اذا كانت ممكنة لا ينبغي في الشكل
الاول كما سمي واما العكس فانه اذا صدق لاشئ من ب
بالضرورة فلا بد ان يصدق لاشئ من ب بالضرورة
ولا يصدق نقيضه الذي هو بعض ب بالاطلاق واما
صدق وكر النقيض فلا بد ان يصدق ملك الذي هو بعض ب
ب بالاطلاق وهو نقيض الاصل الذي هو قولنا لاشئ من
ب بالضرورة فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال وجوابه
ان هذا ينبغي على ان نعلم من الممكنة العامة كنفها وسبحي الكلام
فيه واعتبر ايضا على هذا المطر بوجهين آخر من ذكرهما الامام
في المحقق الاول انه اذا صدق لاشئ من ب بالضرورة
وجب ان يصدق لاشئ من ب بالضرورة والا لصدق

الذي قولنا بعضا بـ بالامكان وهو غير صادق ولو صدق
لما لازم من فرض وقوعه محال اذ لا يلزم من فرض وقوعه مح
وقد يلزم منها محال فلا يكون صادقا انما قلنا انه يلزم من
فرض وقوعه محال انه لو صدق بعض بـ بال فعل لصدق
بعض بـ بالعكس المستوي وقد كان لا شيء من بـ بالفرض
مذا فلف او انضم قولنا بعضا بـ بال فعل الى الاصل
لشيء بعض بـ ليس بـ بالضرورة وهو محال ان اذا صدق
قولنا لا شيء من بـ بالضرورة نحتاج المناقاة الفروية
بين بـ وبـ والمناقاة انما يتحقق من الجانبين ولما
قاهج لغير ضرورة كد ك يكون منافات بـ بـ ضرورة فيصدق
لا شيء من بـ بالضرورة وهذا ان المناقاة في الاصل
بين ذات الموضوع ووصف المحول والمطابقة العكس للمناقاة
ذات المحول ووصف الموضوع فان احدهما من الاقرون
لا يدل على انهما الساببة الكلية الفروية كنفسها بذكر يدل
على انعكاس المشوطة العامة كنفسها ويظهر ذلك عند المثال

قال الشرح لا يتعكس في الحكم كلية انما قال في لا تنعكس في الحكم كلية
ولم يقل في لا تنعكس في الجزئية لان انطباعا الوجهية الجزئية الجزئية
ان يكون اذا كان المحول مما يتحمل الكلية والجزئية كما في قولنا كل
او بعض حيوان بـ بـ قولنا بعض الانسان ربي فان عكس ربي
انسان او بعض الانسان فلا يصح بعض ربي انسان والشيء قولنا
لـ قول من قضايا الجزئية في الجاث الاول ان الصورتان
لم يعتبرتا العكس الجزئية يكون العكس عبارة عن مجرد العضايا
المستأنسة لذاتها قول آخر فلو صرح في تعريفه ان ادرا وقول
قول مولف من بل يكون ان يقال موقضا يا اذا استقلت لزوم
عنها لذاتها قول آخر وان اعترض في الجزئية فان كانت لها
مدخل في لزوم النتيجة ولم يلزم من ذات العضايا المحصورة
التي هي مادة بل مع خارجه ضرورة فلا يصح قولنا لـ لـ
لذاتها قول آخر وان لم يكن لها مدخل في لم يستحسن جعل الصورة
وغيره اذ لا بد ان هذا التعريف في صدق على كذا العضايا دون
اعتبار الضرورة معها والحوادث انما نحن ان للصورة فذلك

في لزوم النتيجة ولا يلزم منه عدم صحة قوله لزوم الخ وانما يلزم
وكل لو كان معناه لزوم عنها وجد ما بدون ملاحظة عين وليس
كذلك بل معناه لزوم عنها بدون ملاحظة مقدمة اجبية وهذا
المعنى لا ينافي مدعية الصدق في لزوم السمع الثاني ان صاحب الموقف
والفكر والظواهر ادلا بدل كلمة مع التي يفيد كلية للوقت
بكله اذا اما الدور الجزئية الشرطية او للمهلة فمع كلا التقديرين
يكون التعريف الذي فيه كمال او اعم من التعريف الذي فيه كمال
مع فان كان المعنى في التمسك لزوم النتيجة في كل وقت تسليم
التعريف التي ركب منها لم يكن التعريف المذكور مبنيا مانعا
سكونه كلفه اعم وان كان المعنى لزوم النتيجة مع في بعض وقت
التسليم لم يكن التعريف المذكور فيها جابعا لكونه اخص واخص
منه المراد من كلمة او انما كلية الوقت فيكون مساويا للتعريف
المذكور فيها لكن ينبغي مناقشة ومداينة او ان كان المراد من
لزوم النتيجة لزومها عنها في كل وقت التسليم كان التعريف
خارجا عن قوله او اسلمت لزوم عنها لانه او لم سلم المقدم

الاجبية لم يلزم النتيجة وكل الوقت عن تسليم مقدماتها فكل ما
فله يصدق عليه لزوم عنه النتيجة في كل وقت تسليم مقدماته فله
حاجة لا فراجه عنه في قوله لذاتها الثالث ان هذا التعريف
يصدق على القول المؤلف من التمسك ومن مقدمه اخص ولا
وكلها في الاستدلال فيلزم ان يكون ذلك القول قريبا لنتيجة
التمسك النتيجة وهو خلاف الظاهر والجواب عنه ان التبادر
لزوم عنها ان يكون لكل واحد منها مدخل في اللزوم والحمل
على المعنى التبادر في التعريف واجب فيكون ذلك المعنى
منه فيكون ما دنا التعريف عارضة عن التعريف لانعدام مرفعية
الواحد منها في اللزوم السابع ان هذا التعريف يقتضي ان لا
يكونا شيئا ودعوى لا يلزم او اقيم دليل اوله وحصل
منه العلم بالنتيجة ثم اقيم عليه دليل آخر فان لم يلزم منه العلم
بالنتيجة لم يكن دليلا لعدم صدق تعريف التمسك عليه وان
لزوم منه فان كان ذلك العلم عين العلم الاول ولزوم تفصيل
الحاصل وان كان غير ذلك اجتماع المتعينين وانما هو ان كل ما

والجواب عنه ان كون الدليل الكتابي على طريق التعرض بمعنى
ان اقيم قيل اقامة الدليل الاول لذاته عنه العلم بالتقوى لاقر
فله يكون المقصود من النظر في الدليل الكتابي هو العلم بالمنظوب
فيه الذي هو التوجه بل العلم بوجه دلالة الدليل الكتابي عليه وهذا
الوجه غير معلوم فله يلزم منها طلب الحاصل في كل وقت
العلم بالمنظوب فيه فانه سيلزم طلبه مع كونه حاصله وانما
في طلب الكتاب العلم بوجه الدلالة في الدليل الكتابي في الاطنان
سما لا وله قال الشيخ مؤلف من قضايا انما لم يكتب بالقول
بل وضعه بالمولف لانه لو لم يوصف به بنية ودر منه انه يعرف من
التقضايا فذكر المؤلف نصري بان المراد به انه قول مؤلف منها
قال الشيخ وهذا في الوجه او جعل هذا الحد قد التمس الملقطة فلا
بدان يرجع الضمير في سمت الى القضايا المعقولة على طريق الاستدلال
لان سليم القضايا المعقولة مجردة عن معانيها غير معقولة في
البدان يرجع الضمير عنها ولذا انها اليرى ايضا ولا لزوم لانتشار
القضايا والنفا من كلام المحقق في شرح التسمية ان الضمير في

سمت راجع الى القضايا المعقولة والصغيرة عنها ولذا انها لا
القضايا المعقولة قال الشيخ المراد من القضايا فيه كذا ان
التمس المعرفة ان كان فيك بسيط فلا بد من ان يراو من
القضايا القليلة لانهم صرحوا بان التمس التمس لا يكون
مؤلفا الا من مقدمة وان كان اعم منه بحيث يتناول المركب
لم يصح قوله وهو اشتان الى لان الطان منبه هو راجع الى
التمس المعرفة فلو كان التمس المعرفة فيك متنا وبسيط
والمركب لم يفسر ايها والى حال انه غير متفهم فهما لا اكر
من الاشتان والافتان فيتم مع انه ليس شائها واصل المعرفة
هو التمس العام والمقسم هو التمس البسيط بعيد قال الشيخ ما
فوق الواحد الواحد فان قلت معنى الازالة انما يصح اوله
يكن القضية الواحدة قياسا وموعم فان قلنا كما كانت الشمس
لما عفا النهار ووجه قضية واحدة مستندة لقضية اخرى ومع
هذا فيك قلت لانهم ان قلنا كما كانت الشمس طالعنا النهار
موجودة قضية واحدة فان كلمه كما كانت على الاطلاق ولت

على وضع المقدم قبله بالحقيقه قضيتين احدهما الاتصاف ^{الذي} ~~الذي~~
 وضع المقدمة والثاني لزم عنها قال الشيخ في النجاة وسعوا يلزم
 انه يحصل التصديق لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكها في
 مزاير عليه الشكوك الاول انهم جعلوا الاستغناء والتشليل ^{تبيين}
 من الدليل المعروف بان يلزم من العلم به العلم بالدلول فكيف
 يخرج من قوله لزم عنها الثاني ان معنى اللزوم امتناع الانكسار
 فان العلم بالنتيجه لازما للعلم بمقدمات العيول فلو بد
 ان يمنع انكسار العلم بالنتيجه عن العلم بالمقدمات والرويه
 المعنى لا يتحقق في غير النحل الاول لان العلم بان النتيجه لا
 يمتنع حين تحقق العلم بالمقدمات بل ضمني اثباته بالعكس لكن
 الثالث انهم جعلوا العيول الشرعي قبيحا من العيول المعروف
 بهذا التعريف وانهم قد صوابا بان العيول الشرعي لا صدق
 التمثيل مع ان بين الكلامين منافاه وبكس الجواب ما في
 الاول فلان المراد من العلم اللازم العلم الجزئي فالعلم اللازم
 المستفاد والتمثيل ظني فيخرجان عن التوفيق العيول لا يقال

٢١
 يخرج الخطأ عنه لانه يفيد الظن لانا نقول افاحة الظن
 على تقدير الظن بمقدماتها وهو لا ينافي افادته الجزم على تقدير
 تسليم مقدماتها ومزاير في الشك الثالث ايضا واما عن الثاني
 فلان المراد من قوله الشيخ انه يحصل التصديق والمستفاد
 للمقدمات وشكها انه يحصل التصديق وبلا لانا للمقدمات المرتبة
 مع سائر شرائط التي هي ملتها التوفيق لجهة الانتاج وكيفية
 تدراج اذ لا يلزم العلم بالدلول الاخير والنقطة لجهة الا
 نتاج وكيفية التدراج لا يحصل في غير الشكل الاول الا عند ^{ثبوت}
 بالخلق والعكس من المشكوك والاجوبه على تقدير ما ارادة
 الشيخ والظاهر من كلام الشيخ ان اللازم في العيول صدق
 النتيجه في نفسها والملازم صدق المقدمات المرتبة وبه هـ
 المحقق هو الله في شرح المقاصد فلي هذا لا يرد عليه شيء من
 الشكوك اما عدم ورود الاول فلان صدق النتيجه فيها غير
 لازم لصدق مقدماتها التحفله عنه واما ورود الثاني والثالث
 فلان صدق النتيجه يمتنع انكسار عن صدق مقدمات الشكل ^{الثالث}

في اثباته التيسر الشوي فمائل من التطرف في كل من الطرفين
فما النتيجة وقوله لذاتها محذور به قيل لذاتها افراز عن مثل قوله
لنا فلان يتكلم في حق لكن لا لذاته بل بواسطة الكثرة المحذوفة
وهو قولنا وعلامة نظم فهي حق قال السابع بل بواسطة مقدمة
مؤينة في هذا الاطراب اشارة الى قال بعض من اذ ان عنيتم
فليس المساواة لا يبيح بالذات انه لا يلزم النتيجة المذكورة
قولنا امساوي في ذلك باطل اذ لزومها ضروري وان عنيتم
به انه لا يظهر اشارة الى بواسطة مقدم اخرى فلام لان اشارة الى
المساواة من هذا البديهي ولها مع المهيوس مع دقة نظر
مهم من هذه الاوليات ولئن سلمنا انه يحتاج الى مقدم اخرى
لكن لا يخرج عن القيلية والالوجيب ان يخرج في الشكل الثاني
الثالث والرابع من القيلية لاختلافها في الاشارة الى العكس
والخلف غير حاصل الجواب اننا في اثباته لم
ان النتيجة لا يلزم من قيل المساواة الا بعلامه مقدمة اجنية
صود ما مغايرة لحدود متوطات القيل ولا بد من النقطة

انما اثباتها غير بين بان لزوم النتيجة عنها وان كان بواسطة
بلكر الواسطة ليست اجنية قال الشيخ وهو ما تكب من قصتين ان
الظاهر من تعريف قيل المساواة فيرد عليه ان هذا يصدق على قولنا
اما بيان البوب مباين لمع ان الخلافة قيل المساواة عليه
نظر قال الشيخ يجب ان يكون مغايرة فان قلت قولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان حيوان ينتج كل انسان حيوان مع ان النتيجة
عين الصغرى وقولنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان
سبح كل انسان حيوان مع ان النتيجة عين الكبرى قلت لا ثم ان هذا
قيل ولو سلم فالمغايرة محقق فان من المقدمة في القيل
بان يكون مؤلفه مع الاخرى تا ليفا مخصوصا بان يتقدم عليها و
النتيجة ليست كذلك وهذا الخلاف مثل قولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جاد فانه لا يشرط فيه وضع وتأليف مخصوص قال الشيخ
فانه لو لم يعبر وكلاهما فيه كذا لان المشاوير من لزوم عنها ان يكون
لكل منهما مدخل في اللزوم وظاهر ان المقدمة الاخرى لا دخل لها
في الاستدلال فيخرج القيلتان عن قوله لزم فلم يعبر مغايرة القول

لم يرد ان يكون القفيان فيس وبذلك هو المحقق نعم الله عليه
 قال الشيخ وهذا الحد مفقود بالعنف المركبة كمثل ان المراد من
 المذكور ههنا هو الدوام على وجه النظر والكتاب في موطن يحصل
 من الشيء بان يحرك الذين من ذلك المطر شعوراه من وجه في
 مباو به ثم منها اليه كما ان المراد من الاستدلال الواقع في تعريف
 هو الاستدلال على وجه النظر والكسب في حيز منه الدوام في الشيء
 كما صرح به في كسب في ذكر البحث وانما الملق الدوام والاستدلال
 فيهما ولم يتم بالتعريف على وجه النظر والكتاب انما اعل شمع
 ان القيس المعروف من اقسام النظر واذا كان المراد من الدوام
 هو الدوام على وجه النظر في تعريف القيس في الشيء المركبة المستقلة
 فكما المستوى لان استدل بها ليس على وجه النظر وهو ظاهر
 عنه المحقق بان المركبة يقال لها في العرف قضية واحدة مركبة من قضيتين
 ولا يقال لها قضيتان في بحث لان هذا الجواب لا ينبغي عليك لان
 العرف على القضية المركبة قضية واحدة مركبة من قضيتين وعدم
 الملقوم القضيتين عليها لا ينافي الملقوم القول عليها واذا

في الملقاق القول عليها بعد ان انما قول مركبة من قضيتين مستقلة
 لزم منها قول آخر فيان ان يكون قياسا على الشيء لاننا نقول
 لانه ان النتيجة اذا كانت اقليل هذا الجواب اصن مما قيل من ان
 مذكورة النتيجة بالعلل في العكس بمعنى ان طر في النتيجة مذكورة ان
 فيه بالتعريف الذي وقع في النتيجة لا ينافي مغايرتها لكل من حيث
 العكس باعتبار وجود جزء آخر وعدمه وهو الحكم لا يبرر دعاء
 هذا الجواب النقص عندنا كما كانت الحركة موجودة لكن الحركة موجودة
 لكن الحركة موجودة لان النتيجة فيه عن المقدمة التي استثنى لان كلا
 منها شتم على الحكم مع الاشتراك في الطرفين وان كانا متفعا
 على ان يكون قياسا غير مسلم ولا يرد على ذلك الجواب النقص بذلك
 فيكون اصن منه في نظر لان عدم ورود النقص المذكور على ذلك
 الجواب هم لان النتيجة فيه غير استثناء المقدم الذي هو من متنا
 العكس الاستثنائي فلا يكون نتيجة ذلك التمسك منافية لكل من
 متدباته فاعرف تعريف العكس فلا يكون ذلك الجواب اصن من
 هذا الجواب باعتبار هو الوجه قال الشيخ وكل قيس على لا بد فيه

من متدين اعترف بان تعريف التيسر غير مشروط بالوسط وال
لكن واجبة لكل قياس ليس كذلك اذا التيسر الاستثنائي اذا
استثنى فيه بعض الماهيات لا يكون فيه تكرار شي والاما اصاحولة
افراج فيل المسواة وفيه لا تكلف افر وايضا تكرار الوسط
ليس شرط لانتاج العكس لانهم صرحوا بان قولنا اما لو لم
مساوي فينتج بالذات اما لو لم يساوي بدون هذا الشرط و
لذا الاقيس التي منه بانه كقولنا امدوم لبوب في فان سيج لنا
امدوم في فلو كان شرط الحجة مثل مدعي القيلولة عن القلم
واجيب بان العكس الاقتراض في الجمع وان كان نعم من ان يكون
مكرر الوسط لكن لما كان العكس بهذا الشرط دايما الانتاج معلوم
البرهان بسوط القواعد والاطم في الطرداس والاستدلال
من العكس الى النتيجة والعكس في الاستدلال من النتيجة الى
بجلف الباق من الاقسام المذكورة فانها غير معلوم البرهان و
غير مضبوط لقواعد الالهام اما في الطرداس العكس وفيها
ولما ان التيسر شرط التكرار معناه في تحصيل المطالب على الباق افتراضا

وتركو الباق صدقة ضبطها ومد اقرب من الحق قال الشيخ والحد
المشترك الكبر بين الاصغر والكبير فان قلت تكرار الحد الاوسط
في الشكل الاول والرابع ممنوع لانه الحد الاوسط فيها لا يخرج من ان
يكون محمدا او موصفا فان كان موصفا يراد به التادوان كان
يراد به المفهوم فلو يكون متكررا قلت لا يلزم من كون المراد من
المحمول المفهوم عدم تكرار الاوسط وانما يلزم تكرار لو كان معنى
في الشكل الاول ان صدق عليه الاصغر من مفهوم الاوسط فانا
نظ بل معناها ان ما صدق عليه الاصغر يصدق عليه الاوسط ومعنى
الكبرى ان ما صدق عليه الاوسط يصدق عليه الكبر فعلى هذا
يظهر تكرار الوسط وكذا في الدايمة يقال في الجواب ان المراد من تكرار
الاوسط كونه في الذكر كما قالوا في بعض النسخ ان كان ذلك ان
صيرون شكلا او لا منتجا لتكرار الوسط في الذكر مع شرائط انتاج
من اجاب الصغرى وكلية الكبرى وفاد ما لا يخفى على السائل شي
في الشكل الاول امدان فان قلت هذا الشكل على مسيح لان التيسر
لنوع الدور بيان اللزومة لوانتج لما ان العلم بالنتيجة موقفا

على العلم بمقتضى من ومن جعلها الكبرى الكلية فكون موقفا
على العلم بكليتها والعلم بها موقوف على العلم بالنتيجة لانه عالم يعلم
ان اريد احيوان لم يصح الحكم بان كل انسان حيوان فيلزم الاول
قلت لما يلزم الدوران لو كان التدقيق من جهة واحدة وهو علم
العلم بالنتيجة التي هي وسوت الاكبر لذات الاصغر من حيث
انها ذات الاصغر موقوف على العلم بثبوت الاكبر لجميع افراد
الاولى من حيث انها افراد الاوسط وهذا العلم موقوف على
ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث انها ذات الاوسط لا من حيث
انها ذات الاصغر فليزوم الدوران فلو فها التوقف فاكنت
اه باب الصغرى اعترض عليه بان انتاج الشكل الاول من شرط
بالابى الصغرى لانه لو كان مشروطا لما صحق انتاجه بدون
الانتفاء المشروط عند انتفاء الشركن انما في شرطه وبيان ان
الاولى او ان مساويا لا كبر وكل شيء سلبه الاوسط
سلبه الاكبر لان سلبه المتساويين عما شيء سلبه سلبه
عنه ضرورة كقولنا لا شيء من الانسان يفرس وكل فرس صرناك

فانه سيجب لا شيء من الانسان يفرس فان قلت هذا محال
او هو مخصوص بخصيص يكون الاوسط فيها مساويا لا كبر فلا يكون
من اعطاهم النطق انما كسب غاية العموم فيها قلت الحكم الذي
انه كسب الاق ما يكون كسب صوت او اكثر لا يكون فيها ضابط كل
استناد منه ذكر الحكم وهذا ليس كذلك كما يتبين من ضابط كل مفيد
ولو حصل امتثال هذا كسب فصوص اما في لكان انتاج التبعين
لكون الصغرى موجبة والكبرى موجبة كلية من قبيل خصوص اما في
فيرد عليك ما يرد علينا والجواب عنه ان لزوم سلب الاكبر عن الا
صغرى في تلك اما في بواسطة العلم بان كل ما سلب عنه احد المتساويين
سلبه الاخر بالضرورة والالام يكونا متساويين ومنه القدرة
اجنبية يعاير حدود ما حدود المقدمتين المذكورتين في ذكر المتساويين
فلا يصدق عليه انه قول مؤلف من قضايان سلبه لزم عنهما لانهما
قول آخر فلا يكون قياسا والكلام في شرايط انتاج الشكل الاول
الذي هو قسم من القيس المعروف بذكر التعريف فلا يرد عليك ذلك
الاعتراض فتأمل قال الشيخ اما الاول فله ان الصغرى اعترض

اعتراض عليه بان هذا الدليل لو تم لدل على الصغرى ان كانت سالبة
لم يسمع ولم يلزم منه ولا يدل على ان الصغرى ان كانت موجبة كان
انتاجه ضروريا لجواز ان لا يكون شيء منها محفوفة شرطا فلما
ايجاب الصغرى محفوفة شرطا لما اختلف الى انتاجه عند كسب ايجاب
الصغرى مع كليمه الكبرى لكنه مختلف منه في قولنا بعض الجنس
ولا شيء من الحيوان بكل لانه لا يسمع بعض الجنس بكل لانه لا يوجب
اجيب عنه بان عدم انتاجه باعتبار ان شرط آخر وهو مكرر
الوسط لان الكما ومن الحيوان الذي هو محمول الصغرى منه
ومن الحيوان الذي هو موضوع الكبرى اذا قلنا بكل الوسط
والثمة لان الكبرى يدل على انه ما نسب له الاوسط فيه بحيث
لان هذا الدليل لو لم لدل على ان الحكم بثبوت الاكبر لا يتعدى الى
الاصغر وان لا يكون سببه موجبة ولا يلزم ان لا يتعدى منه الحكم
بسبب الاكبر الى الاصغر فيكون سببا سالبة فلا بد من بيان آخر يدل
على بطلان هذا الاتصال فالثمة واما الكتاب فلان الكلية اعتراض
عليه بان كلية الكبرى لو كانت شرطا لانتاجه لما تحقق الانتاج بدون

كلى الكتاب باطل لان الاوسط اذا كان مساويا للاصغر فاقى شئ
عمل على الاوسط بايجاب جزئ او سلبية بالسلب الجزئ لزم ايجاب
على الاصغر او سلبية عنه لانه لا يوجب على احد المتساوتين او
السلبية على اتي وجهه كان يوجب الايجاب او السلب على الاخر
ضروري كونه كل انسان ناطق وبعض الناطق كانت فانه يسمع
الاول بعض الاثنان كاتب والثاني بعض الاثنان ليس كاتب
وايضا لو كان كليمه الكبرى شرطا لتحقيق الانتاج عند كسبها
بانه الشريط لكن التاليف لانه قولنا بعض الجنس صواب ولا
شيء من الحيوان بكل سببه قولنا بعض الجنس ليس بكل مع ان كلمة
الكبرى متحققة مع ايجاب الصغرى الجواب في هذا الدليل الاخر
قد مره موازين بالاعتراض فليست فالثمة قد علمت ان
الغضبية متحققة اما قد علمت ما فيه والا وانه ان تعرض للطبيع
ايضا وينزل منزله الكلية كالتخصيص كما جعل صاحب القسط
كذلك جعله حكم المحسوس والطبيعة حكم الكلية لانها اجزا
منها الكلية فالثمة غير ممكن الذوال فان قلت ان اريد

انه ممنوع الزوال فهو خلاف العادة لان مقدمات السائل الهندسية
بعضها مع القول ومنها عند فقول التصديق بتلك المسائل وذكر
فما هو لمن زوالها وان ارد به ان غير الزوال فلم يكن لا يخرج
الاعتقاد لان اعتقاد العقل ايضا عن الزوال لا يخفى المصنف قلت ليس
المراد من الزوال الواقع في مطلق الزوال الحاصل من تشكيك الحكم
ومن اعتقاد خلافه واذا كان المراد من الزوال هذا الزوال
فيتم الشك الاول من التزويد ولا يرد النقص عند المسائل
للهندسية لان زوال الاعتقاد بها ليس بالتشكيك واعتقاد خلافه
فما بل لا بل الشك على امانته من الحفظ ولذا اذا رجع الى
ولا يلزمها حصول تلك الاعتقاد لا يقال يجوز ان يعرف شخص مرض
صغراتي كجذب الحلق في الواقع مترا فم لا يجوز ان يعرفه مرض من
صداصه ان يزول الاعتقاد اليقيني بتشكيك التشكيك عند عود
فلا يصدق على تلك الاعتقاد تعريف اليقين مع ان تلك
الاعتقاد لينة المعنى بالاحاطة لا نقول المراد ما يكون ممنوع
الزوال بالتشكيك وباعتقاد خلافه عند صي قوله لا ذكر

فما مله والشك اما العقل او الحس والمركب منهما ما فان قلت
الحكم في القضايا لا يكون الا العقل لكنه قد يكون بواسطة الحس وقد
لا يكون بواسطة فكيف يفتح مع الحكم المخصوص العقل لا بد
الاقسام السبعة لا يشترط نفس الشئ والاشياء الا غير ما قلت
ليس المراد من الحكم هنا الحكم الحقيقي بل ما يتناول الحقيقي وما
نفسه في الحكم فيكون الحسن واقله في الحكم فيصح مع
تلك الاقسام ما ان قلت فعل هذا يكون متصورا في القسمين لان
كون الحكم هو الحس فقط غير متصور قلت هذا التقييم ليس
على طريق التحقيق على طريق التوسعة والاعتبار لانهم كانوا
العقل في بعض الاصطلاحات مستقلا عن محتاج الى امانة الحس وبعضها
محتاج الى مجرد الحس لا عمل منه وبعضها محتاج اليه مع العمل
الذي ايد مع منه جعلوا الحكم في الاول هذا العقل بطريقه وفي الثاني
الحس لان المعلن فيه متصور الحس وفي الثالثة الحس والعقل
لان اليقين فيه ليس هو الحس فقط بل هو معنى العلم الذي ايد منه
وهو قياس خفي فلذا جعلوا الحكم فيها هو الحس والعقل والشك

ومن الغضا يا الله حكم ان لا يخفى ان الاصول ليست لها في الطرد
ان يكون روايه في كل عهد فاما لا يمكن توأهم على الكذب واضربوا
به عن الحجة المشهورة لان روايه بعد القول الاول جمع كثير لا
يمكن توأهم على الكذب على هذا يصدق التعريف على الجبر
فلا بد من اعتبار ذلك التعريف كثر به قال الشيخ اما لو ألتهم
اما وصفا اشار الى ان المعبر عند التحقيق في كثرة الخبرين
يدفع ما منع عند العقل توأهم على الكذب حتى لو اوجب غير
سما كور روايتهم على الكذب فيه لوض من الاعراض لا يكون تورا
قال الشيخ ومن الحسن من غير عود المتواتر في اليقين اضلا
قال بعضهم لا بد فيه من خمسة وقال بعضهم لا بد من اثني عشر وقال
بعض لا بد من عشرين وقال بعضهم لا بد من خمسين وقال بعضهم
لا بد من سبعين قال الشيخ الى يكرر المشاهدة اه فان قلت
المشاهدة عبارة عن الاصل بالبصر والحجج لا تحتاج اليها
لانه بعضها قد حصل بدونها لانه اذا العيب مرة حصل منه صورة
مصحح اكلتم كل مرة اخرى وحصل بعد صورة وهكذا المكرر الاكل

واستماع الصورة بعد الحصول العلم بان مد العيب يحتاج ومنه
العلم لا يحصل الا من تكرار استماع الصورة بعد فلو كان تكرار
المشاهدة شرطا في الحججيات فاما كانت مد من الحججيات لكن
اننا بالحل قلت المشاهدة او كانت عبادة عن الاصل
بالبصر لكن المراد منها منها ليس ذكر المعنى بل مطلقا
حصل بالبصر لكن المراد فلا بد وعليه ما ذكر قال الشيخ ومنه
فرضا ما يوجد مما يعتقد فيه اما الاخر سماوي من المجرى
فيه كثر لان المصريح به في القايدي ان خبر الرسول المؤيد
بالعجزة يوجب العلم لا سلا في المساء للعلم الثابت بالصورة
في اليقين والنيات فكيف بعد خبر الرسول من المقولا
التي هي من غير التقيينات قال الشيخ اما المبادئ فهي
التي يتوقف عليها ما يل العلم فان قلت مد التعريف
منفصوص بالاطراف لمبادئ التصديقة في علم آخر والاطراف
معد ما دامت بها لانه يصدق عليها انها يتوقف عليها
العلم لان ما يل العلم يتوقف على مبادئها التصديقة

يتوقف على اطرافها واطرافها بدلتها فيكون مائل
العلم موقوف على تلك الاطراف لان الوقوف على الوقوف على
الشيء موقوف على ذلك الشيء فان تلك الاطراف ليست من
المبادئ انا انها ليست من المبادئ وط واما انها
ليست من المبادئ التصورية لانهم جعلوا المبادئ
التصورية منحصرات في حدود الموضوعات واجزاؤها
وجزئياتها واعراضها الذاتية وقدر الشريف
بتواما التصورات فهي حدود الموضوعات التي قلت
المواد من التوقف التوقف بالاداة لا بالواسطة
وتوقف المسائل على اطراف مدمات بدلتها انا يكون
بالواسطة فلا بد والنقص بها قال الله وفي كون
الموضوع جزء العلم على ضد نظر هذا موضوع عن و
وجه الاول انا منع المحصر وتقول المراد من كون
الموضوع جزءا ان ذاته من حيث هو جزء من العلم
لان من حيث هو جزء من العلم لا من حيث انه متصور

٧٩
منه يكون المبادئ التصورية ولا من حيث انه متصور
يكون موضوعا له من يكون من المدمات الشروع
ولا من حيث انه متصور بوجوده من يكون من المبادئ
المتصورة لكن يدور على انه يكون داخل في
المسائل لانها عبارة عن التقاضيا المبرمجة في الفن
والموضوع جزء التقاضيا فلو يكون جزء على قس
بل من حيث انه جزء المسائل التي هي جزء العلم
على ضد هذا انما هي لو فتر المسائل بالتقاضيا
المبرمجة فيه اما اذا فتر بالنسبة المتحققة بين
الموضوع والمحدد المعلومة بالابتاع والاشارة
كما فتر صاحب المواقف بينهما حيث قال وهي
كل حكم نظري او ما المحدلات كما قد سئل في
بعض قضاياها فلو يدور على اننا نريد من
كون الموضوع جزء العلم ان تصوت بجزء العلم
ومنع كونه من المبادئ التصورية لان المبادئ

التصورية من الحدود التي تعيد تصور موضوعات المثل
 ومحوها فالتشبيح والنجاة البادية اما تصور
 او تصد عنه اما التصورية فهي صدق يعيد تصورا
 لا يكون بين العصور من موضوعات الصناعات
 ومن عوارضها وحاصل الجواب ان تصور الحد عليه
 تصور المحدود والاول من البادى التصورية
 دونها انما يكون في الموضوع جزاء على صفة صحيحة
 انما انت انما تتار المراد منه ان التصديق يكون
 موضوعا له جزاء ونفع قوله ان هذا التصديق خارج
 من العلم اتفاق فكيف يقتضيه جزاء منه لان الخارج
 منه هو التصديق لموضوع العلم لا التصديق بموضوع
 المسئلة فيه نظر قال الساجي واما المسائل فهي
 المطالب التي يبرهن عليها الخ لا يقال بحد التعريف
 لا يصدق على المسائل النقصية المستتعة من الاول
 الظنية لان عدتها ولا يلزمها ظنية ومقدما البرهان

يقية لا ناسد المراد من البرهان المواقف وذكر
 التعريف الدلائل الموصولة الى المطلوب او
 المراد من المسائل المعرف ما يلزم العلوم الحقيقية
 فلو يبرهن النقص بها هذا ما ينبغي في هذا الكتاب
 من قبل العقود ونقد النقص بتدقيق واجب
 الوجود مع قلة البضاعة وقصور الباع في هذا
 الصناعة ويقدر الحال وتراكم الاستغناء ان
 التوقف من يقع السبب هذا الكتاب ان يصلح
 ما يعيب عليه من الخلل والفساد بعد ان
 ينظر فيه بعين الرضاء وكسرها
 لطريق العناد والتدويل ليدرك
 والرشاد ومبدأ الهدى
 واليه العادى من الكتاب

بحمد الله وعونه
 وهو رضاء من رضاء الله تعالى
 رضاء من رضاء الله تعالى
 رضاء من رضاء الله تعالى

أول مرة

٧

